جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم إقتصادية التخصص: إقتصاد نقدي و بنكي

تسيير مخاطر القروض البنكية في البنوك الجزائرية
دراسة حالة البنك الوطني الجزائري

مقدمة من طرف الطالبة:
حياة عبلة بقدوري

إشراف الأستاذ:
مصطفى بن عامر

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الإسم و اللقب	الرتبة	الجامعة
رئيسا	محمود محمد عيسى	أستاذ	جامعة مستغانم
مقررا	مصطفى بن عامر	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم
مناقشا	عبد الله يخلف	أستاذ أ	جامعة مستغانم

السنة الدراسية:2021/2020

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم إقتصادية التخصص: إقتصاد نقدي و بنكي

تسيير مخاطر القروض البنكية في البنوك الجزائرية
دراسة حالة البنك الوطني الجزائري

مقدمة من طرف الطالبة:
حياة عبلة بقدوري

إشراف الأستاذ:
مصطفى بن عامر

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الإسم و اللقب	الرتبة	الجامعة
رئيسا	محمود محمد عيسى	أستاذ	جامعة مستغانم
مقررا	مصطفى بن عامر	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم
مناقشا	عبد الله يخلف	أستاذ أ	جامعة مستغانم

السنة الدراسية:2021/2020

إهداء

إلـــــــى:

التي سهرت الليالي من أجل راحتي و أضاءت الدرب بالشموع

أمـــــــي

أهـــدي:

ثمرة جهدي إلى ذلك الشخص الذي لم يبخل علي يوما بروحه و ماله، الذي يسعد بسعادتي و يحزن بحزني رمز الأبوة

إلى ذلك المقام الراسخ في ذهني و أفكاري

أبـــــــي

إلـــــى:

العائلة الكريمة من صغيرها إلى كبيرها أخص بالذكر إخوتي محمد الأمين و صلاح الدين و إلى كل الأصدقاء و الأحبة.

إلـــــى:

كل زملائي في دفعة **2020-2021**إقتصاد نقدي و بنكي.

- **حيـــــاة**

شكـــــــر و تقدير

أتقدم بالشكر الجزيل الى كل من قدم لي يد المساعدة من قريب وبعيد في اتمام هذا البحث المتواضع و أخص هنا بالذكر الأستاذ المشرف مصطفى بن عامر الذي لم يبخل علي في جميع مراحل هذه الدراسة منذ أن كانت عبارة عن عنوان مشكلة الى أن صارت بحثا، ولا انسى بالذكر أساتذتي الكرام بجامعة مستغانم الذين نكن لهم فائق الاحترام و التقدير و أشكرهم الشكر الجزيل على ما قدموه لنا طيلة السنوات التي درسناها.

وفي الأخير أشكر موظفي البنك الوطني الجزائري و اخص بالذكر بلغراف فدوى التي ساهمت في انجاز هذا البحث المتواضع

والله ولي التوفيق.

ملخص:

تعد البنوك التجارية أهم قنوات تجميع الأموال وتوزيعها من خلال قيامها بدور الوسيط بين المودعين والمقترضين سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين عن طريق العمليات المصرفية التي تقوم بها وتعتبر عملية تحويل المدخرات إلى استثمارات من أهم الوظائف الأساسية للبنوك التجارية ومن هنا تظهر أهمية هذه الأخيرة كونها تعتبر أداة تزود النشاط الإقتصادي برأس المال النقدي اللازم له، ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية وهكذا ومع إتساع نشاط البنوك التجارية وأهميتها وخطورة وظيفتها المتمثلة في تلقي الودائع، واستخدامها في القروض فإن منح القروض تعتبر الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية التي تعتبر من أخطر الوظائف التي تمارسها، كون تلك القروض التي تمنحها ليست ملكا لها بل في الغالب أموال المودعين فهذا ما يجبر المصرف على ضرورة الحيطة والحذر عند تقديم القرض للغير إلا أن هذه البنوك تتعرض للعديد من المخاطر والتي تؤثر على أدائها ونشاطها وهي كثيرة ومتعددة لذلك يجب على البنك أن يحتاط و يقوم بمجموعة من الإجراءات والأساليب للوقاية من هذه المخاطر ويتجنبها وأن يكون متهيئ لهذا النوع من المخاطر ويتجنب الوقوع فيه مرة ثانية.

حيث تعمل هذه المخاطر على تراجع في كفاءة البنك وتهدد بقائيا واستمرارها لذلك يجب إنتهاجه الأساليب عدة لمكافحة بتلك المخاطر والتقليل من حدتها و هذا ما قمنا بالتطرق إليه في بحثنا.

Summary:

Commercial banks are the most important channels for collecting and distributing funds by acting as intermediaries between depositors And the borrowers, whether they are natural or legal persons, through the banking operations that you carry out and are considered.

The process of converting savings into investments is one of the most important basic functions of commercial banks, hence the importance of this.

The latter is considered a tool that provides economic activity with the necessary cash capital, and thus achieves development.

Thus, with the expansion of the activity of commercial banks, their importance and the seriousness of their function of receiving deposits, and using them in Loans, granting loans is the primary function of commercial banks, which is considered one of the most dangerous jobs that can be done.

She practices it, because those loans she gives are not owned by her, but mostly the depositors' money, this is what compels.

The bank is on the need to be careful and careful when providing a loan to others

However, these banks are exposed to many risks that affect their performance and activity, and they are many and varied for that.

The link must take precautions and perform a set of procedures and methods to prevent and avoid these risks and to be prepared for this type of risk and avoid falling into it again.

As these risks lead to a decline in the efficiency of the bank and threaten its survival and continuity, therefore, it must adopt methods several measures to combat these risks and reduce their severity, and this is what we discussed in our research.

فهرس

المحتويات

العنوان	الصفحة
إهداء	
شكر و عرفان	
الملخص	
فهرس المحتويات	ا-ا
قائمة الجداول	ا
قائمة الأشكال	ا
قائمة الرموز	ا
مقدمـــــة	**أ -د**
الفصل الأول: إطار النظري لتسيير مخاطر القروض البنكية	
تمهيد	10
المبحث الأول:عموميات حول البنوك	**11**
المطلب الأول ماهية القروض البنكية	**11**
1- نشأة البنوك	**11**
2- مفهوم البنوك	
المطلب الثاني: أهمية وأهداف البنوك	**12**
1- أهمية البنوك	**12**
2- أهداف البنوك	**13**
المطلب الثالث: وظائف و أنواع البنوك	**13**
1- وظائف البنوك	**14**
2- أنواع البنوك	
المبحث الثاني:عموميات حول القروض و مخاطرها	**15**
المطلب الأول: ماهية القروض البنكية	**15**
1- مفهوم القرض	**15**
2- الأهمية الإقتصادية للقرض	**15**
3- أنواع القروض و وظائفها	**16**
المطلب الثاني: ماهية المخاطر البنكية وأنواعها	**21**
1- مفهوم الخطر	**21**
2- أنواع المخاطر البنكية	**22**

المطلب الثالث: الموازنة بين العائد و الخطر 26
1- قياس العائد و الخطر 26
2- مؤشرات قياس العائد و الخطر 27
3- الأهداف الخاصة بالعائد و الخطر 29

المبحث الثالث: تقدير خطر القرض 31
المطلب الأول: الإستعلام عن مخاطر الإئتمان 31
1- طرق الاستعلام المعرفي 31
2- تقنيات تقدير خطر القرض 32
- طرق كلاسيكية 32
- طرق حديثة 38
3- كيفية مواجهة الخطر 46
4- تسيير الخطر و الحد منه 47
المطلب الثاني: الطرق المستعملة للتحكم في الخطر 48
1- الضمانات البنكية 48
2- الطريقة الحديثة المعلوماتية 51
المطلب الثالث: أهم مخرجات لجنة بازل 53
1- لجنة بازل **01** 53
2- لجنة بازل **02** 53
3- لجنة بازل 03 54

خلاصة الفصل الأول 55
الفصل الثاني: إدارة المخاطر البنكية في البنك الوطني الجزائري
تمهيد 57
المبحث الأول: الدراسات السابقة 58
المطلب الأول: دراسات باللغة العربية 58
1- دراسة رافه محمد لمين 58
2- دراسة محمد باجي و منور حلال 59
3- دراسة زايدي صبرينة 60

4- دراسة سمية بن عمر 61
5- دراسة بريك حيزية و بن عمارة نوال. 62
6- دراسة محمد داود عثمان. 63
7- دراسة لعروسي قرين زهرة و بوقرة رابح. 64
المطلب الثاني: دراسات باللغة الأجنبية 65
1- دراسة Romain sublet 66
2- دراسة Benali Mohamed 66
المبحث الثاني: **ماهية البنك الوطني الجزائري: 67**
المطلب الأول: نشأة البنك الوطني الجزائري. 67
المطلب الثاني: تعريف البنك الوطني الجزائري و اهم وظائفه: 68
1- تعريف البنك الوطني الجزائري و وظائفه. 68
2- الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري 69
المطلب الثالث: تقديم الهيكل التنظيمي للوكالة 878 بمستغانم 71
1- مصلحة الإدارة 71
2- مصلحة الأمانة الإدارية 71
3- مصلحة الإدارة الخارجية 71
المبحث الثالث: معالجة لملف قرض إستثماري ممون من طرف البنك الوطني الجزائري 74
المطلب الأول : الوثائق الأولية للملف: 74
1- طلب قرض إستثماري: **74**
2- الوثائق الإدارية و القانونية: 74
3-الوثائق المحاسبية **74**
المطلب الثاني: دراسة مردودية المشروع و المعايير المتخذة: 75
1- دراسة تقنية 75
2- دراسة مالية 75
المطلب الثالث: كيفية إتخاذ القرار و إجراءات منح القرض. **77**
1- كيفية إتخاذ القرار. **78**
2- إجراءات منح الرفض. **78**
المطلب الرابع: دراسة طلب القرض 79
1- المقاييس المطلوبة لمنح القرض. 79
2- الإجراءات اللازمة لمنح القرض. 79

3- البطاقة التقنية للمشروع 79
خلاصة الفصل الثاني 84
خاتمة
قائمة المراجع
قائمة الملاحق

قائمة الجداول

الجداول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول 1	مثال عن نظام المخاطرة. ص	47
جدول 2	المصادر المختلفة لتمويل مشروع	79
جدول 3	التكاليف المالية للمشروع	83
جدول 4	هيكل التمويل	83
جدول 5	إهتلاكات القروض البنكية	84
جدول 6	الحوصلة الإفتتاحية	84
جدول 7	جدول الحسابات و النتائج المتوقعة	85

قائمة الأشكال

الأشكال	**عنوان الشكل**	**الصفحة**
شكل 1	**العناصر الثلاثة المكونة لنظام الأخصائي**	**45**
شكل 2	**هيكل تنظيمي للبنك الوطني الجزائري BNA 13/12/1996**	**73**
شكل 3	**الهيكل التنظيمي لوكالة مستغانم BNA 878**	**76**

قائمة الرموز و المختصرات

الرمز	المختصر
CDs	شهادات الإيداع
FR	رأس المال العامل
BFR	احتياج رأس المال العام
Tr	الخزينة
HT	خارج الرسم
EBE	فائض إجمالي للاستغلال
BFRE	الحاجة لرأ س المال العمل للاستغلال
BNA	البنك الوطني الجزائري
BDL	بنك التنمية المحلية
BCA	البنك المركزي الجزائري
CAD	الصندوق الجزائري للتنمية
CNEP	الصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط
CPA	بنك القرض الشعبي الجزائري
LTA	النقل الجوي
IR	مؤشر الربحية
TRI	معدل العائد الداخلي

مقدمة

يعتبر الإستثمار عاملا أساسيا فهو بشكل أهمية كبيرة في التنمية الإقتصادية، وتمويله يعتبر عملية صعبة لما يتطلب من إجراءات دقيقة لفترات طويلة وذلك نظرا لاحتكاك البنوك بالحياة الاقتصادية المختلف الأفراد، طرأت على هذه الأخيرة تغيرات شتى في مجالات عدة، فلم تعد وظيفة البنوك قاصرة على المهنة التقليدية، بل أنها تعتبر وسيط بين المقرضين والمقترضين للأموال، هدفها تحقيق الربح باعتبارها مؤسسات مالية ذات ملكية خاصة، والجزء الأكبر من نقودها يأتي كنتيجة أنشطتها الإقراضية أي أنها تعتمد على مزاولة عمليات الائتمان قصيرة الأجل كتلقي الودائع من الأفراد والمشروعات وتقديم القروض القصيرة الأجل وايضا للمشروعات التجارية والصناعية لسد حاجيتها من رؤوس الأموال، وإصدار الشيكات وخصم الكمبيالات والسندات الأذنية والشيكات نيابة عن عملائها، وإصدار خطيات الضمانات وإجراء عمليات التحويل المصرفي، وإصدار البطاقات الائتمانية.

غير أن التطور المصرفي في كثير من البلاد أدى إلى اضطلاع البنوك التجارية بعمليات مصرفية لم و تعهدها تلك البنوك من قبل، متأثرة في ذلك بالسياسات المالية التي تتبعها بعض الدول من حيث مدى التدخل الحكومي والرقابة التي تمارسها أجهزة الدولة على أعمال البنوك وما تمليه الظروف الاقتصادية والتقلبات التي تواجهها أوراق المال نتيجة الحروب والظروف الاجتماعية ، فضلا عن المنافسة القوية التي تواجهها البنوك من المؤسسات المالية الأخرى.

فقد اتجهت هذه البنوك إلى توسيع سياسة الإقراض متوسط وطويل المدى كتزويد المشروعات الصناعية بالتمويل اللازم لإقامة صناعات جديدة أو التوسع في صناعات قائمة ممارسة في ذلك نفس النشاط الذي تقوم به البنوك .

1- الإشكالية الرئيسية:

تناولت دراستنا كيفية إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية و منه يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية كالتالي:

كيف يتم مواجهة و تسيير خطر القروض في البنوك الجزائرية ؟

الأسئلة الفرعية:

وللإحاطة بجوانب الموضوع يمكن طرح عدة أسئلة فرعية أخرى منها :

* ما هو القرض؟ ما هي معايير منحه؟

* وما هي الطرق المستعملة لتقييم مخاطرها ؟

* كيف يتم الوقاية من خطر القرض ؟ وكيف يتم مواجهته لاسترجاع مستحقات البنك؟

2- الفرضيات :

نظرا لطبيعة ومحتوى الدراسة فقد تم إرفاق الإشكالية أعلاه بالفرضيات التالية :

- البنوك الجزائرية تعتمد على سياسة إقراضية محددة للتحكم في العملية الإقراضية.
- تعتمد البنوك الجزائرية على طرق علمية لتقييم خطر القرض والتي يتم على أساسها إصدار قرار

الموافقة على منح القرض.

- يتم إتخاذ القرار الإئتماني بناء على جملة من المعايير و تتمثل في شخصية العميل و قدرته على السداد.
- تقوم البنوك الجزائرية بتجنب المخاطر أثناء منح القروض
- تؤثر أدوات التحليل المالي إيجابا على القدرة التنبؤية للبنوك و تزيد من دقة القرارات الإئتمانية وذلك بتطبيق جميع النسب المالية.

3- أسباب اختيار الدراسة:

تعود أسباب اختيارنا لهذه الدراسة إلى مجموعة من الاعتبارات والتي هي:

* ما يفرضه الواقع أن هناك الكثير من المؤسسات الصغيرة تقوم بالإقتراض من البنوك لهذا اهتممنا بالتعرف على أهم الأخطار التي يمكن أن تنتج من عملية منح القروض و كيفية الوقاية منها ومواجهتها في حالة تحققها .

* المساهمة في إثراء المكتبة بهذا النوع من الدراسات .

* بحكم تخصصنا ودراستنا في مرحلة التدرج في مجال المالية و البنوك.

*معرفة دور و نشاط بنوك تجارية و إدارتها للمخاطر إئتمانية في الحياة الإقتصادية.

4- أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي هي:

* المعرفة الجيدة لخطر القرض وأهم مسبباته.

* التعرف على الوسائل والطرائق التي يستعملها البنك لتقييم وتقدير خطر القرض.

* معرفة الكيفية التي يتم من خلالها تسيير خطر القرض، وهذا للوقاية منه أو لحصره في مجال ضيق بحيث لا يؤثر على نشاط و مردودية البنك.

5- أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الموضوع فيما يلي:

- مدى التعرف على المخاطر و تحديدها بشكل جيد؛
- إيجاد إدارة فعالة و كفأة تمكن من إيجاد أساليب و طرق مناسبة و ناجحة من اجل قياس هذه المخاطر و إدارتها جيدة و التقليل منها و مواجهتها؛
- ضرورة معرفة الأساليب التي تقيس المخاطر و الأليات المستعملة للتحكم في المخاطر المالية بالبنوك؛
- أهمية توفير نظم للرقابة تساعد على التحكم في المخاطر؛
- ربط الدراسة النظرية بالتجربة العلمية.

6- المنهج :

حتى نتمكن من الإجابة عن أسئلة البحث ودراسة الإشكالية المطروحة ومحاولة إثبات صحة الفرضيات الموضوعة، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتوافق ويتماشى مع طبيعة البحث، والذي ساعدنا على عرض جميع المعلومات وسمح لنا بفحصها وتحليلها ، واستخلاص أهم الملاحظات والنتائج.

7- حدود الدراسة :

بغرض الإجابة عن الأسئلة المطروحة في الإشكالية المقترحة، و بغية تحقيق أهداف الدراسة قمنا بوضع حدود للدراسة كما يلي:

- البعد الموضوعي: إلقاء الضوء على مختلف الجوانب المتعلقة بالبنوك و القروض و المخاطر.

- البعد المكاني: دراسة ميدانية في البنك الوطني الجزائري وكال 878 بمستغانم.

- البعد الزماني: خلال مدة التربص و التي تمت في مدة شهر.

8- صعوبات الدراسة :

نقص كتب و مراجع متعلقة بالمخاطر المصرفية.

- أثناء الدراسة الميدانية هناك صعوبات كبيرة في الحصول على الموافقة لإجراء تربص من قبل مؤسسات بنكية.
- قصر مدة الدراسة
- صعوبة الحصول على معلومات و معطيات مالية و مصرفية.

9- تقسيمات الدراسة:

بغرض انجاز الدراسة قمنا بتقسيمها إلى فصلين احتوى كل منهما على ثلاثة مباحث مقدمة تشتمل على مختلف الأبعاد الأساسية لموضوع الدراسة واشكاليته وتتعقبهم خاتمة متضمنة نتائج الدراسة وجملة من المقترحات المستمدة من النتائج المتوصل اليها وقد جائت فصول هذه المذكرة على النحو التالي:

الفصل الأول الذي عنوناه بالاطار النظر، التعريف للتسيير مخاطر القروض البنكية من خلال ثلاثة مباحث ففي المبحث الأول حاولنا ان نقدم فيه لمحة عن عموميات البنوك اما المبحث الثاني عرضن فيه ماهية القروض البنكية ومخاطرها بينما المبحث الثالث فتناولنا فيه تقدير خطر القرض.

اما الفصل الثاني و هو بعنوان إدارة و تسيير مخاطر القروض البنكية في البنك الوطني الجزائري حيث تطرقتا في المبحث الأول تناولنا فيه الراسات السابقة اما المبحث الثاني فقد ارتأينا تخصيصه لتقديم البنك الوطني الجزائري و في المبحث. الأخير اجريناَ دراسة حالة لطلب قرض إستثمارَي.

الفصل الأول

تمهيد:

مهما إختلفت نشاطات البنوك فإن الهدف الأساسي هو تحقيق الربح و تعظيمه و لكن هذه العملية تكون محفوفة بجملة ن المخاطر لهذا يجب على البنك أن يقوم بتحديد مفهوم أنواع المخاطر التي يمكن أن يتحملها مستقبلا، لهذا سنتطرف في هذا الفصل إلى ما يلي:

- **المبحث الأول:** عموميات حول البنوك.

- **المبحث الثاني :** عموميات حول القروض البنكية و مخاطرها.

- **المبحث الثالث:** تقدير خطر القرض.

المبحث الأول: عموميات حول البنوك:

تقود البنوك التجارية بصفة معتادة يقول ودائع تدفع عند الطلب أو لأجال محددة،كما تمنح القروض بما يحقق أهدافها ويدعم الاقتصاد القومي، بالإضافة إلى مباشرة تنمية الاذخار والاستثمار المالي وما تتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية.

المطلب الأول: ماهية القروض البنكية:

1- نشأة البنوك:

ترجع نشأة البنوك التجارية إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى، حيث قام بعض التجار والمربيين والصاغة في أوروبا وبالذات في مدن البندقية وبرشلونة بقبول أموال المودعين بغية المحافظة عليها من الضياع وذلك لمقابل إصدار شهادات إيداع إسمية، وأقامت هذه المؤسسات تدريجيا بتحويل الودائع من حساب مودع إلى حساب مودع آخر سدادا للمعاملات التجارية.

ومنذ القرن الرابع عشر سمح الصاغة والتجار لبعض عملائهم بالسحب على المكشوف وقد أدى ذلك إلى إفلاس بعض المؤسسات، مما دفع بعض المفكرين في الربع الأخير من القرن السادس عشر إلى المطالبة بإنشاء أول بنك حكومي في البندقية بإسمبيازابالتوا، وفي عام 1609 أنشأ بنك أمستردام وكان غرضه الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع إلى حساب مودع آخر والتعامل في العملات.

واجراء المقاصة بين السحوبات التجارية ومنذ بداية القرن 18 وبفضل انتشار الثورة الصناعية في دول أوروبا برزت الحاجة إلى بنوك كبيرة الحجم وقد تأسس العديد من البنوك التي اتسعت أعمالها وأقامت فروع في كل مكان، وكان لها أثر كبير في استخدام الشيكات المصرفية في تسوية المعاملات[1].

1- مفهوم البنوك:

يوجد عدة تعريفات تشرح مفهوم البنك نذكر منها:

- البنوك هي بنك الودائع وتقوم بقبول أموال المودعين التي تستحق عند الطلب أو الآجال المحددة كما يقوم بإقراض التجار ورجال الأعمال والصاغة قروضا قصيرة الأجل بضمانات مختلفة[2].
- البنوك تقوم بالوساطة بين الوحدات الإقتصادية ذات الفائض والوحدات الإقتصادية ذات العجز أي التوسط بين المقرضين والمقترضين[3].

[1]- د. أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، ص202.

[2]- د زيان سليم رمضان، محفوظ احمد جودة، إدارة البنوك، ط ، 1996، دار المسيرة والصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص 10.

[3]- علي بو عبد الله، وقف الادارة المصرفية، دراسة حالة بنت الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم المالية.

- المصارفهي التي تتعامل بالائتمان وتسمى أحيانا بمصارف الودائع وأهم ما يميزها على غيرها قبول الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية وينتج عن ذلك ما يسمى بخلق النقود.

- هي المؤسسات المالية الوسيطية التي وظيفتها الأساسية قبول الودائع الإدخارية واستخدامها في عملياتها المختلفة مثل: الخصم والإقراض والتي تقوم بتقديم الخدمات المصرفية لجميع الزبائن دون تخصيص ولها ميزة خلق النقود والودائع[1].

المطلب الثاني: أهمية و أهداف البنوك:

1- أهمية البنوك:

تقوم البنوك بدورها بتوظيف العديد من الأفراد وتوفر لهم العديد من فرص العمل؛ الأمر الذي يؤدي بدوره إلى حدوث التنمية الاقتصادية ويساعد على تحريك العجلة الاقتصادية بشكل إيجابي. ومن ناحية أُخرى تظهر أهمية البنوك في أدائها الضخم مع كميات الودائع الكبيرة التي تتعامل معها،وذلك لِما يلي:

- بدون وساطة البنوك يتوجب على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب، كذلك يتعين على المستثمر أن يجد المموّل المناسب له بالشروط والمدة الزمنية المناسبة، بينما البنك يوفر على العملاء جميع عمليات البحث ويوفر له العديد من المخاطر؛ لأن البنك يضمن حق عملائه.
- تُعتبر البنوك أحد أشكال الابتعاد عن المخاطرة المالية والتقليل منها؛ وذلك لأن البنك يتعامل مع أكثر من مشروع ومع أكثر من عميل وبالتالي تتنوع مصادر التمويل وتتنوع الاستثمارات؛ الأمر الذي يؤدي إلى تقليل المخاطرة.
- يتيح البنك الفرصة لأصحاب رؤوس الأموال الصغيرة للدخول في الاستثمارات طويلة الأجل، والاستفادة من الأرباح الناتجة عن هذه الاستثمارات.
- حفظ النقود من مخاطر السرقة التي من الممكن أن تتعرض لها المنازل، كذلك في حال تعرض البنك للسرقة فهو ملزم بإعادة الأموال لأصحابها.
- تقديم الفرصة المثالية للعديد من العملاء عديمين الخبرة من الاستثمار وتشغيل الأموال الخاصة بهم، كذلك الحصول على الأرباح.

[1]- د. أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص202.

2- أهداف البنوك:

الهدف الأساسي لجميع البنوك هو تعظيم رأس المال الأساسي للبنك، كذلك تسعى البنوك إلى تحقيق أكبر قدر من الأرباح وتوسيع الفرع الأساسي وزيادة عدد الأفرع من هذه البنوك، فالهدف من العمل في عالم البنوك هو ربحي بحت.

من أهم الأهداف التي تسعى البنوك إلى تحقيقها، هي جذب العملاء وكسب رضاهم وثقتهم لأن العملاء هم أساس عمل البنك، فبدون وجود العملاء لا يوجد عمل للبنك ولا يمكن أن يُقدم الخدمات دون وجود سوق مستهدف ودون وجود عملاء مستهدفين.

يُعتبر تحقيق الأرباح من أهم الأهداف التي تسعى البنوك إلى تحقيقها، وعادةً ما يكون تحقيق الأرباح على رأس سلّم الأولويات البنكية[1].

عادةً ما تقوم البنوك بوضع بعض الأهداف الخاصة بالاستثمار، وذلك سعياً لتحقيق الأرباح والعمل على فرض قيمة سوقية للأسهم البنكية وتنميتها وتطويرها، فعندما يتم الاستثمار بالأسهم البنكية ويرتفع سعر السهم فإن البنك سوف يربح الأموال وكذلك يكسب العديد من المستثمرين.

العمل على تطوير جميع الوسائل والأساليب الخاصة بجذب الأموال واذخارها وتجميعها لغايات مشاركتها في الاستمارات ومساعدة الأفراد على اتخاذ العديد من القرارات الاستثمارية.

تسعى البنوك إلى الاستمرارية في عملها والمحافظة على السمعة الجيدة، وأن تكسب أكبر قدر ممكن من المدخرات المالية الخاصة بالعملاء، وجذب العديد من الودائع والاستفادة منها والعمل على تنميتها.

المطلب الثالث: وظائف و انواع البنوك:

1- وظائف البنوك:

العديد من الوظائف التي تُقدمها بنوك للعملاء بمختلف الأوقات ومختلف الظروف، ومن أهم هذه الوظائف ما يلي:

- ✓ قبول الودائع وتنمية المدخرات المالية للعملاء، حيث تقوم البنوك بقبول الودائع على اختلاف أشكالها وفتح الحسابات للعملاء.
- ✓ مزاولة أعمال التمويل الداخلية والخارجية، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.
- ✓ تقديم جميع الخدمات المصرفيةتقديم الخدمات المصرفية.

[1] https://mawdoo3.com"مال وأعمال"، تاريخالإطلاع، 20 أفريل 2021.

✓ حيث تتنافس البنوك التجارية في تنويع الخدمات المصرفية التي تقدمها لعملائها، وفي تبسيط إجراءات حصول العملاء على هذه الخدمات[1].

ومن أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية للعملاء:[2].

✓ تحصيل وخصم الأوراق التجارية مقابل الحصول على عمولات وأجور وتقديم والتسهيلات الائتمانية للعملاء بضمان الأوراق التجارية.

✓ تقديم بعض الخدمات الخاصة بالأوراق المالية للعملاء مثل شراء وبيع الأوراق المالية نيابة عن العملاء كما تقوم بتحصيل ودفع الأوراق المالية عنهم أيضا.

✓ تقوم البنوك التجارية بتقديم العديد من الخدمات المصرفية مثل إصدار خطابات الضمان للعملاء، والقيام بأعمال الاعتمادات المستندية نيابة عنهم في حالة الاستيراد والتصدير، وبيع العملات الأجنبية وتأجير الخزائن.

أما عن الخدمات المصرفية الحديثة فمن أمثلتها ما يلي:

القروض الاستهلاكية، خدمات الإرشاد والنصح المالي، إدارة النقدية للمشروعات، التأجير التمويلي، المساهمة في تمويل المشروعات المخاطرة، بيع الخدمات التأمينية.

[1] -https://www.tadwiina.com. تاريخ الإطلاع يوم 20ماي 2021.

[2] - مجلة الإصلاحات المالية و المصرفية العدد الاول 2014..

المبحث الثاني: عموميات حول القروض و مخاطرها.

المطلب الأول : ماهية القروض البنكية.

إن القروض هي من أهم مصادر الأموال البنك التجاري في الوقت الحاضر لكونها العنصر الأساسي التي تزود البنك بالعوائد.

1-مفهوم القرض:

يختلف مفهوم القرض من باحث لأخر كل حسب تخصصه و حسب وجهة نظره، لذا تعمدنا تقديم تعاريف مختلفة لتوضيح الرؤية أكثر.

- القرض اصطلاحا[1]:" باللغات الأوروبية فان كلمة المقابلة لكلمة قرض هي " *crédit* " أصلها هي الكلمة اللاتينية "*créditum*" المشتقة من الفعل اللاتيني "*credere*". أما اقتصاديا القرض يعني تسليم المال لتثميره في الإنتاج و الاستهلاك فهو مرتبط بميعاد استحقاق محدد مسبقا.

وحسب تعريف" *Pleroy* " القرض هو وضع تحت تصرف الغير رأسمالي مع التزام باسترداده إما رأسمال نفسه أو ما يعادله"، وكما يقول"G. Petit Duit Aulis " في كتابه حول مخاطر القروض البنكية،"منح البنك يعني منح الثقة، إعطاء حرية التصرف في مال حقيقي مقابل الوعد بالتسديد لذلك المال نفسه أو ما يعادله"، نستنتج من هذه المفاهيم أن عمليات الاقتراض تعتمد على ثلاثة عناصر:

1- الثقة:لكي يتحقق عامل الثقة على العميل أن يقدم للمصرف ضمانات قيمتها المالية تفوق قيمة القرض.

2-المدة:هي الأجل الذي يستفيد منه المقترضبالأموال المقرضة و تتحدد هذه المدة بعد توقيع اتفاقيةالقرض.

3- الوفاء بالتسديد:الوفاء بإرجاع ما اقترضه مضافا إليه فائدة.

2- الأهمية الاقتصادية للقرض:

يلعب القرض دورا حاسما في الازدهار، إذ يعتبر الوسيلة للسياسة إلي جانب دوره في خلق النقود و هو بمثابة وساطة للتبادل التجاري و أداة استغلال الأموال في الإنتاج و التوزيع، و لتسهيل فهم دور القرض نتعرض إلي النقاط الأساسية التالية [2]:

- تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس العقود والوعد بالوفاء.
- المساهمة في النمو والازدهار الاقتصادي للبلاد.
- وسيلة مناسبة لتحويل رأس المال من شخص لأخر أي واسطة لزيادة إنتاجية رأس المال.
- المحافظة علي قيمة رأس المال المقرض بالنسبة للبنك.

[1]- شاكر قزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 2000 .ص.90.

[2]- شاكر قزويني ، المرجع السابق.

- القضاء علي التضخم و ذلك من خلال امتصاص الزيادة في القدرة الشرائية المختصة للاستهلاك، فهي أداة فعالة لذلك.

- يمكن أيضا في الحصول علي الفوائد للبنك اثر تحويل سيولة للزبائن (الأطراف التي تطلب القرض) مقابل إيداع ضمانات في ميعاد استحقاق يحدده.

و نظرا لأهمية القروض فالبنك مسؤول عن رأس ماله أمام أصحاب الودائع و المدخرين:

- القروض المقدمة من البنوك تحتوي على فوائد أكبر مما عليه في الأسواق.

- إن استعمال هذه القروض تكون جراء عملية التفاوض على عكس قروض السوق.

3- أنواع القروض و وظائفها:

3-1أنواع القروض:

إن تعدد العمليات المصرفية و تعقدها أدى إلى ظهور العديد من القروض أهمها نوعين، هما قروض الاستغلال و قروض الاستثمار، و اللتان سوف نشرح كل واحة منهما بدقة على الترتيب[1].

أ-قروض الاستغلال:

إن قروض الاستغلال عبارة عن قروض قصيرة الأجل تسمح بمواجهة طرف مؤقت، تتراوح مدة هذا النوع من القروض من بضعة أيام إلى بضعة شهور ولا تتجاوز السنة الواحدة و تلجأ المؤسسة لهذا النوع إن أرادت التغطية النية الاحتياجات خزينتهاو إذا أرادت مواجهة عملية تجارية في زمن محدود. كما تأخذ قروض الاستغلال أشكال عدة نذكر منها:

1- قروض الصندوق:

تعرف هذه القروض بهذا الاسم لارتباطها بالصندوق مباشرة أي الحساب الجاري للزبون وتتضمن أربعة أنواع :

- تسهيلات الصندوق:

تتمثل تسهيلات الصندوق في مساهمة البنك لسد العجز في الفترة الفاصلة بين النفقات والواردات للزبون، إن مدة هذا القرض قصيرة جدا (بعض الأيام) و قابلة للتجديد عبر فترات (نهاية كل شهر)، يهدف هذا القرض إلي تغذية صندوق الزبون و تلبية الاحتياجات الآنية للسيولة من طرف البنك مقابل الوعود بالتسديد مع فائدة ، يستعمل هذا النوع من القروض في حالة دفع أجور العمال.

[1]- اصادي خديجة ، محاولة تقنية الشبكات العصبية الاصطناعية لتسيير خطر عدم تسديد القرض، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، فرع تسيير ، كلية علوم اقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 1998-1999 ، ص. 64- 65.

-السحب على المكشوف:

يعرف السحب على المكشوف علي أنه تسهيل الصندوق لكن لمدة أطول قد تصل إلي عدة شهور، إن السحب على المكشوف هو المبلغ الذي يسمح به البنك لعميله وهذا المبلغ يزيد عن الرصيد الجاري للزبون (الرصيد الدائن).

يقوم البنك بفرض فائدة على العميل خلال الفترة التي يسحب فيها والمعروفة لمدة المكشوف (التي يتحول فيها الحساب من الدائن إلي المدين) و قد تصل هذه إلي سنة واحدة و ذلك راجع إلي أن العجز في الخزينة قد لا يكون بسيطا أي أن المصاريف تفوق بكثير عائدات المؤسسة.

تلجأ المؤسسة إلي السحب المكشوف في حالة شرائها لكميات كبيرة من المواد الأولية أو حين تقوم بتسديد حصص الموردين.... الخ .

-القروض الموسمية:

يخص هذا النوع من القروض النشاطات ذات الطابع الموسمي مثلا الزراعة، السياحة والمبيعات الموسمية لبعض البضائع، تقوم المؤسسة في هذه الحالة و في الفترة المحددة بإنفاق مصاريف كثيرة مع العلم أن المداخيل لا تحدث إلا في فترة لاحقة و لكي تواجه المؤسسة هذه التكاليف (مواد أولية، تخزين و نقل) تلجا للبنك ليغطي كل مصاريفها علي أن تسدد المبلغ بالمداخيل الأولية للعملية.

- القروض المتتالية:

يمنح هذا النوع من القروض للمؤسسات التي تنوي القيام بعملية أو مشروع (إنشاء مصنع أو شراء تجهيزات جديدة) مع العلم أن العملية لها حظوظ كبيرة للنجاح و لكن تتطلب وقتا طويلا لاسترجاع الموارد، و يتم تسديد هذا القرض بالموارد الناجمة عن تحقيق العملية.

2-الاعتمادات بالتوقيع (القروض بالإلزام):

هو عبارة عن إعارة إمضاء البنك للمؤسسة المستفيدة، يسمح هذا الاعتماد المؤسسة بأن تقوم بتعجيل مداخلات الأموال و تأجيل مخرجات الأموال من الصندوق و يتم هذا الاعتماد حسب الأشكال التالية:

- الضمان الاحتياطي:

و عبارة عن التزام مقدم من طرف البنك لصالح الزبون و يعتمد البنك هنا بالتسديد في ميعاد استحقاق الورقة التجارية الخاصة بالمدين (زبون البنك) لصالح دائنة (المورد) و يكون على شكل توقيع منظمة علي الورقة التجارية نفسها.

- الكفالة: يقوم البنك بتوقيع كفالة تضمن تنفيذ كل الالتزامات الخاصة بزبونه (المدين) لغيره (الدائن) يتعهد البنك بتسديد المبلغ الذي هو علي عاتق زبونه في حالة عجز هذا الأخير عن الدفع لدائنه وتأخذ الأشكال التالية: الكفالة الجمركية، الكفالة الجبائية، والكفالة الخاصة بالأسواق العمومية.

-القبول:يعتبر القبول بديلا للسحب عن المكشوف إذ أن البنك يقوم بتأدية خدمة للزبون دون منحه المبلغ و لكن بالتوقيع فقط.

-القروض الخاصة:هي قروض موجهة لتمويل الأصول المتداولة سواء المخزون أو الحقوق و تتضمن التسبيقات على السلع،التسبيقات على الأسواق العمومية و الخصم التجاري.

ب - قروض الاستثمار:

توجه قروض الاستثمار لتميل المحجوزات و وسائل الإنتاج، و التسديد لا يكون مؤكد إلا عن طريق الأرباح التي تكون محصورة، وبصفة عامة يمكننا أن نصنف هذه القروض إلي صنفين رئيسيين هما:

1- القروض الكلاسيكية لتمويل الاستثمارات:

يتم التمييز في هذا الصدد بين نوعين من الطرق الكلاسيكية في التمويل هما[1]:

✓ **قروض متوسطة الأجل:**

هي قروض تمكن المؤسسات من تطوير و تجديد أجهزتها و تحقيق مخططاتها المتعلقة بتنمية حجم صادراتها، تتراوح مدة القروض من سنتين إلي خمسة سنوات وأحيانا سبع سنوات، يقدم هذا القرض غالبا إلي أصحاب الصناعة والتجارة و علي المقاولين والمصدرين شريطة أن يتعلق هذا القرض بفائدة اقتصادية تعود منفعتها على المصلحة العامة. ويمكن تقسيم القروض المتوسطة الأجل إلى:

✓ **قروض لتنفيذ المشاريع:**

تحتاج المؤسسات إلي تنفيذ المشاريع المختلفة إلى مجموعة وسائل لتمارس نشاطاتها،أراضي ومباني...الخ، فالمؤسسة تحتاج إلى أموال كبيرة و مهمة عندما تلقي بصناعة ذات أثمان غالية، كما أن المؤسسة تحتاج إلى توسيع مجالاتها، فعليها أن تحصل على قطعة أرض، تحقيق البناء و تجهيز هذه المباني الجديدة، وفي مثل هذه الحالات تلجأ المؤسسة إلى البنك وتطلب منه القروض لتنفيذ المشاريع.

[1]- الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، (ديوان المطبوعات الجامعية - الساحة المركزية - بن عكنون، الجزائرط3 ،2004)، ص 74-75.

✓قروض لشراء التجهيزات: تواجه المؤسسات في بعض الأحيان برنامج استثماري مهم، خاصة إذا تعلق الأمر ببرنامج جديد أين تحتاج إلي تمويلات لشراء التجهيزات التي تتوافق مع إنتاجها، فيقدم البنك القروض وتشترط أن تكون هذه التجهيزات من السوق المحلية.

✓ قروض لتجديد الديون:تقدم هذه القروض للمؤسسة عند أجال تسديد الديون و لا تكون قادرة على التسديد.

✓ قروض متوسطة الأجل غير معبئة:

حجم القروض المعبئة يمثل2/3 من مجموع التمويلات البنكية و تمثل تقنية انجاز هذا القرض في التنسيق في حساب خاص أو التحويل إلي حساب جاري للمؤسسة المستفيدة و هي قروض لا يمكن إعادة تمويلها.

✓ قروض متوسطة الأجل المعينة:على خلاف القروض الغير معبئة تتركز علي عامل التمويل فيمثل السند لأمر بالنسبة للبنك تمويل علي شكل قرض بنيوي، الذي يمكن تطهيره مع كل ما يحمله من ضمانات متعلقة بحقوق المؤسسة، و يمكن أن يكون هذا القرض موضوع إعادة التمويل.

2- قروض طويلة الأجل:

تعتبر القروض الطويلة الأجل من المصادر الثابتة التي تسمح للمؤسسة بوضع تحت تصرفها الأموال اللازمة لتمويل مشاريعها الطويلة الأجل المتمثلة في بناء المصانع، الحصول علي التجهيزات التقنية...الخ، تزيد مدة هذه القروض عن سبع سنوات أحيانا، ومرحلة تعويض هذه الاستثمارات تكون طويلة،ويستفيد من هذا القرض المؤسسات العامة والخاصة وتمنح في غالب الأحيان لمؤسسات متخصصة لقاء ضمانات تكافلية، وعادة لقاء رهن عقاري. مع الإصلاحات التي مست الجهاز المصرفي أصبحت مجمل البنوك التجارية تمنح هذا النوع من القروض.

قروض الإيجار[1]:

يقصد به تلك العملية التي يقوم بموجبها بنكا أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا لذلك بوضع الآلات و المعدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة علي سبيل الإيجار مع إمكانية التنازلعنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، و يتم التسديد علي أقساط تم الاتفاق عليها وتسمي " ثمن الإيجار " و يمكن من التعريف استنتاج خصائص الائتمان إلا يجاري و المتمثلة في :

- يقوم المتعامل الاقتصادي، زبون البنك باختيار العتاد الذي يريد اقتناءه لدي مورد و يتفق معه علي شروط عقد الشراء.

- بعد دراسة البنك للملف و حصوله على موافقة تمويل يبرم العقد مع المورد مع استلامه نيابة عنه.

- دفع البنك للمورد قيمة المعدات و يتلقى الفاتورة باسمه.

[1]- الطاهر لطرش ، مرجع سابق ، ص. 75.

- يبرم عقد قرض الإيجاري مع العميل إذ يلتزم بموجبه هذا الأخير بدفع أقساط محددة طيلة مدة الإيجار ويستفيد بالمقابل من حق الانتفاع به. تسحب الأقساط الواجبة الدفع من قبل المستأجر علي أساس تقسيط رأس الإيجار و الربح المرتبط به علي عدة فترات الإيجار التي تستحق فيها الأقساط.

يتم تحديد هذا الربح انطلاقا من معدل مردود سنوي يضعه البنك قياسا علي معدل الفائدة البديل ويمكن تقسيم القرض الإيجاري إلى:

- قرض إيجار منقولات .
- قرض إيجار العقارات.

- قرض إيجار المنقولات:

يعرف قرض إيجار علي أنه منقول عندما يخص أصلا منقولا من تجهيزات و موارد ضرورية وذلك علي شكل تأجير مقابل الحصول علي إيجار لمدة ثابتة سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا لاستعماله في نشاطه مقابل ثمن الإيجار، و في نهاية الفترة تعطي للمستعمل فرصة تجديد العقد لمدة أخرى أو شراء هذا الأصل أو التخلي عنه نهائيا.

- قرض إيجار العقارات:

هي عمليات تقوم بها المؤسسة من خلالها تأجير أملاك غير منق قبل أو هي مبنية لحسابها. وتقوم عملية القرض في ثلاث مراحل :

1. تقوم المؤسسة المختصة أو البنوك بامتلاك عقار (شراءه).
2. تستأجر المؤسسة العقارية لزومها لمدة تتراوح بين 8 أو 20 سنة مقابل دفع ثمن الإيجار.
3. نهاية المدة يمكن لزبونها أن يشتري العقار من ثمنه الحقيقي.

و خلاصة القول أن القرض الكلاسيكي يختلف عن فكرة القرض الإيجاري ، بالرغم من أن الهدف واحد و هو تمويل الاستثمارات، حيث أن القرض الايجاري لا يمنح أموال نقدية إلى المقترض وإنما يقدم أصول عينية أو استثمارات مادية إلى الزبون، و ينتظر من هذا الخير التسديد علي أقساط حتى يكون مجموع هذه الأقساط المدفوعة يفوق ثمن الاستثمار.

أما في الجزائر فلا نجد أي مؤسسة مصرفية خاصة تقوم بالائتمان الإيجاري باستثناء ما يقوم به بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

3- وظائف القروض:

إن للائتمان المصرفي في الحياة الاقتصادية المعاصرة أهمية كبيرة ويكفي للتدليل على هذه الأهمية الدور الذي يقوم به الائتمان في تسوية المبادلات التجارية الخارجية والداخلية وتتصاعد هذه الأهمية أكثر في البلدان الصناعية المتقدمة إذ تشكل نقود الودائع الجزء الأكبر من مكونات عرض النقد أو من كمية وسائل الدفع ومنه يمكن حصر وظائف الائتمان المصرفي في الجوانب الآتية[1]:

1-3 وظيفة تمويل الإنتاج :

إن احتياجات الاستثمار الإنتاجي المختلفة في الاقتصاد الحديث يستوجب توفير قدر ليس بالقليل من رؤوس الأموال، ولهذا فإن اللجوء إلى المصارف والمؤسسات المالية المختلفة بهدف الحصول على الائتمان أصبح أمرا طبيعيا وضروريا لتمويل العمليات الإنتاجية والاستثمارية المختلفة.

2-3 وظيفة تمويل الاستهلاك:

إن المقصود بوظيفة تمويل الاستهلاك حصول المستهلك على سلع استهلاكية الحاضرة بدفع أجل لأثمانها، فقد يعجز الأفراد على توفير القدر المطلوب من السلع الاستهلاكية الآتية بواسطة دخلهم الجاري لذا يمكنهم الحصول عليها بواسطة الائتمان الذي تقدمه لهم هيئات مختلفة ويكون دفع أثمان هذه السلع بفترة مستقبلية مناسبة.

3-3وظيفة تسوية المبادلات:

إن قيام الائتمان بوظيفة تسوية المبادلات وإجراء الذمم تظهر أهميتها من خلال مكونات عرض النقود أو كمية وسائل الدفع في المجتمع، فزيادة الأهمية النسبية للنقود الودائع من إجمالي مكونات العرض النقدي يعني استخدام الائتمان بصورة واسعة في تسوية المبادلات بين الأطراف المختلفة.

المطلب الثاني : ماهية المخاطر البنكية وأنواعها.

1- تعريف الخطر:

يعرف الخطر على انه " احتمال الخسائر في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير منظورة في الأجل الطويل أو القصير ".

[1]-محمد ناظم نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية. دار النشر القاهرة الإسكندرية. ص93..

الخطر البنكي هو " عنصر ريب وشك و تردد يمكنه التأثير على العامل الاقتصادي أو سياق العملية الاقتصادية" و الخطر هو احتمال وقوع حدث أو مجموعة من الأحداث غير المرغوب فيها حيث يرى البعض بان الخطر يمكن أن ينتج عن:

أ-نقص التنوع .

ب-نقص السيولة .

ت-إرادة البنك في التعرض للمخاطر.

و هو أيضا الخطر" ظاهرة عشوائية موافقة لحالة أو المستقبل لا يمكن أن يكون مرتقبا إلا باحتمالات المعاكسة للشكوك ولليقين الذي يسمح بالتنبؤ. يعني أن الخطر توقع مقيد باحتمال يساوي الواحد.

كما يمكن تعريف الخطر بأنه " الظرف أو وضع في العالم الواقعي يوجد فيه تعرض لوضع معاكس، وبشكل أكثر تحديدا، يقصد بالمخاطرة حالة يكون فيها إمكانية أن يحدث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة المتوقعة أو المأمولة .

2- أنواع المخاطر:

هناك عدة أنواع من المخاطر تواجه البنوك و أهمها:

2-1المخاطر الإستراتيجية :

هي تلك المخاطر الحالية و المستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك و على رأس ماله نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات و عدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع البنكي، ويتحمل مجلس إدارة البنك المسؤولية الكاملة عن المخاطر الإستراتيجية و كذلك إدارة البنك العليا التي تتمثل مسؤوليتها في ضمان وجود إدارة مخاطر إستراتيجية مناسبة للبنك والسياسات المتعلقة باستراتيجيات العمل تعد حاسمة لمعرفة القطاعات التي سيقوم البنك بالتركيز عليها في المدى القصير و الطويل.

2- 2 خطر الاعتماد :

هو الخطر الناشئ في حالة عجز طرف مقابل أو أطراف مقابلة تعتبر كمستفيد واحد.

2- 3 خطر الائتمان:

الإقراض وهو ذلك المتغير الأساسي المؤثر على صافي الدخل و القيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن عدم السداد أو تأجيل السداد لأنه كلما استحوذ البنك على احد الأصول المربحة فإنه بذلك يتحمل مخاطرة عجز المقرض عن الوفاء برد أصل الدين و فوائده وفقا للتواريخ المحددة وتعتبر القروض هي أهم مصادر الائتمان ويذكران مخاطر الائتمان موجودة في نشاطات البنك سواء كانت داخل الميزانية أوخارجها[1]:

2- 4خطر التسوية:

الخطر الناشئ ضمن عمليات الصرف، لاسيما خلال الفترة التي تفصل ما بين اللحظة التي لا يمكن فيها الإلغاء من طرف واحد .لأمر بدفع أداة مالية تم بيعها و الاستلام النهائي للأداة التي تم شرائها.

2- 5خطر السيولة:

وهو خطر الشح في الموارد المالية لدى البنك بحيث يمكن أن يقع البنك في أزمة سيولة أونقص في الموارد المالية مما يترتب عليه عدم القدرة على الوفاء بالتزاماته المستحقة و ذلك نتيجة إتباعه السياسة ائتمانية غير عقلانية أو سوء تسيير الموارد المتوفرة لديهما يؤدي إلى عدم توافق زمني بين أجال الاستحقاق للقروض الممنوحة و أجال استحقاق الودائع لدى البنك .و يتجليخطر السيولة عندما لا يكون حجم السيولة لدى البنك كافية لمقابلة الالتزامات.

2- 6خطر قانوني:

خطر وقوع أي نزاع مع طرف مقابل ناجم عن أي غموض، نقص أو عجز أيا كانت طبيعته قد يتسبب للبنك أو للمؤسسة المالية بموجب عملياتها.

2- 7 خطر عدم التسديد:

هو الخطر المهم بالنسبة للبنك فالمقترض قد لا يسدد ما عليه من دين لسبب أو آخر أو أن البنك يعجز عن تحصيل ماله في الأجل المحدد لنفس الأسباب. وهذا ما يفسر انه مهما كانت الضمانات من حيث الحجم أو النوع فإنها غير كافية لضمان تحصيل القرض ومهما حاول البنك تحصيل أمواله بالطريقة القانونية فهي الأخرى تعد له خسارة نظرا للتكاليف المادية و المعنوية وخسارة للوقت كما تفوت عليه فرصا أخرى التوظيف أمواله اخذين بالاعتبار المدة الزمنية التي تتطلبها إجراءات المنازعات القضائية على القروض غير المسددة.

[1]- محمد ناظم نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية. دار النشر القاهرة الإسكندرية. ص93.

2- 8 خطر سعر الفائدة:

هو الخطر الحالي أو المستقبلي الذي له تأثير سلبي على إيرادات البنك و رأسماله الناتج عن التقلبات المعاكسة في سعر الفائدة، فخطر سعر الفائدة الكبير يمكن أن يشكل تهديد كبير لقاعدة الأرباح ورأس المال بالنسبة إلى البنك، و من أهم أسباب خطر سعر الفائدة : - المنافسة بين البنوك فالعميل يتجه إلى البنوك التي تقترح معدلات فائدة منخفضة . - سوء تسيير الموارد و تقديم قروض بأسعار فائدة امتيازيه و يؤدي خطر سعر الفائدة في حالة حدوثه إلى زيادة الأعباء و تخفيض قيمة المردودية.

2- 9 خطر سعر الصرف:

هي المخاطر الحالية و المستقبلية التي قد تتأثر بها إيرادات البنك و رأسماله نتيجة للتغيرات المغايرة في حركة سعر الصرف. و ينتج عن عملية سعر الصرف العديد من المخاطر تؤثر على البنك وعلى المستثمرين على سواء[1]:

أ-المخاطرة المتعلقة بالبنك:

في مجال التعامل بالنقد الأجنبي نجد عدة مخاطر يتحملها البنك أو البنكي بالدرجة الأولى ومسؤولية التعامل مع بعض المخاطر و محاولة تجنبها أو التقليل من حدتها و منها ما يلي:

- مخاطر الائتمان بالعملة الصعبة : خطر وقوع الدولة في مشاكل مع الخارج.
- مخاطر السعر: التغير المحتمل في أسعار العملات خلال الفترة المحتفظ بها.
- مخاطر السيولة :و هنا الخطورة تكمن في صعوبة التسويق للسيولة أو صعوبة بيعها من اجلالحصول على عملات مطلوبة مما يساوي إقراض هذه العملات في السوق إذا توفرت.
-خطر عدم فهم المتعاملين للدور المفوض لهم داخل البنك و تطوير الاستثمار بالعملات الأجنبية.

ب- مخاطر سعر الصرف الأجنبي المرتبطة بالعميل :

إن خطر سعر الصرف المرتبط بتقلب أو تدهور قيمة أرصدة البنوك من العملات الأجنبية من جهة وكذا تقلب قيمة العملات التي تم بواسطتها تقديم القروض و هذا ما يؤثر سلبا على القيمة الحقيقية للقرض عند حلول آجاله كما يمكن أن ينتج هذا الخطر عن بعض السياسات و التدابير التي تستخدمها السلطات النقدية و التي تؤثر على القيمة الحقيقية للقروض الممنوحة كتخفيض قيمة العملة. هذا الذي يمثل خطر حقيقي بالنسبة للبنك على اعتبار انه يؤدي إلى فقدان القيمة الحقيقية بسبب انهيار قيم الوحدة النقدية أداة تقييم القروض و هنا نجد أن العميل هو الذي يتحمل بالدرجة الأولى مسؤولية التعامل مع هذه المخاطر و محاولة تجنبها أو التقليل من حد ذاتها ونذكر منها:

[1]- محمد ناظم نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية. دار النشر القاهرة الإسكندرية. ص93.

- مخاطر الصرف:و ذلك من خلال التقلبات في سعر الصرف، فالمبادلات المصدرة و المستوردة قد يتأخر تسليمها لفترة من الوقت و التغيرات الطفيفة التي تحدث في سعر الصرف قد تعرض المصدرين و المستوردين لخسائر بعيدة على أنشطتهم.

-خطر سعر الفائدة:و هو احتمال تقلب أسعار الفائدة بالزيادة أو النقصان و هو الخطر الذي قد يؤدي إلى تحطيم الحالة المالية للبنك و إرهاق توازن استغلاله.

- خطر المحفظة المالية: إن المحفظة المالية تتكون من مجموعة من القروض و مجموعة من الأوراق المالية التي استثمر فيها البنك أمواله و عائد تلك المحفظة هو المصدر الرئيسي الذي يعتمد عليه البنك لمواجهة الأعباء الأساسية كسداد الفوائد على الودائع ، التوزيعات على المساهمين، تنمية الأرباح.

2- 10 المخاطر التشغيلية :

وهي المخاطر الناجمة عن ضعف الرقابة الداخلية أو ضعف في الأشخاص و الأنظمة أو حدوث ظروف خارجية،إن مخاطر الخسارة الناتجة عن احتمالية عدم كفاية أنظمة المعلومات مخالفة أنظمة الرقابة، الاختلاس.....الخ تؤدي جميعها إلى خسائر غير متوقعة، فبعض البنوك لا تملك الكفاءة للرقابة على التكاليف المباشرة و أخطاء المعالجة التي يقوم بها موظفي البنك، كما يجب على البنك استيعاب السرقات التي تتم بواسطة الموظفين أو عملاء البنك[1].

2-11 مخاطر السوق:ويقصد بها احتمال وقوع بعض الأحداث الهامة محليا أو عالميا مثل احتمال تغيرات جوهرية في النظام الاقتصادي أو السياسي في الدولة ذاتها أو في دول أخرى.

2- 12خطر تجميد الأموال:وذلك عندما يجد البنك أمواله مجمدة لدى الغير تبعا لتواريخ استحقاقها و وضعيتها المختلفة فقد يفتح البنك اعتمادا لأحد معامليه و الذي يمكن أن لا يستغل بالكامل، و بما أن هذا النوع من القروض يعتبر استخداما لأحد موارد البنك و الذي تكلفه تسديد فوائد لأصحابها، فانه في مثل هذه الحالة يقع في وضعية تجميد أمواله

2- 13خطر السحب على المكشوف:هو عملية سحب العميل الأموال البنك دون توفير رصيد في حسابه و هذا نظرا لثقة البنك الكبيرة في عميله، وهذا النوع متعامل به جدا في الجزائر مع عدم المراعاة لمدى ارتباطه بمسائل الإنتاجية.

[1] - محمد ناظم نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية. دار النشر القاهرة الإسكندرية. ص93

2- 14 مخاطرالسمعة:احتمالية انخفاض إيرادات البنك أو قاعدة عملائه نتيجة لعدم تقيد البنك بالأنظمة و القوانين والمعايير الصادرة عن السلطات الرقابية من وقت لأخر وهذا النوع من المخاطر يعرض البنك إلى غرامات مالية و بالتالي التأثير على نشاطات البنك بشكل عام.

المطلب الثالث : الموازنة بين العائد والخطر:

1-قياس العائد والخطر:

إن المنظمات الصناعية تشتري المواد الأولية وتقوم بمزجها وتشغيلها باستخدام كل منالعمل اليدوي الآلي، لتحصل على السلع والخدمات ثم يتم بيعها بسعر أعلى من التكلفة بحيث يتولدعلى ذلك عائد، ويتمثل هذا في الفرق بين ثمن البيع والكلفة هذا من ناحية التشغيل أما المفهوم الماليفنجد ما يلي[1]:

1- تتحصل المنظمة على أموال من عدة مصادر.

2- إنفاق هذه للحصول على موارد أولية، عنصر ورأس المال المادي.

3- استرداد هذه الأموال حيث تتوقع أنه ما يتم استرداده يفوق ما تم إنفاقه، وعليه فليس البنك قبول كل طلبات القرض، فمنها ما يعود بالربح على البنك ومنها ما يحمله خسائر، لذا فانه يقبل بالقروض التي تعود عليه بعائد، ولكن لابد من أن تفوق هذه العوائد المخاطر التي قد تنجم عن هذا الإقراض، وهذا يؤدي به إلى قبول منح القرض بعائد معين في ظل مستوى خطر مقبول، فإذا كانت مثلا العوائد التي سيجنيها البنك من خلال قرض ما كبيرة ومغرية، ولكن هناك مخاطر أكبر قد يتحملها البنك، فهنا عليه رفض هذا القرض، ولهذا كان من الضروري الموازنة بين العائد والخطر.

2- مؤشرات قياس العائد والخطر:

يتطلب الأمر توضيح كيفية ومدخل قياس العائد والخطر والتعرف على العلاقة بين العائد والخطر للحصول على بيانات عن قوائم المركز المالي والدخل لأحد البنوك التجارية الافتراضية، حيث يدور السؤال حول معرفة أداء البنك، فهل يحقق عائد مناسب،وما هي المخاطر لمصاحبة لهذا العائد[2]؟

- مقاييس العائد :

$$\text{هامش الفائدة} = \frac{\text{الدخل من الفوائد المدفوعة}}{\text{الأصول المولدة للدخل}}$$

[1]- دكتور منير إبراهيم هندي - إدارة البنوك التجارية. مدخل اتخاذ القرار- دار النشر القاهرة 1996, ص 259 ..

[2]- عبد الغفار حنفي- إدارة المنشئات المتخصصة. إدارة البنوك الدار الجامعية , دار النشر القاهرة وط 1998. ص98.

وهو المقياس الأول للعائد وهو عبارة عن هامش الفائدة أو العائد المتولد من الأصول المولدة لهذه الفوائد وفي شكل نسبة مئوية وذلك بنسبة الفرق بين الإيرادات من الفوائد المحصلة والفوائد المدفوعة الأصول المولدة لهذا الدخل وتشمل كل الاستثمارات المالية والقروض.

ب - صافي الهامش = صافي الدخل / الإيرادات

فيما يتعلق بصافي الهامش فهو يعكس كل من الهامش ومدى قدرته على استيعاب وتغطية التكاليف الأخرى بما في ذلك الضرائب وهو الفرق بين الدخل المتولد من الفوائد المحصلة وكل الفوائد المدفوعة والنفقات.

ج- درجة استغلال الأصول = الإيرادات / الأصول

نشير هنا إلى استغلال الأصول تتأثر بشدة حجم الأصول العاملة التي يمتلكها البنك ودرجة استغلالها.

2- مقاييس الخطر:

2-1مخاطر السيولة:

وتظهر هذه المخاطر إلى مقارنة نسبة السيولة أو النقدية المطلوبة لمقابلة المسحوبات من الودائع والزيادة في القروض عن الأوضاع الحالية أو المصادر المحتملة للنقدية، سواء من حيث بيع وتصفية أصلي يمتلكه البنك أو الحصول على أموال إضافية من الغير، ويتحدد من خلال معرفة العلاقة بين احتياطات البنك من السيولة، لمقابلة مسحوبات الودائع، تمويل الزيادة في القروض ومصادر هذه النقدية والتي تتمثل في الاستثمارات المالية القصيرة الأجل مع أن على المتغيرين هي تقديرات تقريبية فان القروض تستلزم قدر أكبر من النقدية وزيادة الخصوم وهما من أهم المصادر النقدية وتعتبر مثل هذه العلاقة مؤشر أولي لقياس مخاطر السيولة، حيث يقاس الخطر بمقارنة الفرق بين الأصول المشكلة للسيولة (الأوعية الاستثمارية قصيرة الأجل، السندات المستحقة من خلال العام والقروض قصيرة الأجل إجمالي الودائع [1].

[1] - م. طارق عبد العال حماد- تقييم أداء البنوك التجارية، دار النشر ص92.

2-2- مخاطر الائتمان:

حيث يقاس هذا الخطر بقسمة القروض التي حل ميعاد استحقاقها ولكنها لم تسترد/ صافي القروض، وبعد حساب هذه المعدلات والنسب، فانه يمكن مقارنتها بعدد من المعايير لتقييم نشاط البنك حيث يمكن معرفة الاتجاه في هذه النسب على مدار عدد من السنوات كمدخل لرسم رؤية شاملة للبنك، ويمكن مقارنة هذه النسب والمعدلات بتلك الخاصة بالبنوك مماثلة، وذلك كمدخل للتعرف على جوانب القوة والضعف ومن الأفضل أن البنوك المماثلة مناظرة له من حيث الحجم والأسواق والنشاط أي أنها تنتمي إلى نفس المجموعة، وأخيرا يمكن مقارنة مقاييس العائد والخطر للبنك بالنسب المستهدفة أو بمتوسطات البنوك [2].

2-3- مخاطر رأس المال[1]:

وتكمن في احتمال عدم قدرة البنك بالوفاء بالتزاماته، ويحدث هذا الموقف عندما تنخفض القيمة السوقية الأصول البنك على مستوى أقل من القيمة السوقية للالتزامات البنكية. وهذا يعني أنه إذا اضطر البنك إلى تسييل جميع أصوله فلن يكون قادرا على سداد جميع التزاماته وبالتالي تتحقق خسائر لكل من المودعين والدائنين.

وهكذا ترتبط مخاطر رأس المال بمخاطرة جودة الأصول وجميع مخاطر البنك التي سبق الإشارة إليها، وكلما زادت المخاطر التي يتحملها البنك كلما زاد مقدار رأس المال المطلوب لكي يتمكن من موازنة نشاطه كما تتأثر مخاطر رأس المال بسياسة توزيع الأرباح التي يتبعها البنك(أي مقدار الأرباح التي يوزعها ومقدار الأرباح المحتجزة).

2-4مخاطر معدل الفائدة:

تنتج مخاطر معدل الفائدة نتيجة أن قيم الأصول وعوائدها مقارنة بتكلفة الخصوم وقيمتها حيث تفاوت هذه القيم نتيجة التغير في أسعار الفائدة في السوق لذلك نجد أن المقياس الأول لقياس هذا الخطر هو معدلالتقلب في الأصول الخطرة نتيجة التغيير في أسعار الفائدة، إذ أن الأصول الخطرة وهي التي تتأثر بتغير معدل الفائدة ويبدو هذا واضحا في فترات التقلبات الكبيرة في معدلات الفائدة حيث يعكس معدل المخاطر التي يرغب البنك في تحميلها وبالتالي يمكنه التنبؤ باتجاهات معدلات الفائدة وحدود هذا التقلب داخل نطاق الخطرالمقبول.

[2] - عبد الغفار حنفي. مرجع سابق، ص370.

[1] -طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص95.

وإذا كان هذا المعدل أقل من الواحد فان عائد البنك يكون كبير، وإذا كان هناك تذبذب في أسعار الفائدة ارتفاعا أو انخفاضا) ولكن الاتجاه تنازلي ونظرا لصعوبة التنبؤ بأسعار الفائدة فان بعض البنوك على الأقل تعرف أسلوب تدني المخاطر الناتجة عن التغير في معدلاتها إذا ما حاولت أن يكون معدل الحساسية للأصول الخطرة والخصوم الخطرة قريبا من الواحد، وقد يصعب تحقيق ذلك لدى بعض البنوك، وقد يتحقق هذا فقط إذا كان معدل العائد على الأصول منخفضا من خلال توجيه الاستثمارات إلى استثمارات مالية قصيرة الأجل ذات معدلات فائدة متغيرة.

3- الأهداف الخاصة بالعائد والخطر[2].

من الواضح أنه يمكن زيادة العائد بزيادة المخاطر التي يتحملها البنك لأن من المخاطر الأربعة المتعلقة بالخطر، من هنا نلاحظ أن إدارة البنوك تفضل العائد المرتفع في ظل مستوى معين من الخطر أو أقل مخاطر في ظل مستوى معين من العائد. توجد مشكلتين أمام مدير البنك الأولي تتعلق بتحديد مستوى الخطر الكلي الذي يجب أن يتحمله البنك لكن يزيد العائد؟ والثانية هي التعرف على حجم ومستوى الخطر لكل نوع من الأنواع الأربعة من المخاطر التي ينبغي على البنك مواجهتها؟ ولكن من الواضح أن الإجابة على هاتين المسألتين صعبة، ولذلك يجب تفحص ودراسة الأداء في الماضي ومعرفة ما إذا كان مستوى الخطر هذا ملائما بالمقارنة بالعائد أم لا, يمكن للبنك مقارنة العائد والمخاطرة الخاصة به وفقا للمقاييس المستخدمة للقياس ومقارنة ذلك بالبنوك الأخرى المماثلة إذا كانت أسهمه متداولة كسوق الأوراق المالية فانه يأخذ الإجراءات والخطوات التي تؤدي إلى تعظيم سعر السهم. و رغم صعوبة إعطاء إجابة دقيقة على هذه الجوانب لوجود العديد من القيود والمتعلقة بطبيعة السوق ونشاط البنك، مستوى ودرجة المتنافسة التي يواجهها المجال الذي يتخصص فيه البنك, القيود والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي بصفة عامة ونشاط البنك بصفة خاصة ويعني هذا أن لكل بنك خصائص وسمات معينة والتي لها تأثير على العمليات الخاصة بالمقايضة والمبادلة بين العائد والخطر.

[2]- عبد الغفار حنفي، مرجع سابق، ص.370

وبصفة عامة تساعدنا الخطوات التالية على تحقيق هذه الغاية وهي:

1-الخطوة الأولى:يجب على إدارة البنك أن تفحصمسلك البنوك المناظرة ومداخل اتخاذ القرارات الملائمة بين العائد والخطر ويمكن الحصول على المعلومات المتعلقة بالبنوك الأخرى من اتخاذ البنوك وغيرها وتشير تقارير البنوك السرية إلى مقارنة الأداء بغيره من البنوك أو الأداء الماضي.

2- الخطوةالثانية:هي مقارنة أداء البنك بين العائد والخطر يحدد من البنوك المناظرة المختارة على أن يتم تحديد المبررات التي توضح سبب التباينات في الأداء فقد ترجع هذه الاختلافات لعديد من الأسباب لاختلاف المجال وفلسفة الإدارة. ولاشك أن ذلك يقود البنك إلى عدد من المجالاتأو الجوانب التي تستلزم الدراسة والتطور.

3- الخطوة الأخيرة:هي وضع أهداف معقولة أي تمثل تحديات ولكنها قابلة للتنفيذ والتحقيق. أخذا في الحساب أداء البنك في الماضي وأداء البنوك المناظرة والبيئة التي يعمل فيها البنك.

المبحث الثالث : تقدير خطر القرض:

المطلب الأول: الاستعلام عن مخاطر الائتمان[1]:

يسود الاعتقاد بأن سلامة استثمارات المصرف في القروض تعتمد على دقة المعلومات التي يستطيع أن يصل إليها المسؤولون عن الاستعلامات في المصرف نتيجة الدراسة وترجمة الحقائق وتفهمهاوإدراك ظروف المتعامل و المبررات التي دفعته إلى طلب الائتمان. ولا يتوقف دور المسؤولين عنالاستعلامات عند هذا الحد بل تستمر مهماتهم في المتابعة والملاحظة حتى لا يتعرض المصرف لخطرالخسارة الناتجة عن تدهور أحد المتعاملين معه ماليا أو إفلاسه لذلك فان على المسؤولين في الاستعلاماتأن يكون دائما على صلة بالسوق وبالأوساط المالية والتجارية مما يساعدهم على التنبؤ أحيانا بصورةمسبقة وواقعية عن أوضاع المتعاملين معهم المالية.

و لدى تقدير درجة المخاطرة التي يتعرض لها المصرف بسبب منحه للائتمان نجد أن على المصرف التجاري أن يأخذ بعين الإعتبار ثلاثة عوامل أساسية وهي: عامل شخصي، عامل مالي وعامل اقتصادي، ومما يرتبط به من عوامل سياسية أخرى فيما يتعلق بالعامل الشخصي يتوجب على موظفالاستعلامات أن يقوم بدراسة نصيب مديري المنشأة التي تطلب الاقتراض من النزاهة والمقدرة والكفاءةوالتفوق الفني والإداري وهو يستهدف من تلك الدراسة أن يحدد درجة الثقة التي يضعها في إدارة المنشأةوأن يستدل على مدى استعدادها للوفاء بالتزاماتها أثناء استمرارها بالعمل، كما يجب أن لا يغفل موظفالاستعلامات عن أهمية العامل المالي مهما كان نصيب إدارة المنشأة طالبة القرض من الكفاية والنزاهة لأن السداد يتم من الإمكانات المالية لا من رصيد المؤسسة من الصفات الشخصية والى جانب هذينالعاملين توجد مؤثرات خارجة عن إدارة المؤسسة تستمد كيانها من العامل الاقتصادي الذي يستوجبدراسة نشاطها ودراسة تغير أهمية الصناعات والتجارة بمرور الوقت وطبيعة ونوع المنتجات ودرجةالإقبال عليها ومدى استقرار الأسعار بيعها وأثر المنافسة الخارجية عليها.

1- طرق الاستعلام المصرفي:

قبل منح البنك الائتمان يلجأ إلى الاستعلام والتحري بكل الطرق والوسائل الممكنة عن وضعية العميل الشخصيةوالمالية ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها وفقا للشروط المتفق عليها، ومن أهم مصادر الحصولعلى المعلومات نذكر:

[1] ازياد سليم رمضان محفوظ أحمد جودة ، إدارة البنوك.. دار النشر الأردن 1996، الطبعة الثانية، ص108-109.

أولا-إجراء مقابلة مع طالب القرض: إن إجراء مقابلة شخصية مع العميل تكشف للبنك جانب كبير عن شخصيتهوسمعته ومدى صدقه في المعلومات المقدمة عن وضعية المؤسسة ونشاطها ومركزها التنافسي وخططها المستقبلية كماتكشف عن ماضي المؤسسة وتعاملاتها المالية وهو ما يساعد مسؤول إدارة الائتمان على تقييم ومعرفة حجم المخاطر التقيد تواجه الائتمان الممنوح.

ثانيا-المصادر الداخلية من البنك:يعد التنظيم الداخلي للبنك مبادرةالهامة في قرار الائتمان خصوصا إذا كانطالب القرض ممن سبق لهم التعامل مع البنك، وتتحدد مصادر المعلومات الداخلية من خلال:

- الحسابات المصرفية للعميل التي تكشف عن وضعيته إذا ما كان دائنا أو مدينا والتي تحدد طبيعة علاقته مع البنك.
- الوضعية المالية للعميل وسجل الشيكات المسحوبة عليه.
- التزام العميل بشروط العقد وكفاءته في سداد التزاماته حسب تواريخ الاستحقاق المتفق عليها.

ثالثا-المصادر الخارجية للمعلومات: تساعد الأقسام الخارجية المتمثلة في البنوك الأخرى والموردين ونشرات دائرةالإحصاءات العامة والغرف التجارية والجرائد الرسمية والمحاكم على تزويد إدارة الائتمان بالمعلومات عن المقترضين كما أنمبادلة المعلومات بين البنوك عن المدينين من شأنه أن يساعدها على تقييم حجم المخاطر [1].

1- تقنيات تقدير خطر القرض:

1-1 طرق كلاسيكية:

1-1-1 دراسة الوضعية العامة للمؤسسة:الهدف من دراسة الوضعية العامة للمؤسسة هو تحديد نقاط قوتها وضعفها فان هذه الدراسة هامةجدا بالنسبة للمصرفي، فيجب معرفة نقاط قوتها لأن الإستراتيجية للمؤسسة تصمم على هذا الأساس وكذلك معرفة نقاط ضعفها من أجل التقليل من تأثيرها على تطور المؤسسة لهذا يستوجب على المصرفيفي جمع أكبر حجم من معلومات تسمح باتخاذ القرار الأمثل وأهم العوامل التي يجب دراستها هي[2]:

أ- العامل البشري[3]:الثقة أهم عنصر في العامل البشري ويقصد بها الصدق الوفاء بتسديد القروض الممنوحة في تاريخ استحقاقها ويتكون عنصر الثقة نتيجة معاملات وعلاقات وعقود سابقة بين طالبالقرض والبنك، الشيء الذي يسمح لهذا الأخير بأن يحكم على مدى جدية وكفاءة الزبون.

[1]- أحمد غنيم، الديون المتعثرة و الإئتمان الهارب، بجون دار نشر، 2000 ص38.

[2]- أحمد غنيم، الديون المتعثرة و الإئتمان الهارب، بجون دار نشر، 1997،ص53.

[3]- طاهر لطرش ، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر1996،ص 146/145.

ب- دراسة السوق:يقصد بدراسة السوق معرفة وضعية المؤسسة وتقدير حصتها في السوق مقارنة مع القطاع الذيتنشط فيه ومعرفة وضعية ومستقبل هذا القطاع بالنسبة للاقتصاد الوطني كما تتطلب دراسة السوق معرفةحجم زبائن المؤسسة الحاليين والمحتملين وحيث يقوم المصرفي بدراسة تجارية تهدف إلى معرفة قدرةالمؤسسة على تصريف منتجاتها في ضل منافسة المؤسسات الأخرى ودراسة إنتاجية لتقييم الإنتاجيةالمستعملة[1]،والتي تسمح باستخلاص ملاحظات عامة لفعالية استعمال أداة الإنتاج بالإضافة إلى الدراسةالصناعية التي تتعلق بتحليل وسائل العمل المستعملة وطرق ونوعية الإنتاج ومدى تطور التقنياتالمستعملة.

ج- من الناحية القانونية(*Aspect juridique*):إن الطابع القانوني للمؤسسة ومعرفة رأس مالها ونسبة مشاركة كل مساهم يمكننا تحديد وزنالمؤسسة وضعفها، وضعيتها في الاقتصاد الوطنيوبتلك تحدد المخاطرة البنكية الناجمة عن منحالقرض. فلا يستطيع البنك استبعاد الطابع القانوني للمؤسسات المتعامل معها والذي يثبت وجودهاونشاطها ومدى علاقتها بالمنافسين والدولة.

بغض النظر عن الطابع القانوني للمؤسسة (هيكل سجل تجاري، سلطة المسيرين.....) فإن لديهامسؤوليات اتجاه نوع نشاطها (تجاري،صناعي...)،وبالتالي مراقبة الشركةالقانونية،واكتشاف الاختلافات شكلا ومضمونا. مثلا يحتوي ملف فرض على الوثائق القانونية التالية:

- نسخة من السجل التجاري.
- نسخة من هيكل المؤسسة.
- عقد الملكية أو الإيجار.
-وثائق الضريبة.
-فاتورة شكلية و عقد تجاري لمستوردي المواد الأولية.

[1] - مراد قطوش ، البنك في مواجهة أخطار القرض ، دار النشر الجزائر،1997،ص53.

1- دراسة الوضعية المالية:

تعتبر الدراسة المالية للمؤسسة من أهم الأوجه التي تركز عليها البنوك عندما تقدم على منحالقروض لهذه المؤسسة. ويعود السبب في ذلك إلى الوضع المالي يعتبر محصلة لنشاط المؤسسة، إن كانجيدا فهذا يعبر عن سلامة المؤسسة وأن كان سيئا هذا يعني أن هناك مشكل في مستوى ما من هذه المؤسسية. فالوضعية المالية الجيدة تعطي للبنك الثقة وتشجعه على الإقدام على منح القرض[2].

2- التحليل المالي للمؤسسة:

يصادف هذا التحليل إلى قراءة المركز المالي للمؤسسة بطريقة مفصلة واستنتاج الخلاصةالضرورية فيما يتعلق بالوضع المالي للمؤسسة. ويؤدي التحليل المالي على الخصوص إلى معرفة الهيكل المالي للمؤسسة وتوازنه وكفاءته وتوظف هذه المعرفة في استنتاج نقاط قوة المؤسسة من الناحية الماليةونقاط ضعفها، ومن شأن ذلك أن يساعد على توضيح الرؤية أمام البنك عندما يقدم على منح قرض لهذهالمؤسسةوحتى يتمكن البنك من أخذ صورة معقولة عن الوضع المالي للمؤسسة يجب أن يستعمل على الأقلثلاث ميزانيات متتالية وثلاثة جداول لحسابات النتائج الموافقة والخاصة بالسنوات المالية الثلاث الأخيرة.

2-1التحليل المالي المستعمل في حالة قروض الاستغلال[1]:عندما يواجه البنك طلب التمويل نشاطات الاستغلال، يجد نفسه مجبرا على القيام بدراسة بعضالأوجه المالية لهذه المؤسسة،ويقوم بذلك طبعا من خلال تحليل رأس المال العامل واستعمال النسب الدالةعلى ذلك.

تحليل رأس المال العامل (FR)= | **رأس المال العامل= الأموال الدائمة - الأصول**

يقوم المصرفي بمقارنة رأس المال العامل مع قيم الاستغلال والقيم القابلة للتحقيق لكي يتحقق منأنه كاف لتغطية الخطر الذي تمثله القيم المتداولة(خضر عدم تسديد الزبائن للديون، خطر عدم قدرةالمؤسسة على تصريف المخزون أو تعرضه للتلف).

2- التحليل بواسطة النسب المالية[2]:

- نسبة السيولة العامة:وتقيس هذه النسبة مجموع الأصول المتداولة إلى الديون القصيرة الأجل، وتبين الجزء من الديونقصيرة الأجل المغطاة بواسطة الأصول المتداولة ويجب أن تكون هذه النسبة أكبر

[2] - طاهر لطرش مرجع سابق، ص 145 /146.

[1] - ناصر دادي عنون ، التحليل المالي . ج1. دار النشر الجزائر الجزائر، 2000، ص 31.

[2] - طاهر لطرش، مرجع سابق ص148 الى 151.

من الواحد لضمان صحة المؤسسة وحتى يكون هناك رأس مال عامل صافي موجب، وفي الحقيقة كلما زادت هذه النسبةكلما أعطى ذلك للبنك ثقة أكبر في قدرة المؤسسة على مدى الخزينة.

- **الخزينة =** | **رأس المال العامل- احتياجات رأس المال العامل** |

هذه النسبة تسمح للمصرفي أن يتعرف على العناصر التي تؤثر في خزينة المؤسسة.

- **دوران المخزونات:**

بالنسبة للمؤسسة التجارية دوران المخزونات بالأشهر= متوسط مخزون البضاعة / بضاعة مستهلكة x 12

بالنسبة للمؤسسة الصناعية بالأشهر= متوسط مخزون المنتوجات / مبيعات المنتوجات(HT) x 12

كلما كان دوران المخزون صغير كلما انخفضت الأصول المتداولة وهذا يؤدي إلى انخفاض احتياجات رأس المال.

- **مهلة تسديد الموردين:**

سرعة دوران الموردين= الموردون + أوراق الدفع / المشتريات(TTC) x 12

كلما كانت سرعة دوران الموردون طويلة الأجل كلما كان ذلك أحسن بالنسبة للمؤسسة. وتمنحهاالفرصة لتسيير الاستحقاقات بشكل أفضل وهذا ما يهم البنك الذي يخطط لمنح قرض المؤسسة.

- **مهلة تسديد الزبائن:**

سرعة دوران العملاء = العملاء + أوراق القبض + الأوراق / رقم الأعمالالمخصومة (TTC)

2-3-التحليل المالي المستعمل في حالة قروض الاستثمار:

عندما يقدم البنك على منح قروض الاستثمارات فان طبيعة المخاطر تتغير عما كانت عليه فيقروض الاستغلال، ذلك أن تمويل الاستثمارات يعني القيام بتجميد أموال البنك بفترات أطول يجهل نسبيا ما سوف يحدث أثناءها،وتماشيا مع هذه الاعتبارات، فانه يقوم بقراءة مالية لحالة المؤسسة تختلف نسبياعن القراءة المالية التي يقوم بها في حالة القروض القصيرة الأجل. وترتكز هذه القراءة بالدرجة الأولى على تحليل مناصب الميزانية التي لها بعدا زمنيا طويلا، و لكي يقوم بذلك، يركز البنك على إستعمال بعض النسب الجوهرية ، نتعرض لها فيما يلي(1):

- التمويل الذاتي:

التمويل الذاتي = الامتلاك والمؤونات السنوية + الأرباح المحققة–الضرائب والأرباح الموزعة.

وإذا كان التمويل الذاتي في الحقيقة يبين قدرة المؤسسة على تمويل الاستثمارات بالاستغناء عناللجوء إلى القروض البنكية، فان هذا المفهوم يهم البنك كثيرا عند الإقدام على هذا.

- نسبة المديونية:

نسبة الاستقلالية المالية =الأموال الخاصة / مجموع الديون

في حالة التمويل الطويل الأجل يهم البنك كذلك إلى أي مدى تستطيع الأموال الخاصة للمؤسسة أنتغطي الديون المتوسطة والطويلة الأجل ولاعتبارات الأمان التي تعتبرها هدف أساسي للبنك، يفضل أن تكون هذه النسبة في حدود الواحد.

- نسبة التمويل الذاتي إلى المديونية الآجلة:فإنه يقوم بحساب (البنك) نسبة التمويل الذاتي إلى المديونية الآجلة والهدف من هذه النسبة هومعرفة عدد السنوات من التمويل الذاتي اللازمة لتغطية المديونية الآجلة، ومن الواضح أن هذه السنواتإنما يعتمد على حجم السنوات التي تحققها المؤسسة ومن وجهة نظر البنك فان المؤسسة تعتبر في موقعجيد كلما كان عدد السنوات الكافية لتغطية المديونية الآجلة بواسطة الأرباح قليلة. فان البنك يستطيع في أنيأمل في تجمع ظروف أفضل لكي تكون الأموال التي يقدمها لتمويل في أمان من مخاطر عدم التسديد.

- نصيب المصاريف المالية من النتائج: يقاس هذا المؤشر بواسطة نسبة المصاريف المالية إلى النتيجة الإجمالية للاستغلال، ويدل علىالجزء الذي تحتله المصاريف المالية الفوائد المدفوعة على القروض) في النتائج التي تحققها هذهالمؤسسة. وفي الحقيقة كلما كانت هذه النسبة صغيرة كلما كان ذلك يعكس وجها ايجابيا للمؤسسة. وتعتبرالمؤسسة عادة في حالة جيدة إذا كانت هذه النسبة في حدود (0.4).

[1]- طاهر لطرش، مرجع سابق ص150- 151.

- **تغطية رؤوس الأموال المستثمرة:**يمكن التعبير عن هذه التغطية بواسطة نسبة الموارد الدائمة إلى رؤوس الأموال المستثمرة، وتقاسو من رؤوس الأموال المستمرة المغطاة بواسطة الموارد الدائمة ويكون الوضع عاديا إذا كانت هذهالنسبة في حدود (0.8) و (0.85).

- **قدرة التسديد:**يقاس هذا المؤشر بواسطة نسبة قدرة التمويل الذاتي إلى المديونية الإجمالية. ويعبر عن مدى قدرةالمؤسسة على تسديد ديونها من خلال قدرة التمويل الذاتي التي تحققها. وعادة يكون الوضع مقبولا عندمادور هذه النسبة في حدود (0.3).

II- مزايا و عيوب الطريقة الكلاسيكية[1]:

- المزايا:

- تسمح الطريقة الكلاسيكية للبنك من معرفة المؤسسات وتتبع تطورها.
- تسمح بتحديد الحالة الصحية للمؤسسة وقدرتها على تسديد ديونها عن طريق تتبعهاالإيراداتهاالسنوية.
- المقارنة بين المؤسسات من نفس القطاع.

- العيوب:

- إتباع الطريقة الكلاسيكية لدراسة القرض والخطر المتعلق به يتطلب وقت طويل حيث أن مجتمع الزبائن المؤسسات الطالبة للقرض)المدروس يكون صغير.
- عند استعماله لهذه الطريقة قد يكون المصرفي ذاتية في اتخاذه للقرار.
- في الحقيقة عندما يقوم البنك بالتحليل المالي للمؤسسة، فإنه لا يقوم بذلك كما لو كان هو المؤسسةذاتها ولكنه يقوم بالتحليل وفق الأهداف التي يود الوصول إليها.
- التحليل المالي عام ويعكس صورة ضيقة للوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.

[1]-خلادي سهام، زيادة نادية مذكرة التخرج لنيل شهادة الليسانس فرع مالية "مخاطرة البنكية"،جامعة دالي إبراهيم. 2004-2005، ص 33.

2-1 : الطرق الحديثة

1-طريقة التنقيط :(*Creditscoring*)[2]:

تقنية score هي آلية للترقيم ترتكز على التحليل الإحصائي الذي يسمح بتعيين مذكرة (ملف) لكل زبون، يقدم من خلالها مواقع نظر الزبون التي يمكن أن يواجهها البنك، بالتالي هامش أمان توظيفه.

نشأت هذه التقنية في الولايات المتحدة في الخمسينيات، ولقد تطورت بشكل واضح في فرنسا ابتداء من 1970، وهي الآن مستخدمة في عدد كبير من المنشآت، من الملاحظ أن التكلفة المرتفعة التي يتحملها المقترض لمعالجة عدد من القروض والتي هي في نمو مستمر، تدفع بالضرورة إلى تبني طرقا غير مكلفة، والتي تسمح بالمعالجة السريعة من ناحية تقييم القروض الممنوحة ما دام أن الشكل هو كشف من بين المعلومات التي تميز المقترض كشف المعلومات التي توضح أكثر ملاءته.

إن (Creditscoring) يرتكز على تحليل مميز، يتكون من خلال مجموع المعلومات التي تميز كل عنصر من عناصر المقترضين حتى يكون هناك تفرقة بين عدة طبقات متجانسة إزاء معيار معين مقدم. كما يستوجب"Creditscoring " مرحلتين:

-تحديد الطبقات والمعلومات المميزة لكل طبقة.

- استخدام نتائج التحليل لكل طالب قرض جديد.

و بذلك فان فعالية "Creditscoring " كوسيلة للتحكم في المخاطر تكون مرتبطة بمميزات وشروط.

2-الهدف:

لتكون تقنية التنقيط كما عرفت سالفا باختصار ناجحة فهي تقتضي شرطين ضروريين:

- المقترضين عليهم تقديم شيء من التجانس في السلوك حتى تكون المقاييس القرارية صالحة للجميع.

-من ناحية أخرى فالقرض يجب أن يملك هوية توضح مبلغه، مدته أو موضوع من أجل أن تكونالأخطار الجارية قابلة للمقارنة. هذان الشرطان يشرحان :

- الاستغلال البنكي والقرض.

- تسيير البنك.

[2] - Farouk bouaygoub- L'entreprise et le financement Bancaire- édition Casbah, Alger. 2007.P 26-29

فالقرض بالتنقيط يطبق بشكل خاص على القروض الاستهلاكية، زيادة على الأسباب السابقة تضاف أخرى، فالقرض الموجه للاستهلاك هي قروض ضعيفة المبالغ، وتحليل طلب القرض لا يجب أن يكون مكلفا فالبنك سيكون ملغى. كذلك فان الملفات يجب أن تعالج بسرعة، وبالتالي ترد الإجابة على طلبالزبائن بالإضافة نلاحظ أن قرض التنقيط لا ينحصر استعماله على القروض الاستهلاكية أو السلفيات الشخصية فحسب بل يسير على منح بطاقات اعتماد القروض العقارية وكذا متابعة حسابات الودائع....

3- استعمالات قرض التنقيط[1]:استعمال قرض التسجيل من خلال هيئة يجيب عن وجهين من المنطق , الإنتاجية عن طريق تفويضات مبنية على التنقيط، التحكم بمستوى خطر القرض والمحكوم من طرف البنك بشكل متساهل.

- قرض التنقيط والإنتاجية:

قرض التسجيل يسمح بربح مهم في الوقت أثناء تحليل الملفات، هذا الربح في الوقت عليه أن يجد أفضلية في إعادة توجيه فائدة العمليات للمجلس في إدارة ملفات الزبائن أو على عمليات القرض الأكثر تطورا،البساطة في استعمال التسجيلات، السرعة في القرار المسموح والتجانس في التقريب (الطريقة)، وتعليمة طلبات القرض بشكل أداة كيفية خصيصا من أجل معالجة حجم الملفات الهامة بقوة كأساس قانوني.

- قرض التسجيل والتحكم في الخطر:

بسبب أنه مؤسس (مرتكز) على تقييم موضوعي لمعايير الخطر فان استعمال التسجيلات يسمح المنشأة القرض بكشف المستوى لا مدفوع المحتمل نظرا لحساسية الأخطار.

ومن المؤكد أن قرض التسجيل لا يملك القدرة على حذف نهائي للخطر، إذ لا يمكن أن يتحصل على خطر معدوم مهما كانت نوعية التسجيل.

إن التحكم في مستوى مقبول للخطر لا يمكن اكتسابه ألا إذا كانت طريقة التسجيل المحصلة في تطور ومكيفة باستمرار.

معايير الخطر المحصلة يجب أن تكون محجوزة أو بالعكس موسعة بدلالة تطور المدفوعات الملاحظة من خلال الوقت تماشيا مع استعمال التنقيط هذه المعاينة جد ضرورية من أجا ضمان ألا تكون انحرافات أثناء عملية التسجيل:

- انحرافات داخلية متعلقة بنظام الاتصال بالبنك أو بمفهوم التسجيل من خلال المستغلين المصرفيين.

- انحرافات خارجية ناجمة عن تغيير سلوك الزبائن وذلك باستعمال تسجيل رؤساء البنك.

[1] – خلادي سهام. زيادة نادية، مرجع سابق ،ص 36

4- مزايا و عيوب طريقة التنقيط[1] :

أ- المزايا :

1. تمكن طريقة التنقيط من دراسة مجتمع ذو حجم كبير.

2. تجمع طريقة التنقيط جميع المعلومات الضرورية وتركبها لإعطاء إجابات دقيقة.

ب- العيوب :

1 - مشكلة الزمن:بعد مرور مدة زمنية معينة من الاستعمال تصبح دالة التنقيط غير صالحة للاستعمال حيث أن النسب المستعملة في هذه الدالة قد تفقد فعاليتها مع الوقت، وهذا قد يكون راجع لتغير الوضعية الاقتصادية، بحيث أن المعايير المستعملة لتقسيم المؤسسات إلى مؤسسات فيصحة جيدة ومؤسسات عاجزة قد تتغير مع الوقت كما أن المعاملات التابعة للنسب والعتبة المحددة

لترتيب المؤسسة قد تتغير كذلك، لذلك قبل استعمال التنقيط يجب اختيار عينة من المؤسسات التي تكون وضعيتها معروفة.

2- مشكلة المعاينة "Echantillonnage":الإنشاء دالة التنقيط يجب استعمال عينتين من المؤسسات،عينة مؤسسات في حالة جيدة وعينة من المؤسسات عاجزة، حيث أن حجم هاتين العينتين يجب أن يكون مناسب والأفضل أن تكون العينة الواحدة مكونة من ألف مؤسسة، لذلك ينصح بإجراء اختيار وفق دالة التنقيط قبل استعمالها لأنها قد تكون منشأة على أساس عينتين صغيرتين.

II- نظام الأخصائيين(logiciel programme)[1]:

2-1 تعريف: نظام الأخصائيين هو برنامج إعلام آلي أعد لإتباع تحليل العقل البشري في مجالات تتوجب استعمال تجربة الإنسان (Expérience humaine)، يسمح نظام الأخصائيين بتخزين وتوزيع معرفة أو تجربة، حيث أنه يضع تحت تصرف مستعمليه طريقة تحليل أو تجربة أخصائي Expert) ويتكون نظام الأخصائيين من ثلاث عناصر:

- قاعدة المعارف (Base de connaissance).
- قاعدة الحقائق(Base des faits) .
- محرك الاستدلال (Moteur d'inférence).

[1]- خلادى سهام، زيادة نادية ، مرجع سابق ،ص36.

[1]- خلادي سهام- زيادة نادية/ مذكرة التخرج لنيل شهادة الليسانس فرع مالية "مخاطرة البنكية" جامعة دالي إبراهيم. 2004-2005. ص36- 37.

أ- قاعدة المعارف:تقوم قاعدة المعارف بحفظ المعارف والمعلومات الخاصة بمجال معين حيث أنها لا تركب في لغة الخوارزمي بل في لغة الأخصائي الطبيعية، ولكي تكون هذه المعلومات سهلة يجب أن تكون مركبة بشكل معين وذلك حسب ما يسمى بقوانين التوليد(Règle de production).

إن هذه القوانين تكون من النوع: إذا كانP فإنQ)

مثال: إذا ارتفع رقم الأعمال فان المؤسسة في حالة جيدة.

ب- قاعدةالحقائق:تتكون قاعدة الحقائق من مجموعة من المعطيات المعروفة للمشكلة التي يريد مستعمل الجهاز حلها بالإضافة إلى النتائج التي يحصل عليها من النظام من خلال تحليله للمشكلة (قاعدة الحقائق هي محرك ذاكرة العمل(Mémoire de travail).

ج- **محرك الاستدلال:**يمكن لمحرك الاستدلال من السير داخل قاعدة المعارف لإيجاد الاقتراحات المناسبة وطرح الأسئلة اللازمة لحل المشكلة، القيام بتشخيص المشكل أو اقتراح حلول للمشكل.

الشكل رقم (1): العناصر الثلاثة المكونة لنظام الأخصائي.

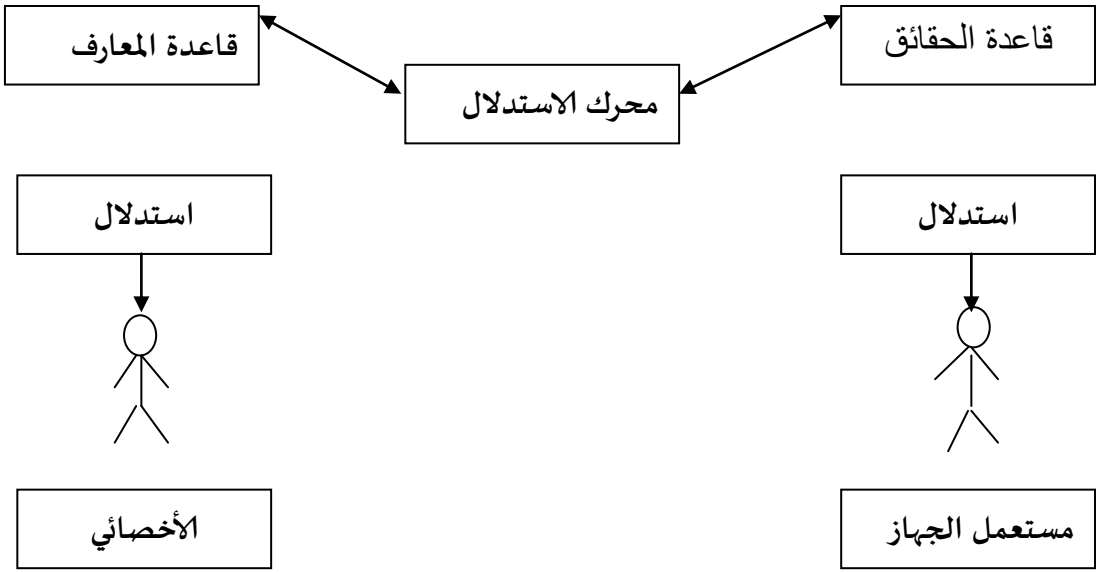

المصدر:من إعداد الطالبة

نظام الأخصائيين اذا هو وسيطبين :

- الأخصائي الذي يبلغ الجهاز بمعلوماتهوتجربته.
- مستعمل الجهاز (المستفيد من الجهاز) هو الذي يحل المشاكل المطروحة بواسطة معلومات الأخصائي.

2-2 مزايا و عيوب نظام الأخصائيين:

أ-المزايا:نظامالأخصائيين يسمح بربح الوقت[1].

- يمكن من إضافة قوانين جديدة القاعدة المعارف، إلا أن نضام الأخصائيين يستطيع أن يتلاءم معمميزات مختلف القطاعات الاقتصادية.

ب- العيوب:استعمال نظام الأخصائيين يؤدي إلى تطبيق نفس القوانين لكل القطاعات مهما كان حجمها فلا يأخذ بعين الاعتبار حجم القطاعات.

- نظام الأخصائيين لا يأخذ بعين الاعتبار العناصر النوعية مثل استراتيجية المؤسسة أو مدى كفاءةالمسيرين.

- قوانين نظام الأخصائيين وقواعده معدة من طرف أخصاني، وذلك حسب تجربته رأيه الخاصوربما قد يكون هذا الرأي مخالف لرأي أخصائي أخر.

1-خلادي سهام- زيادة نادية/ مذكرة التخرج لنيل شهادة الليسانس فرع مالية "مخاطرة البنكية" جامعة دالي إبراهيم. 2004-2005. ص37.

III- نظام الترتيب "Le ranking":

نظام الترتيب تقنية تسمح بترتيب الزبائن من الزبون الذي يمثل أقل مخاطرة بالنسبة للبنك إلى الزبون الذي يمثل أكبر مخاطرة، إذن فهذه الطريقة تسمح بمقارنة وضعية الزبائن.

- مزايا نظام الترتيب:

يسكن الترتيب من مقارنة المخاطرة التي يمثلها الزبون بالنسبة للزبائن الباقية، في حالة ما إذا كانت الوضعية الاقتصادية متدهورة فان خطر عدم تسديد الزبائن للقروض البنكية يكون كبير لذلك فان هذه الطريقة تسمح للزبون الذي يمثل أقل مخاطرة الحصول على القرض.

IV- نظام نقاط المخاطرة Point de Risque:

طريقة نقاط المخاطرة تتمثل في تقدير بعض العناصر الخاصة بالمؤسسة بإعطائها علامة (Une Note)،أساس هذه الطريقة هو تقدير المخاطرة المؤسسة بواسطة عناصر معينة عادة ما تكون عناصر نوعية"Elément qualificatifs"، لإعداد نظام نقط المخاطرة يجب أولا اختيار معايير قياس المخاطرة حيث أن هذه المعلومات تجمع حسب أهميتها، تكلفة الحصول عليها وسهولة الحصول عليها، بعد ذلك يجب إنشاء ما يسمى بشبكة التقدير (Grille de Cotation).

الجدول رقم (1): مثال عن نظام نقاط المخاطرة[1].

الخصائص	المخاطرة القصوى النقطة =1	النقطة 2	النقطة3	المخاطرة الدنيا النقطة=4
الهيكل القانوني	مشروع شخصي	م.ذ.م.م		م.ذ.أ
رأس المال الإجتماعي		<100000	من 100000 إلى 500000	500000
الإنتماء إلى المجموعة	لا	صغيرة	متوسطة	كبيرة
قطاع النشاط	منكوب	ضعيف	متوسط	حركي
عمر المؤسسة		من 2 إلى 7 سنوات	من 7 إلى 15 سنة	< 15 سنة
تصنيف الزبائن	حرفي	صانع	باءع بالجملة	بائع بالتجزئة
عدد الزبائن		من 20 إلى 200	من 100 إلى 500	< 500
القيمة التجارية	ضعيفة	متوسطة	جيدة	ممتازة
نوع التقنيات	ضعيف	متوسط	جيدة	ممتازة
نوع التسيير	ضعيف	متوسط	جيدة	ممتازة
عمر المسيرين	< 60	من 50 إلى 60 سنة	من 40 إلى 50 سنة	< 40 سنة
حالة المحلات	سيء	متوسط	جيد	ممتاز
أدوات الإنتاج	قديم	متوسط	جيد	جديد
تطور رقم الأعمال	إنخفاض غير منتظم	5 %	من 5% إلى 15%	<15 %
النتيجة الصافية	سلبي	2 %	من 2% إلى 10 %	<10 %
دوران الزبائن	<90 سنة	من 60 إلى 90 يوم	من 30 إلى 60 يوم	<30 سنة
دوران الموردون	<09 سنة	من 60 إلى 90 يوم	من 30 إلى 60 يوم	<30 سنة

المصدر: خلادي سهام- زيادة نادية/ مذكرة التخرج لنيل شهادة الليسانس فرع مالية "مخاطرة البنكية" جامعة دالي إبراهيم. 2004-2005. ص41.

[1]- خلادي سهام- زيادة نادية/ مذكرة التخرج لنيل شهادة الليسانس فرع مالية "مخاطرة البنكية" جامعة دالي إبراهيم. 2004-2005. ص41.

2-كيفية مواجهة الخطر:

تختلف قدرة البنك على التحكم في هذه المخاطر باختلاف نوع المخاطر نفسها من خلال وضع شرط في العقد ينص على أنه من حق البنك وضع قيود على تصرفات المفترض في المستقبل، إذا كانت في حاجة إلى ذلك، ومن أمثلة هذه القيود ضرورة الحصول على موافقة البنك إذا ما قررت المنشأة الحصول على قروض إضافية في المستقبل.

توقيع طرف ثالث عن الاتفاق بوصفه ضمانا للعميل، حيث يمكن للبنك الرجوع إليه إذا ما فشل العميل في سداد القرض والفوائد. و بإمكان البنك أن يعقد اتفاق مع بنك آخر للمشاركة في تمويل القرض بحيث يتقاسمان الربح والخسارة، وذلك في حالة القروض الضخمة والتي قد تؤثر على البنك بدرجة كبيرة. يمكن للبنك أن يشترط سداد أصل القرض على نفقات شهرية أو سنوية كما قد يشترط سداد الفوائد مقدما خصما من قيمة القرض بضمان الحصول على مستحقات البنك قبل تعرض العميل لأي ظروف غير متوقعة تؤثر على مقدرته على السداد(1).

"حصل البنك على رهن من العميل في صورة أوراق مالية أو مخزون لسلعها أو مباني، فإذا فشل العميل في الوفاء بالتزاماته يكون للبنك الحق في اتخاذ الإجراءات للتصرف في الشيء المرهون أما بالنسبة للمخاطر العامة يمكن التغلب عليها من خلال(2).

بالنسبة لمخاطر ارتفاع سعر الفائدة والتي تظهر بوضوح بالنسبة للقروض الطويلة الأجل، الاتفاق مع العميل على استبدال القرض الطويل الأجل الذي يطلبه إلى قرض قصير الأجل، يتجدد لعدة سنوات وبفائدة، يعادل سعر الفائدة السائدة في السوق عند تجديد التعاقد، كما بإمكان البنك الاتفاق مع العميل على تعويم سعر الفائدة وربطه بمعدل آخر وليكن معدل الفائدة على نوعية معينة من الودائع، أو معدل الفائدة على نوع معين من الأوراق المالية، أما في حالة انخفاض القروض قصيرة الأجل فاته من الأفضل للبنك أن يتحول إلى قروض طويلة الأجل واستثمار الجانب الأكبر من الموارد المتاحة فيها إن كان هذا الأسلوب للتحكم في المخاطر يتوقف على دقة التنبؤات الخاصة بارتفاع أو انخفاض معدلات الفائدة. يمكن تجنب مخاطر التضخم جزئيا بالاتفاق مع العميل على سداد الفائدة مقدما أو سداد قيمة القرض على دفعات كما يمكن أن يتجنب جزء من تلك المخاطر إذا وافق العميل على تعويم سعر الفائدة.

بالنسبة للمخاطر المتعلقة بالدورات التجارية، ومخاطر السوق فقد يمكن التحكم فيها من خلال بعض الأساليب التي تستخدم للتحكم في المخاطر الخاصة مثل تقديم الرهانات أو ضمان طرف ثالث للعقد.

[1]- منير ابراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية ، دار انشر الاردن 2005 ، ص 229.

[2]- عبد الفتاح عبد السلام، الادارة المالية و التمويل، دار النشر القاهرة مصر 1998، ص275/377.

- طرق الحد من الخطر:يكون عن طريق إتباع ما يلي[1] :

1- الحد من الخطر للقرض عن طريق تجزئته:يحد البنك من أخطاره بتوزيع استخداماته على أكبر عدد ممكن من المؤسسات، قطاع النشاطات ومن كل النواحي.

إن تجزئة الخطر تشكل واحدة من المبادئ القاعدية لتوزيع القرض إذ يعتبر مبدأ عالمي معتمد وذلك من خلال نسب الحيطة والحذر، حيث تفرض تجزئته مسبقا على مبلغ القروض المتاحة لأكبر عدد ممكن من المقترضين المحتملين لهذا يجب إذن الحد من حجم القروض التي يمكن أن تمنح العميل واحد، هذا على المستوى الفردي الذي يجب أن يكون متمما(مكملا)بتقسيم الخطر على المستوى القطاعي وحتى الجهوي في سبيل التقليص من الانعكاسات الأزمة طرفية أو هيكلية التي تمس مهنة أو مهن أخرى، نشاط أو منطقة، أزمة ميئوس منها في تسديد الاستخدامات البنكية، مبدئيا ولكل يقوم البنك بتحديد سقف إجمالي وثابت للقروض، مع وضع حدود ونهايات لكل نوع، حيث في الخارج وطبقا لمبدأ تحديد الخطر حسب العميل يكون من الأحسن ملاحظة العديد من الهيئات المصرفية والتي تدخل كميزة لنفس العميل أخذا بعين الاعتبار مدى احتياجه للقرض.

هذا التمويل المقسم يمكن أن يستجيب لموافقة ضمنية لبنوك للعميل أن ينتج تركيبة ووضعه قيد العمل للقرض وهذا ما يسمى ب "تجمع" فهناك موافقة ضمنية عندما يناقش العميل ويحصل على القروض أي اعتمادات حيث تقوم كل هيئة بتمويل جزء من احتياطات المؤسسة وذلك لمعرفة الدعم المالي المتفق من طرف مصرفيين آخرين لكل وبدون وجود تمركز فيما بينها، ففي أوربا نادرا ما تتعامل المؤسسات مع بنك واحد، هذا التطبيق مسموح به تماما في الجزائر.

يمكن القول أن هناك قرض تجمع عندما يكون هناك قطب بنكي مشكل تحت إدارة مسؤول بنكي من بنك رئيسي، فالمفهوم الإداري يأخذ بعين الاعتبار من طرف مسؤول بنكي والذي عليه تطبيق حراسة مدعمة النشاطات المؤسسة

2- الحد من الخطر باحترام القواعد الحذرة:تفرض على البنوك التجارية الجزائرية أن تتجاوب مع القواعد الحذرة المملاة من طرف بنك الجزائر. هذه القواعد تفرض كما هو في معظم الدول حد أول للتعهدات الإجمالية للبنوك وحدا ثانيا لتعهداتها لميل واحد فهي تجبر تمويل دقيق للقروض بدلالة وضعية المستفيد، تهدف قواعد الحيطة و الحذر إلى ما يلي:

[1]- Farouk bouaygoub.Opcit,p 30-31 1

- تجنب الخطر تمركز التعهدات، على شخص واحد ولنفس المستفيد أو المجموعة من المستفيدين.
- الفصل في تدهور نسبة سيولة البنك وضمان الودائع للزبائن بضمار للقروض الموزعة من خلال أموالها الخاصة.
- انسجام تطبيقات القطاع البنكي والتمويل الوطني ومقاربتها للمقاييس والتطبيقات.

3- الحد من الخطر من خلال سياسة الإقراض المختارة:

للتقليص من كتلة القروض والحد من الخلق النقدي والإجبار البنوك التجارية على سياسة مختارة للقرض يقوم بنك الجزائر بمراقبة كمية ونوعية القروض من طرف البنوك التجارية فهو لا يستطيع أن الكل واحدة منها حدود إعادة الخصم ويستعمل صلاحيته السرية في مجال قبول أو رفض الاعتمادات المقترحة إعادة الخصم، فمركزية المخاطر تسمح للبنك بمراقبة استعمال القروض.

4- الحد من الخطر عن طريق مراقبة اللجنة البنكية:

اللجنة البنكية هي لجنة مرؤوسة من طرف رئيس بنك الجزائر، هذه اللجنة مركبة من رؤساء المحاكم العليا وعنصرين مختارين من خلال كفاءتها على الأعمال البنكية المالية والمحاسبية وهي مكلفة بفحص شروط الاستغلال والوضعية المالية للبنوك والهيئات المالية بالإضافة إلى مراقبة أحسن التطبيق التشريع البنكي ومعاقبته على النقائص والسهر على احترام القواعد للقيادة الحسنة للوظيفة.

1-3 تسيير الخطر:بمجرد قبول طلب القرض بتعهد البنك متابعة الخطر طوال السنة إلى غاية تسديده، فالبنك لا يعمل شخص من أجل تقييم الخطر الذي يلحق به عن منحة القرض، وإنما يهتم أيضا بتسييره عند تعهده مع العميل، فهو متحرك ومتطور مادامت حياة المؤسسة مستمرة.

1- حراسة المؤسسة على كامل مستويات الخطر:تسيير الخطر يعني تطبيق حراسة يقظة ومشددة على المؤسسة من خلال مدة القرض وذلك على مستوى أربع عناصر أو مركبات تتجلى في الأشخاص، عنصري المنتوج والسوق، وسائل الاستغلال والوسائل المالية.

إذا استوجب التنبؤ لأي انحراف نحو الوضعية بخروج أحسن للاعتماد ومن أجل كل عنصر من هذه العناصر توجد وسائل حراسة رقابة داخلية وخارجية للبنك والتي تسمح بسرعة اتخاذ الحركات الضرورية من أجل حماية مصالح البنك. إن الضعف أو التقصير الناجم من عنصري "المنتوج" أو "السوق" أقل نشوءا وتكرارا من تلك المتأتية من العوامل البشرية فهذا لا يعني إطلاقا أن البنكي يقوم بإهمالها فهذان العنصرين يشكلان في الحقيقة موضوع محل متابعة خاصة ومستمرة ومنتظمة لتشخيص ابتدائي على طول حياة علاقة القرض. المشكلة الرئيسية التي يصادفها الرجل البنكي عند تقييمه وتقديره لهذا الخطر، تكمن في تنوع الأعمال وقطاعات النشاط التي يمكن أن تكون محل التمويل، هذا التنوع يستوجب ثقافة اقتصادية جيدة و عصرية. وكما أن الاختيار السيئ للتجهيزات ينشئ سلسلة من الاضطرابات في ميدان "المنتوج " و " السوق" والتي تنعكس على مردودية

النشاط ووزنها الحقيقي و بروز تدهور المؤسسة. لذا على البنكي أن يكون على مرأى من كافة الاستثمارات واختيار الوسائل المناسبة لذلك. والمشاكل المالية هي ذات تكرار ولكن الحراسة في هذا الميدان هي الأكثر سهولة لأن البنكي يمكنه أن يدعمها بكفاءته ومعلوماته.

2- حراسة المؤسسة منذ دخولها في علاقة القرض: إن خطر القرض قائم حتى قبل نشوء العلاقة مع الزبون لطلب عملية التمويل، لهذا فان فتح حساب لأي مؤسسة يلزم المصرفي بتحضير جداول مالية تمكنه من الحصول على نظرة شاملة لحالة المالية وذلك باتخاذ جميع الاحتياطات حتى لا يتعرض لعواقب طلب التمويل كما يجب عليه طلب مخطط تقديري للنشاط والقيام بعملية "النقد" وتحديد مع المسير الشروط اللازمة لتوظيف الحساب البنكي، إذا كانت الاحتياجات للقروض يمكن اعتمادها بسرعة فهذا لا يعني أن البنكي يقبلها ويقوم بالتكفل بها ما دام أنهمطالب بوضع الاعتماد على زبون جديد، فهو يفضل عدم التدخل لأن ذلك سيعطي فكرة دقيقة لعملية مؤسسته وكيفية تسييره، إذا لا يجب أن نأخذ بعين الاعتبار مفعول العلاقات بين البنكي ومدير المؤسسة والتي تضمن جزئيا الثقة المتبادلة وذلك بمرور الوقت.

كما يفسر أن البنكي بإمكانه الرفض وله الحق في ذلك، الدخول في علاقة مع العميل مثلا عندما تكون المعلومات المحصل عليها من المؤسسة تظهر حوادث التسديد أو عندما يكون التحليل للوثائق المحاسبية والمتعلقة بالوضعية المالية معرض للخطر أو بكل بساطة عندما تصل إلى إعداد تقرير الثقة مع عميلها. أما الحراسة يجب أن تطبق على توظيفات حساب الزبون، هنا أيضا توجد العديد من إشارات الطوارئ أين يمكن ملاحظة اقتطاعات حساب إشعار لغير المقتطعين أو لحجز وأيضا رجوع الأوراق المالية أو الشيكات غير المحصلة حوادث أو عوارض توظيف يمكن أن توقدنا إلى قرض مجبر إذا كان البنكي لا يتخذ الحذر عند تحريك أو توظيف الحساب.

المطلب الثاني: الطرق المستعملة للتحكم في الخطر[1]:

1- الضمانات البنكية:

1-1 ماهية الضمان: هو " تأمين يلجا إليه في حالة عدم قدرة المقترض على تسديد القرض، أي أن البنك يحيط نفسه بعدد من التأمينات وهي إجراءات احتياطية من شأنها أن تؤمنه ضد خطر عدم الوفاء وتعتبر هذه التأمينات بالنسبة للبنك ضمانات يرصدها لتغطية خطر إشعار الزبون عند تاريخ استحقاق الدين .

2-1 اختيار الضمانات:لقد سمحت التجارب البنكية والعرف البنكي المتولد عنها إلى خلق عادات وصيغ لاختيار الضمانات، وتتركز هذه الصيغ بالخصوص على الربط ما بين أشكال الضمانات المطلوبة ومدة القرض الموجهة لتغطيته وفي هذا المجال:

- إذا كان الأمر يتعلق بقروض قصيرة الأجل، حيث أجال التسديد قريبة واحتمالات تغير الوضع الراهن للمؤسسة ضعيفة ويمكن توقعها بشكل أفضل، كما أن مبالغ هذه القروض ليست بالكبيرة في هذه الحالة يمكن أن يكتفي البنك بطلب تسبيق على البضائع أو كفالته من طرف شخص آخر كضمان.

[1]- طاهر لطرش، مرجع سابق، ص34.

- ولكن يتعلق الأمر بالقروض المتوسطة وطويلة الأجل حيث أجال التسديد بعيدة وتطورات غير متحكم فيها تماما فان البنك يمكن أن يلجأ إلى نوع آخر من الضمانات يتوافق مع طبيعة القرضويمكن أن تكون هذه الضمانات متجسدة في أشياء ملموسة وذات قيمة وتأخذ شكل رهن هذه الأشياء.

3-1 أنواع الضمانات:

أ- الضمانات الشخصية :

ترتكز " على التعهد الذي يقوم به الأشخاص والذي بموجبه يعدون بتسديد المدين في حالة قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق. وعلى هذا الأساس فالضمان الشخصي لا يمكن أن يقوم به المدين شخصيا ولكن يتطلب ذلك تدخل شخص ثالث للقيام بدور الضمان وتتخذ الضمانات الشخصية نوعين: الكفالة والضمان الاحتياطي ".

-الكفالة:هي عقد يتم بين شخصين يسمى الكفيل وشخص أخر يسمي المكفول، ويلتزم بموجبه الكفيل بأن يضمن للدائن الوفاء بالدين على المدين. وللكفالة طرفين هما الكفيل والدائن، أما المدين فليس طرفا في عقد الكفالة , ويجب أن لا يكون الكفالة موضوع اقتراض، بل يجب أن تكون موضوعا كتابيا ومتضمنا طبيعة الالتزام بدقة ووضوح وتعتبر عقدا مدينا ولابد من إثبات الكفالة بالكتابة ولا يعني هذا أن الكفالة عقد شكلي بل هو عقد رضائي فالكتابة ليست ضرورية لإبرام العقد و الذي يجب ان نحدد فيه:

- موضوع الضمان.
- مدة الضمان.
- الشخص المدين (الشخص المكفول).
- الشخص الكافل (الكفيل).
- أهمية وحدود الالتزام.

-الضمان الاحتياطي[1]:هو التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين عليها على التسديد.

ويمكن استنتاج أن الضمان الاحتياطي هو شكل من أشكال الكفالة يختلف عندها في كونه يطبق فقط في حالة الديون المرتبطة بالأوراق التجارية وهي السند لأمر، السفتجة والشيكات والهدف من هذه الوضعية هو ضمان تحصيل الورقة في تاريخ الاستحقاق وعليه فان الضمان يمكن أن يقدم من طرف الغير أو حتى من طرف الموقعين على الورقة ويسمى هذا الشخص "ضامن الوفاء".

ويكون الضمان الاحتياطي على شكل توقيع كما يمكن أن يكون عبارة عن ورقة منفردة تحمل كل خصوصيات الورقة التجارية كالمبلغ، المكان، تاريخ الإصدار وتاريخ التسديد.

ب-الضمانات الحقيقية:ترتكز الضمانات الحقيقية على موضوع الشيء المقدم للضمان المادي الملموس وتتمثل هذه الضمانات في قائمة واسعة من السلع والتجهيزات والعقارات حيث تعطي على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية، وذلك من أجل ضمان عدم تصرف المدين في هذا المالوضمان سداد

[1]- طاهر لطرش مرجع سابق، ص34.

القرض وفي الواقع يمكن للبنك أن يشرع في عملية البيع هذه خلال 15 يوما ابتداء من تاريخ القيام بتبليغ عادي للمدينين وهذا طبقا للقانون التجاري الجزائري المادة 33- الفقرة 01، ويأخذ الضمان شكلين: الرهن الحيازى والرهن العقاري.

- الرهن الحيازي:الرهن هو عقد بمقتضاه يضع المدين شيء ذو قيمة تحت تصرف الدائن كضمانات التسديد الدين في الآجال المتفق عليه وبذلك يأخذ صيغة قانونية بين الدائن و المدين.

الرهن الحيازي هو العقد الذي بموجبه يسلم المستفيد من القرض ملكا من أملاكه وينبغي حبسه أو حيازته من طرف البنك على أن يستوفي ولا يجوز للمدين أن يبيع الأشياء المرتهنة قبل تسديد الديون المستحقةعليه إلا بعد موافقة الدائن المرتهن، ولا يكون محلا للرهن الحيازي إلا ما يمكن بيعه وقد يكون الرهن الحيازي على ما يلي:

- النقود أي تجميد مبلغ نقدي في حساب المدين أو غيره ويسمى حساب الضمان.
- السندات والأسهم. - صفقة تجارية.
- معدات وأدوات والبضائع مع التأكد على أنها غير قابلة للتلف وأن لا تكون قيمتها معرضة للتغير بفعل تغيرات الأسعار.
- رهن حلي الذهب.
- سندات الصندوق.

-الرهن الرسمي:الرهن الرسمي أو العقاري هو عبارة عن عقد يكتسب بموجبه الدائن حقا عينيا على عقار لوفاء دينه ويكفي تسجيل الرهن في السجل التجاري مع ترك العقار بيد صاحبه.

وفي الحقيقة لا يتم الرهن إلا على العقار الذي يستوفي بعض الشروط التي تعطى للرهن مضمونه الحقيقي فالعقار ينبغي أن يكون صالحا للتعامل فيه وقابلا للبيع في المزاد العلني كما يجب أن يكون معينا بدقة من حيث طبيعة موقعه وذلك في عقد الرهن ما لم تتوفر هذه الشروط فان الرهن يكون باطلاوإذا حل أجل الاستحقاقولم يقم المدين بالتسديد فانه يمكن للدائن تنبيه المدين بضرورة الوفاء بالديون المستحقة عليه أن يقوم بنزع الملكية العقار منه ويطلب بيعه في الآجال وفقا للأشكال والإجراءات القانونية.

2- الطريقة الحديثة المعلوماتية[1]:

2-1 تبني أنظمة الخبرة في مجال اتخاذ القرار:

تعتبر أنظمة الخبرة من الوسائل التقنية الحديثة جدا والمساعدة في اتخاذ القرار على أي مستوى منمستويات التسيير في المنظمة، فنظام الخبرة المقصود به، هو التعبير عن دور الآلة (الحاسوب) في محاكاة السلوك البشري. وجعلها بديلا في مجال التسيير وذلك من حيث مساعدته

في اتخاذ القرار، فهناك من البرامج التسييرية ذات الأهداف المحددة والمساعدة في اتخاذ القرارات، على مستوى الإنتاج أو المالية أو الأفراد، ولكنها تختلف عن البرامج المقترحة في أنظمة الخبرة. فهذه الأخيرة تصمم لأجل إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي لا يمكن وضعها ضمن قواعد أو برامج معينة من جهة، وتحتاج إلى التزود المستمر بالمعلومات من جهة أخرى، ومن الأمثلة الشائعة حول أنظمة الخبرة المطبقة في المجال المالي ما يعرف باسم (Event, Finex, Taxadvisor).

فأما الأول فهو مطبق في مجال المراجعة المحاسبية وهو مصمم من قبل (Michaelson) أما الثاني فهو موجه لمساعدة اتخاذ القرارات في مجال التحليل المالي، وهو مصمم من قبل (Philipcouly) في حين أن Event مصمم من قبل الفرنسي(Evalog) وهو موجه لغرض تشجيع النمو بالمؤسسة.

فنظام الخبرة إذن يمكن أن يكون وسيلة مساعدة لحلول المشاكل التي تطرح على مستوى القروض البنكية. حيث نصل إلى الإجابة عن السؤال الذي طرحه(Devany) حول صعوبة إيجاد نموذج يحدد العلاقة بوضوح بين المقرض المقترض. وذلك من خلال اقتراح تطبيق أسلوب أنظمة الخبرة. لكن عملية التطبيق هده تبقى بحاجة إلى مجموعة من الشروط الواجب توافرها والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- فعالية وفعالية تطبيق نظم الخبرة وذلك من حيث تخفيض التكلفة.
- ضرورة توفر أنظمة معلوماتية مساعدة تسمح بتوفير المعلومة المطلوبة للبنك وفي الوقتالمناسب وهذا من أجل التزود بالمعطيات أو المعلومات الضرورية لغرض التكيف والمرونة مع متطلبات الحلول للمشاكل المطروحة.

[1]- عبد الجليلبوداح- معالجة موضوع المخاطرة في مجال منح القروض البنكية،مجلة العلوم الإنسانية البنكية،مجلة العلوم الإنسانية، 18 ديسمبر 2002. ص121.

3-الإلغاء التام والتقليل ما أمكن التعاملات الاقتصادية غير الرسمية:

إن من المشاكل الحادة التي تطرح على مستوى القروض البنكية ما يتعلق بتوفير المعلومة والتي من شأنها وضع الإطار اللازم لخلق الشفافية المطلوبة بين المقرض والمقترض على العكس من هذا،في ظل الاقتصاد ذي البنية المتخلفة فانه من الصعب الوصول إلى المعلومة وبالشفافية المطلوبة وانحصل ذلك فلن يكون إلا بتكاليف عالية هي بالأساس غير مرغوب فيها من جانب مبدأ تحقيق المردودية فالمتعارف عليه في الاقتصاديات المتخلفة انتشار ظاهرة التعاملات الاقتصادية غير الرسمية ومن بينها تلك المتعلقة بالمعاملات المالية، وهذا ما يطرح إشكالية البنك في قيامه بدور الرائد من العملية التمويلية وخاصة في مجال منح القروض.

3-2 تبني المعايير المالية الأكثر موضوعية في مجال اتخاذ القرار[1]:

إن أهمية الحصول على معلومات شفافة، صحيحة وتتمتع بالمصداقية اللازمة والثقة المطلوبة تعتبر من الأسس التي يبنى عليها التغيير وقدرة التكيف على المستوى البنكي، وبالتالي أهمية المجال المحاسبي والمجال المالي تزداد أهميتها خاصة في مجال ترشيد القرارات وتحسين العملية التسييرية وذلك من خلال:

- الجدوى في التصور.
- النجاح في الادخار.
- الملائمة في توظيف الموارد.

إن أهمية إدراج المعايير المالية وبشكل موضوعي ينبثق بالأساس من الواقع المعاش في الاقتصاديات المختلفة، أين تعرف فيها اختلال واضحة وعلى جميع المستويات تقريبا، فالدراسة التي أجريت على مستوى البنوك في البلدان الإفريقية أثبتت ضرورة مراجعة المعايير المتبناة، كأساس في تجديد الوضعية المالية للمؤسسة وبالتالي استخدامها كأساس في طلب القروض البنكيةفإذا كانت المعايير المالية الكلاسيكية المعتمدة حاليا في الاقتصاديات المتطورة تعرف انتقادات حادة، فان هذه المعايير لم تعرف بعد طريقها في التطبيق وفي الكثير من البلدان الإفريقية منها الجزائر وهذا لجملة من الأسباب نحصرها على سبيل المثال في:

- الانتشار الواسع للتعاملات الاقتصادية غير الرسمية. - هيمنة المشاريع الفردية على المشاريع الكبرى.
- النقص الكبير في إدراك موضوع المخاطرة وكيفية التعامل معها في مجال التعاملات مع البنوك.
- طبيعة الفرد في اللجوء إلى وسائل التمويل غير الرسمية .

[1] - عبد الجليلبوداح- معالجة موضوع المخاطرة في مجال منح القروض البنكية، مجلة العلوم الإنسانية البنكية، مجلة العلوم الإنسانية، 18 ديسمبر 2002. ص121.

فإذا كانت من الشروط البنكية ما يستوجب من المؤسسة تحقيق المردودية المالية والاقتصادية وان المردودية المقدرة من خلال المحاسبة (جدول حسابات النتائج والميزانية المحاسبية و بالأرباح قد لا تعطي الصورة الحقيقية عن هذا الأداء النشاط المؤسسة، لذلك فان من الاقتراحات المقدمة.

على سبيل المثال حول هذا الموضوع، والتي تسمح بتوخي الموضوعية والواقعية من جهة والقرب، نحو المقترض من جهة أخرى، استخدام أسلوبا مغايرا في حساب ربحية المؤسسة وذلك من خلال العراقية التالية:

الفائض الإجمالي للاستغلال EBE:

$$\text{معدل المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{الأصول الثابتة + الحاجة إلى رأس المال}}{\text{العامل للاستغلال BFRE}}$$

المطلب الثالث: اهم مخرجات لجنة بازل:

هي لجنة تأسست من مجموعة دول صناعية و عددها عشرة (10) في نهاية سنة 1974 تحت إشرافالتسويات الدولية BRI (BANC DE REGLEMENT INTERNATIONAL).

- **أسباب تأسيس لجنة بازل:**

- العولمة المصرفية.
- إندماج البنوك.
-شدة المنافسة من طرف اليابان.
- زيادة مديونية الدول النامية و ما ترتب عليها من عدم قدرتها على تسيد ديون العالم.

- **اهداف اللجنة:**

- تحديد ادنى مستوى لكفاية رأس المال حيث ان هذا الأخير هو رأس الواجب توفيره من طرف B لتغطية إلتزاماته.
- تحيين تقنيات الرقابة داخل البنوك.
- تسهيل تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات وأساليب الرقابة من طرف السلطات النقدية(BCللدول).

- مقررات لجنة بازل2:

- تحديد نسبة ملائمة لرأس المال 08 %من الإلتزامات المرجحة حسب المخاطر.
- 04% من رأس المال الصلب.
- التركيز على مخاطر القروض.

4- توصيات بازل:

جاءت بتاريخ 26 جوان 2004 و جاء فيها:

- نسبة Mc dounough و هي مثل نسبة cook لكن أصبحت تأخذ بعين الإعتبار المخاطر التشغيلية و مخاطر السوق.

- في 14 جوان 2006 تم نشر توجيهات متطلبات K حيث تم تحديد ثلاثة ركائز أساسية في النشاط البنكي تمثلت في:

1- رقابة رأس المال

2- الرقابة

3. الشفافية الأهداف.

لكن لم يتم تطبيقها إلا بتاريخ 01 جانفي 2008.

في 2007 تم اخذ بعين الإعتبار خطر السيولة.

5- مقررات بازل 03:

ظهرت بعد الازمة العالمية لسنة 2008 حيث بذات مناقشتها بعد سنة 2009 حيث انها واصلت على توصيات بازل 02 و أضافت الخطر النظامي و ظهور رزنامة إعتمدت على تقوية رأس المال و الرفع من نسبة الملائة من 08 % إلى 10 % في سنة 2019 مع نسبة الأموال الصلبة 06 % .

خلاصة:

بعد التعرف على مفهوم المخاطر البنكية وباعتبارها عائق أمام تحقيق هدف البنك وبتأمل تلك القيود والمحددات نجدها تدور حول نقطة رئيسية هي تجنبه أو تخفيض المخاطر.

لقد تبين لنا أن الخطر جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي ولذا على مسيري البنوك اتخاذ سياسة مناسبة تعمل على تحديد نوعية القروض المقبولة في إطار السياسة التي يتبعها البنك.

إن عملية الإقراض تكتنفها أخطار معينة و تتفاوت مصادر هذه الخطار تبعا لكل عملية ومن ثمر يجب على المقترض أن يحاول كل ما في وسعه منع هذه الأخطار من ان تصبح حقيقة واقعة لا نه إن لم يفعل فلن يحقق العائد الذي يرجوه و قد تعود هذه الأخطار إلى خسارة الاموال المقرضة أيضا لذا فإن المصرف يقوم بدراسة عامة يقدر فيها خطر منح القرض فيستدعي ذلك وجود انظمة واضحة للمحاسبة و المعلوماتية و أخرى لتقييم المخاطر و متابعتها و التصدي لها.

وأيضا في مثل هذه الحالة يطلب البنك من العميل تقديم ضمانات كافية تمكن من إستخدامها إذا عجز المقترض عن السداد و ذلك ليس فقط حفاظا على سلامة المؤسسات المصرفية بل و الأهم حفاظا على مدخرات الناس و اموالهم.

الفصل الثاني

تمهيد:

بعد دراسة الجانب النظري في مذكرتنا سنتطرق في هذا الفصل إلى الدراسات السابقة بالإضافة إلى دراسة حالة تطبيقية لأن الدراسة النظرية لايمكن أن تصل إلى الهدف المرجو ما لم تكن مرفقة بدراسة تطبيقه حيث تحدد فيها أهم المعايير والطرق التي يتبعهاالبنك في توصيل هدفه، وكذا تسيير عمله وللإلمام بموضوعنا إرتأينا إلى تزويد الجانب النظري وتجسيد ما أوردناه منقوانين وتقنيات فيه، وهنا يمكننا الإشارة بأن الدراسة التطبيقية عامل داخلي خاص بكل بنك في حالتنا هذه كانتدراستنا التطبيقية حول البنك الوطني الجزائري(BNA) ، ومن خلال هذا الفصل ستتعرض إلى ما يلي:

المبحث الأول:التطبيقات الأدبية.

المبحث الثاني:تقديم عام للبنك الوطني الجزائر.

المبحث الثالث:دراسة ملف طلب لقرض إستثماري.

المبحث الأول: الدراسات السابقة:

المطلب الأول: دراسات باللغة العربية.

دراسة رافه محمد لمين [1]:

✓ **التعريف بالدراسة:**

القروض البنكية في الجزائر وطرق تسيير المخاطر المرفقة لها ،دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية البدر وكالة البويرة،وهي مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نفود و مالية، جامعة أكلي محند اولحاج ، البويرة 2019 تهدف هذه الدراسة إلى كيفية تسيير مخاطر عدم سداد القروض في البنوك الجزائرية و ذلك لأن الباحث رافه محمد لمين ركز في دراسته على موضوع عملية اتخاذ قرار الإقراض في البنوك الجزائرية من خلال التعرض إلى ماهية القروض البنكية و الإجراءات اللازمة من أجل القيام بعملية الإقراض و كذا التطرق إلى مخاطر الإئتمان والمخاطر المتعلقة بخطر عدم السداد و طرق قياسه مع ذكر الأساليب العلاجية والوقائية من هذا الخطر و قد إتبع الباحث في دراسته المنهج الوصفي في الجانب النظري أما في الجانب التطبيقي فقد اتبع منهج دراسة حالة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية البدر ومن خلال دراسة رافه محمد لمين لهذا الموضوع فقد توصل إلى النتائج التالية :

- تشترك البنوك التجارية في وظيفتين تقليديتين و هما قبول الودائع و منح الإئتمان.
- تعد البنوك الجزائرية من أهم مؤسسات الوساطة المالية في الجزائر.
- يحصل البنك التجاري على السيولة من مصادر متنوعة يقوم باستخدامها في اوجه التوظيف المختلف.
- تعد البنوك من اكثر المؤسسات المالية تعرضا للخطر بسبب طبيعة عملها .
- الكشف المبكر لتعثر القروض يساعد في الحد من تفاقمها.

إن الإجراءات الوقائية المنتهجة من طرف بنك تقتصر على اخذ الضمانات بأنواعها لتجنب الوقوعفي الخطر.

✓ **نقد الدراسة:** ركزت دراسة الباحث رافه محمد لمين على مخاطر عدم سداد القروضفيالبنوك الجزائرية و على عملية اتخاذ قرار الإقراض حيث أنه اهتم بتناول نوع واحد من المخاطر على عكس دراستنا التي تناولت أكثر من نوع للمخاطر المالية و الإلمام بجميع ما يحيط بها كما إهتمت دراستنا بعرض اغلب الأساليب و الطرق الممكنة و المختلفة لتقييم المخاطر و مواجهتها و قد اعتمدنا في دراستنا منهجية حديثة(IMRAD).

[1]- رافه محمد لمين، القروض البنكية في الجزائر و طرق تسيير المخاطر المرفقة لها ،دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية البدر وكالة البويرة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نفود و مالية، جامعة أكلي محند اولحاج ، البويرة

دراسة محمد باجي و منور حلال[1]:

✓ **التعريف بالدراسة :**

إدارة مخاطر القروض البنكية ،حالة القرض الشعبي الجزائري وهي مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر اكاديمي في قسم العلوم المالية و المحاسبة، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجيلالي بونعامة، بخميس مليانة 2017، اذ يهدف الباحث في دراسته إلى معرفة كيفية إدارة المخاطر القروض في البنوك الجزائرية أي استراتيجية حديثة لهذهالأخيرة التي تمكنها من تفادي خطر القرض و التي يكلفها خسارة لأموالها كما اعتمد الباحثان في دراستهما على المنهج الوصفي لإبراز المفاهيم حول القروض و إدارة المخاطر و هذا في الجانب النظري أما في الجانب التطبيقي فقد اتبعا منهج دراسة حالة لبنك القرض الشعبي الجزائري و ذلك عن طريق الدراسة المالية (التحليل المالي و مختلف المؤشرات) من قبل البنك و قدما الباحثان مجموعة من النتائج كالآتي :

- ان البنوك لا تمنح القروض دون الدراسة الدقيقة و الجيدة للمشروع الممول و أنها إذا منحته فستبقى على اطلاع بكل كبيرة و صغيرة تخص أموالها الخارجة
- إن البنوك في حالة عدم تسديد الزبون قرضه فإنها تعتمد على الإستيلاء على الضمانات التي هي تحت تصرفها
- إن المخاطر البنكية هي ظل يلازم العمليات المصرفية مهما كان حجمها بالإضافة إلى ان الطلب على القروض المصرفية يتوقف على الحالة الإقتصادية المحيطة بكل من البنك و العميل.
- ان إدارة المخاطر ضرورية لإنجاح البنوك واستمرار عملها و بقائها.

✓ **نقد الدراسة:** لخص الباحثان في دراستهما على الإستراتيجية الحديثة لكيفية إدارة مخاطر القروض في البنوك الجزائرية حيث تتوافق دراستنا مع دراسة (محمد باجي و منور حلال) في الموضوع والمنهج المتبع إلا أنها تختلف في زمن الدراسة إذأنهما قد تناولا هذه الدراسة في 2017 اما دراستنا فتمت في 2021 و تتعارض كذلك في المنهجية اذ انهما قد اعتمدوا المنهجية الكلاسيكية أما دراستنا اعتمدت على منهجية (IMRAD).

[1]- **محمد باجي و منور حلال** إدارة مخاطر القروض البنكية ،حالة القرض الشعبي الجزائري،، و هي مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر اكاديمي في قسم العلوم المالية و المحاسبة، تخصص محاسبة و تدقيق، جامعة الجيلالي بونعامة، بخميس مليانة، 2017

دراسة زايدي صبرينة[1]:

✓ التعريف بالدراسة :

إدارة و تسيير مخاطر القروض البنكية ،حالة القرض الشعبي الجزائري و هي مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة، 2015،و تهدف هذهالباحثة من خلال دراستهاالى التعريف بآليات و أدوات إدارة المخاطر في نوع المستجدات البنكية وكذا تقييم مدى كفاءة أنظمة المعلومات و تقنيات التحليل التي تدعم نظم و عمليات إدارة المخاطر الإئتمانية في البنوك التجارية، كما اعتمدت في دراستها على المنهج الوصفي الذي يصف الجهاز المصرفي حيث استخدمت المنهج التاريخي للبنوك و الخطر البنكي و من خلال ما تم دراسته من قبل الباحثة زايدي صبرينة فقد توصلت إلى مجموعة من النتائج و قد تمثلت فيما يلي :

- ان الفترة التي يستغرقها البنك لدراسة ملفات طلبات القرض طويلة و للإجابة على طلبات زبائنه يستغرق مدة أطول.
- الكشف المبكر لتعثر القروض يساعد في الحد من تبعاتها ومن الضروري مراقبة الضمانات المقدمة للبنك من طرف العميل.

ينطوي العمل المصرفي على التعامل مع المخاطر والتقليل من النتائج السلبية لهذه المخاطر فينبغي تطبيق مبدأ الحيطة والحذر.

✓ نقد الدراسة:

لقد عرضت الباحثة زايدي صبرينة في دراستها كيفية إدارة المخاطر البنكية وذلك عن طريق تعريفها بآليات و أدوات إدارة المخاطر مع ذكر العمليات تسيير المخاطر الإئتمانية في البنوك التجارية الجزائرية كما اعتمدت المنهج التاريخي والذي شمل التطور التاريخي للبنوك منذ نشأتها الى يومنا هذا و لكن هنا كان يمكنها عدم التطرق إلى النشأة التاريخية للبنوك مع ذلك لقد كان من الجيد تناول الخطر البنكي بحيث أن هذا الموضوع مهم لتدارك البنوك هذا الخطر و اتخاذ الحيطة والحذر منه.

إن دراستنا تتوافق مع موضوع الباحثة زايدي صبرينة في العنوان و المضمون إلى حد بعيد إلا أن زمن الدراسة متغير حيث أنها تناولت هذه الدراسة في 2015 اما دراستنا في 2021مما يعني ان دراستنا حديثة كما اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي المعتمد في مثل هذه الدراسات وفق طريقة IMRAD.

[1]- **زايدي صبرينة** ،إدارة و تسيير مخاطر القروض البنكية ،حالة القرض الشعبي الجزائري،و هي مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة، 2015.

دراسة سمية بن عمر[1]:

✓ التعريف بالدراسة :

إدارة مخاطر القروض البنكية باستعمال طريقة التنقيط دراسة حالة البنك الوطني الجزائري بنا، و هي مذكرة لنيل شهادة الماستر اكاديمي في قسم العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2015 (scoring)،حيث تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى اعتماد البنوك التجارية على نموذج القرض التنقيطي كأداة من أدوات إدارة المخاطر القروض وكيفية تطوير طرق تسيير المخاطر القروض في البنوك الجزائرية وفق طريقة إحصائية حديثة ولغرض معالجة إشكالية البحث المتمثلة في ما هي طرق إدارة مخاطر القروض البنكية فقط تم التطرق المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من الدراسة اما الجانب التطبيقي فقد استخدمت الباحثة سمية بن عمر منهج دراسة حالة للبنك الوطني الجزائري كما ان هذه الدراسة الباحثة سمية بن عمر قد اسفرت مجموعة من النتائج أهمها :

- يعتمد البنك الوطني الجزائري محل الدراسة على الطريقة الكلاسيكية في تقييم مخاطر القروض و طبيعة نشاط المؤسسة و اقدمية العلاقة بين البنك و المؤسسة فهما عاملان مهمان في تحديد درجة الخطر للمؤسسة المقترضة

- انه عند تطبيق نموذج سكورينغ (عليك كتابته بالفرنسية) تنخفض نسبة تعرض البنك للمخاطر القروض البنكية وان هذا النموذج يعتبر طريقة مكملة للطريقة الكلاسيكية بإعتبارها اداة مساعدة لإتخاذ قرار منح القروض و كذا أهمية الأساليب الكمية في محاولة تصنيف القرض ومنحه و تحديد مخاطره (Scoring) .

✓ نقد الدراسة:

تميزت دراسة الباحثة سمية بن عمر بالتركيز على إدارة مخاطر القروض باستعمال الطرق الحديثة كنموذج(.) القرض التنقيطي كأداة من أدوات إدارة المخاطر الإئتمانية كما أنها اعتمدت على طرق إحصائية حديثة لمعرفة كيفية تطوير طرق تسيير مخاطر القروض في البنوك الجزائرية حيث أن الباحثة قد اتخذت في دراستها المنهجية الكلاسيكية على عكسنا إذأننا اتبعنا منهجية مغايرة و هي منهجية (IMRAD).

إن هذه الدراسة تتوافق مع موضوع بحثنا في الموضوع و المضمون إلى حد كبير، و البنك محل الدراسة والمنهج الوصفي التحليلي المعتمد في مثل هذه الدراسات. و تتشابه من خلال الدور الكبير الذي تلعبها لبنوك التجارية في إطار منح القروض و طبيعتها الممنوحة من طرف البنك.

[1]- سمية بن عمرإدارة مخاطر القروض البنكية باستعمال طريقة التنقيط دراسة حالة البنك الوطني الجزائري بنا. ، و هي مذكرة لنيل شهادة الماستر اكاديمي في قسم العلوم الاقتصادية تخصص مالية و بنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2015 scoring.

دراسة بريك حيزية و بن عمارة نوال[1]:

✓ **التعريف بالدراسة :**

أساليب قياس المخاطر المالية في البنوك، دراسة تطبيقية للبنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد نقدي و مالي، جامعة قاصدي مرباح 2011.

إهتمت هذه الدراسة بدراسة و تحليل مشكلة أساسية في البنوك تتعلق بالمخاطر المالية للعمليات التمويلية و الاستثمارية و ادارتها في البنك و ذلك من خلال التطرق إلى مناقشة و تحليل إلى طبيعة و انواع المخاطر المالية و مسببات نشوئها و أثارها السلبية و قد بينت الباحثتان في بحثهما ان هناك العديد من المخاطر الا إنهما ركزتا على المخاطر المالية فقط وهي تلك المتصلة بإدارة الموجودات و المطلوبات المتعلقة بالبنوك كما تطرقت إلى مناقشة كيفية إدارتها بالإضافة إلى كيفية قياس كل نوع منها النسب المالية و غيرها بالإضافة إلى طرق مواجهتها، حيث ان الباحثتان اختتما دراستهما بمجموعة من النتائج التي توصلتا إليها من خلال الدراسة و التحليل و هي كالتالي:

إن الهدف الأساسي لإدارة أي بنك هو تحقيق الأرباح من أجل ذلك يقوم بقياس و تقدير المخاطرة إضافة إلى ذلك يعمل على تحديد الحد الأقصى من الأخطار الممكن تحملها

✓ **نقد الدراسة:**

اعتمدت الباحثتان في دراستهما على المنهجية الكلاسيكية باستعمالهما المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري و منهج دراسةحالة في الجانب التطبيقي حيث تطرقتا الباحثتان بريك حيزية و بن عمارة نوال إلى أساليب قياس المخاطر المالية في البنوك كما اهتما بدراسة وتحليل مشكلة أساسية في البنوك تتعلق بالمخاطر المالية للعمليات التمويلية و الاستثمارية وكيفية تسييرها في البنك أما دراستنا فإنها اعتمدت منهجية حديثة و مغايرة تسمى(IMRAD).

بالإضافة إلى ذلك فإنّ دراستنا تتوافق مع هذه الدراسة من حيث المضمون و الموضوع و البنك محل الدراسة اذ ان الدراسة الميدانية تمت في البنك الوطني الجزائري إلا أنها تختلف في زمن الدراسة اذ ان دراسة الباحثتان تمت في 2011 أما دراستنا في 2021 و ان دراسة الباحثتان اقتصرت على نوع واحد من المخاطر المالية أما دراستنا تطرقت بمحاولة لأنواع المخاطر المالية بشكل أوسع[1].

[1]- بريك حيزية و بن عمارة نوال، أساليب قياس المخاطر المالية في البنوك، دراسة تطبيقية للبنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد نقدي و مالي، جامعة قاصدي مرباح 2011.

دراسة محمد داود عثمان[1]:

✓ التعريف بالدراسة:

أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك، دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية، أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه الفلسفة، في العلوم المالية تخصص مصارف لكلية العلوم المالية و المصرفية ،أكاديمية عربية للعلوم المالية والمصرفية 2008.

تهدف هذه الدراسة للتعرف على مدى إدراك إدارة البنوك المحلية لأهمية استخدام مخففات مخاطر الائتمان المختلفة للتأثير على قيمة البنوك و التحقق من مدى تطبيقه في القطاع المصرفي الأردني وقد استخدمت الباحث في دراسته لتقدير قيمة البنك القياس المعتمد على المعادلة التقريبية البسيطة(Tobin's Q).

كما شملت دراسته التطبيقية احد عشر مصرفا تجاريا اردنيا من 2001 إلى 2006 إضافة إلى استخدام الاستبيان و تحليل النسب المالية، و قد أكد الباحث محمد داود عثمان على أهمية استخدام تقنيات تخفيف مخاطر الائتمان من قبل المصارف الأردنية للحد من مخاطر المحفظة الإئتمانية و التعثرات الاقتصادية و ذلك لضمان عائد مقبول للمالكين و حملة الأسهم.

✓نقد الدراسة:

تميزت دراسة الباحث محمد داود عثمان بدراسته الميدانية التي شملت احد عشر مصرفا كما انه اعتمد على طرق إحصائية لتقدير خطر القرض و ركز في دراسته على مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك.

إن هذه الدراسة تتعارض مع دراستنا في المنهجية المتبعة اذ انه اتبع المنهجية الكلاسيكية أما دراستنا اعتمدت على منهجية(IMRAD).

و تتعارض كذلك في نتائج الدراسة و البنك محل الدراسة و زمن الدراسة بحيث ان دراستنا تناولت البنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم في 2021 أما دراسته اعتمدت أحد عشر مصرفا بالأردنوتختلف حتى بالمضمونإذ انه ركز على العوامل التي ساهمت في انخفاض قيمة البنوك و على الأثر الموجب ما بين قيمة البنك.

[1]- **محمد داود عثمان**، أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك، دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية، أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه الفلسفة، في العلوم المالية تخصص مصارف لكلية العلوم المالية و المصرفية ،أكاديمية عربية للعلوم المالية و المصرفية 2008.

دراسة أ. لعروسي قرين زهرة و بوقرة رابح[1]:

✓التعريف بالدراسة :

دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر في البنوك التجارية، دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية البدر وكالة البليدة و هي مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم المالية تخصص محاسبة و مالية جامعة المسيلة 2007.

تهدف هذه الدراسة إلى تركيز إهتمامها بكيفية إدارة مخاطر الائتمان المصرفي و التحكم فيها و إلقاء الضوء على موضوع إدارة المخاطر الإئتمانية باتباع المنهج الوصفي و ذلك من خلال ابراز اهم المفاهيم حول المخاطر التي تواجه العمل المصرفي ما تطرق الباحثان إلى إستعراض الدور الأساسي لتسيير المخاطر الإئتمانية و التي تنطوي عليها الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل البنوك التجارية لتفعيل سياستها الجديدة في إدارة الخطر حيث قامت بدراسة استبيانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADRحيث ان هذان الباحثان قد توصلا الى مجموعة من النتائج و قد تمثلت فيما يلي :

- إن طريقة القرض التنقيطي تساهم في التقليل من المخاطر الملازمة لعمليات منحالقروض وليس إلغاء هذه المخاطر بصفة نهائية.

- إن معالجة بواسطة القرض التنقيطي من خلال مبدأ التحليل التمييزي الذي يعمل على فرز كل المعلومات الموجودة في ملفات زبائنه و يترجم هذه المعلومات إلى متغيرات كيفية و كمية والتي يتم على أساس هذه المتغيرات التوصل إلى التصنيف الصحيح و التنبؤ بالمخاطرة التي قد يتعرض لها البنك.

✓نقد الدراسة :

تميزت دراسة الباحثان أ لعروسي قرين زهرة و بوقرة رابح بالتطرق إلى دور مخاطر الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر في البنوك و كذلك استخدام طريقة التنقيط scoring .

إن دراستنا تتوافق مع هذه الدراسة في موضوع و النتائج المتوصلإليها بحيث أنها منطقيةو تختلف عنها في المنهجية المتبعة إذأنهما قد تناولا هذه الدراسة بالمنهجية الكلاسيكية أما دراستنا اعتمدت على منهجية (IMRAD)الحديثة.

[1]- **لعروسي قرين زهرة و بوقرة رابح**،دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر في البنوك التجارية ، دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية البدر وكالة البليدة و هي مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم المالية تخصص محاسبة و مالية جامعة المسيلة 2007.

المطلب الثاني: دراسات باللغة الأجنبية.

دراسة *Romain Sublet* [1]:

✓ **تعريف بالدراسة:**

La gestion du risque de crédit bancaire sur les portefeuilles professionnels et particuliers, études de cas de société générale, mémoire de fin d'études sous la direction d'Hervé Diaz, 2016, école de commerce de Lyon.

تهدف هذه الدراسة إلى كيفية إدارة مخاطر الائتمان المصرفي على المحافظ المهنية والخاصة في المؤسسات المالية و لغرض معالجة إشكالية البحث المتمثلة في: " إلى أي مدى تعتبر إدارة المخاطر الإئتمانية مصدرا للفرص لتحسين نشاط الإقراض لبنك فرنسي؟"

تطرق الباحث رومان سيبلت في دراسته الى المفهوم المعقد لمخاطر الإئتمان حيث انه وضح بأن هذه المخاطر خطيرة للغاية و هي تمثل تهديد يؤثر على جميع البنوك و كذلك على استدامة المؤسسات المصرفية و قد ركزت هذه الأطروحة على إدارة مخاطر الائتمان في مؤسسة(Société Générale).

كما أن الباحث (Romain Sublet)ركز على مخاطر عدم السداد وقد اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري و على منهج دراسة حالة لبنكsociété générale في الجانب التطبيقي حيث انه توصل إلى مجموعة من النتائج و قد تمثلت فيما يلي:

- يجب على مؤسسات الإئتمان ان تأخذ ضمانات حقيقية لحماية نفسها.
- تحتاج البنوك في إدارة مخاطر الائتمان الى تحديد و تقييم هذه المخاطر لتحليل المحافظ.
- ان كل بنك لديه استراتيجية و عملية تسيير محددة لحل مشاكل الإقراض.

✓نقد الدراسة:

تميزت دراسة الباحث(Romain Sublet)بتطرقه ل مفهوم مخاطر الائتمان وكيفية إدارة وتسيير مخاطر القروض البنكية كما أن هذه الدراسة تفيدنا في إجراء مقارنة ما بين البنوك التجارية لمنح القروض بفرنسا مع البنوك التجارية الجزائرية اذ ان المؤسسة التي اجرى فيها الباحث دراسته الميدانية تخضع لقوانين فرنسا إلا أنه يوجد فروع لهذه المؤسسة تنشط في الجزائر و تخضع لقوانين الجزائر و ان دراسته تتعارض مع دراستنا في المنهجية المتبعة اذ انه اتبع المنهجية الكلاسيكية كسائر الدراسات السابقة إلا اننا اعتمدنا في دراستنا على منهجية(Imrad)الحديثة كما تختلف دراستنا مع دراسة(Romain Sublet) كذلك في البنك محل الدراسة و زمن الدراسة بحيث انهما أجرى دراسته في فرنسا بمؤسسة(Générale Société) 2016 اما دراستنا فتمت في الجزائر بالبنك الوطني الجزائري بـ (BNA) 2021 اختلفت أيضا في أهمية إدارة المخاطر في البنوك.

[1] - ***Romain Sublet*** *La gestion du risque de crédit bancaire sur les portefeuilles professionnels et particuliers, études de cas de société générale, mémoire de fin d'études sous la direction d'Hervé Diaz, 2016, école de commerce de Lyon*

دراسة Benali Mohamed[1]:

✓التعريف بالدراسة :

Gestion du risque bancaire : définition, mesures, gestion ; déterminant et impact sur la performance, université de Tunis étude de cas de plusieurs banques en sfagasse au Tunisie spécialité économie monétaire et bancaire mémoire de fin d'études 2012.

في هذه الدراسة حاول الباحث Benali Mohamed إبراز العلاقة بين محددات معينة لاختيار المخاطر المصرفية وأداء البنوك كما ذكر أن التحكم في المخاطر وإدارتها مهمة أساسية للمسؤولين في البنوك، من خلال طرق إدارة مختلفة، كلاسيكية أو حديثة، يمكن للمسؤولين التخفيف من هذه المخاطر وزيادة. أداء مؤسساتهم. فقد قام أولاً بمراجعة الحجج النظرية المختلفة التي تتناولها، هذه العلاقة لتطوير تسع فرضيات، ثم درس الباحث(BenaliMohamed) تجريبيا صحة هذه الافتراضات من خلال معلومات الدولةالمالية وبمساعدة استبيان تكميلي موجه إلى مختلف، البنوك في منطقة صفاقس.

ظهرت الدراسات النظرية وجود مجموعة من العوامل التي. تحديد اختيار طرق الإدارة المناسبة، من خلال التحقق من. فرضياتنا في السياق التونسي ،حيث تمكن الباحث من تحديد أساليب، الأكثر استخدامًا في القطاع المصرفي. لهذا، تم إجراء دراسة على عينة من 30 بنكًا،مما سمح لنا بمراقبة تأثير درجة تقييم المخاطر، متغيرات الحوكمة المختلفة ومتغيرات هيكل البنك.

✓نقد الدراسة:

لخص الباحث(Benali Mohamed) دراسته في إدارة المخاطر الإئتمانية و كيفية التحكم في تسيير المخاطر المصرفية كما انه اتبع المنهجية الكلاسيكية كسائر الدراسات السابقة علا عكس دراستنا التي تناولت منهجية(Imrad).

[1]-**Benali Mohamed** Gestion du risque bancaire : définition, mesures, gestion ; déterminant et impact sur la performance, université de Tunis étude de cas de plusieurs banques en sfagasse au Tunisie spécialité économie monétaire et bancaire mémoire de fin d'études 2012.

المبحث الثاني : ماهية البنك الوطني الجزائري:

المطلب الأول : نشأة البنك الوطني الجزائري:

1- نشأة البنك الوطني الجزائري:

يعتبر البنك الوطني الجزائري أحد أهم البنوك التجارية في الجزائر التي ظهرت بعد التأميم ، ويمكن تقديمه كأي بنك من البنوك التجارية ولا يمكن أن ندرك نشأة هذا البنك إلا بإستعراض تطور النظام البنكي الجزائري خلال المرحلتين الأساسيتين قبل وبعد الإصلاحات الإقتصادية بإعتباره وليد التأميم البنكي فيسنة 1966.

سنوجز المرحلتين اللتين مر بهما النظام البنكي الجزائري ومن تم نشأة البنك الوطني الجزائريوهيكله التنظيمي ونبين أهم الوظائف التي يقوم بها، ثم نقوم بعدها بدراسة لوكالة مستغانم ،تعريفها ونشأتها وهيكلها التنظيمي، مهام أهم المصالحالموجودة بها.

2- تطور النظام البنكي الجزائري[1]:

2-1- مرحلة ما قبل الإصلاحات الإقتصادية (1962-1988) :

بعد الاستقلال لم يكن هناك أكثر من 20 بنك على المستوى الوطني وقد كانت معظمها مسيرة فرنسيا فقد كان النظام المصرفي قبل التأميمات يضم:

1- البنك المركزي الجزائري(BCA):أنشأ في 1962/12/13.
2- الصندوق الجزائري للتنمية(CAD): أنشأ في1963/05/07.
3- الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط(CNEP) :أنشأ في1964/08/10.

وعملت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال على أن يكون الدينار الجزائري هو عملة الدولة الجزائرية المستقلة وكان لها ذلك في أفريل1964وإتجهت إلى تأميم جميع البنوك التجارية والأجنبية وشرائها في سنة 1966 لإقامة نظام مالي ناجح فكان أول البنوك التجارية المؤممة هو البنك الوطني الجزائري (BNA)وأنشأ في 1966/06/13 ويليه انشأ القرض الشعبي الجزائري(CPA)الذي تم إنشاءه في1966/12/19والبنك الخارجي الجزائري(BEA)و الذي تم انشاءه في1967/10/19 وتوسعت الدائرة البنكية بإنشاء بنك التنمية الريفية(BADR) في1982/03/13وبعدها أنشأ بنك التنمية المحلية(BDL) في1985/04/30.

[1]- بلغراف فدوى، موظف البنك الوطني الجزائري .

2-2 مرحلة ما بعد الإصلاحات الاقتصادية إلى يومنا هذا:

تميزت هذه المرحلة بظهور قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في1990/04/14 الذي أعاد تعريف هيكل النظام البنكي وجعل القانون المصرفي في سياق التشريع البنكي المعمول به في البلدان المعاصرة ويعتبر هذا القانون من أهم القوانين الناتجة عن الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر سنة 1988 حيث أصبحت البنوك كباقي المؤسسات التجارية تتمتع بإستقلالية في التسيير وأصبحت تمارس نشاطا تجاريا واسعا بدل أن كانت بنوك إيداع فقط حيث بدأت في التعامل بصرف العمولات وإعطاء القروض بفوائد كما أنها أصبحت خاضعة للضرائب كغيرها من المؤسسات التجارية . وقد فتح قانون النقد والقرض90-10 المجال لتوسيع النظام المصرفي بواسطة القطاع الخاص والمختلط والذي يشمل مجموعة من البنوك الخاصة والمختلطةوشركات التأمين خاصة منها بنك أعمال خاص تأسس في 1995/05/07 BANK BAMIC,UNION BANKوبنك جزائري ليبي أنشئ في 1988/06/19.

المطلب الثاني : تعريف البنك الوطني الجزائري وأهم وظائف:

سنتطرق فيما يلي إلى تعريف البنك الوطني الجزائري وهيكله التنظيمي وأهم والوظائف التي يقومبها.

1- تعريف البنك الوطني الجزائري ووظائفه:

هوبنك تجاري تأسس في 13جوان 1966 بموجب القرار رقم66-155 وهو عبارة عن شركة مساهمة برأسمال إجتماعي واحد مليار دينار جزائري وتطور رأسماله إلى أن صار يقدر بحوالي ثمانية مليار دينار جزائري وهو بنك ودائع وإستثمارات المنشآت المالية والوطنية وهو متخصص في تمويل مؤسسات القطاع الصناعي والتجاري ومن أهم وظائفه :

1- تنفيذ خطة الدولة في موضوع الإئتمان القصير والمتوسط الأجل وضمان القروض كتسهيلات الصندوق والسحب على المكشوف والتسليف على البضائع، الخصم و الإعتمادات المستندية.

2- قبلظهور بنك التنمية الريفية كان يقوم بمنح الإئتمان الزراعي للقطاع السير ذاتيا مع المساهمةفي مراقبة وحدات الإنتاج الزراعي.

3- تقديم قروض إلى المنشآت الصناعية العامة والخاصة.

4- إضافة إلى تلقي الودائع من الأشخاص ومختلف إدخاراته وتوفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها وتعتبر هذه الوظيفة عادية ورئيسية لأي بنك تجاري.

2-الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري[1]:

يعتبر التنظيم من السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البنك وهذا لأنه يحدد مسؤولية كل هيئة داخل هذا النظام ويبين دورها.

ونجد على رئاسة النظام الهيكلي للبنك الوطني الجزائري مجلس الإدارة بقيادة رئيس المدرية العامة والأمانة العامة حيث تقوم بالتنسيق بين مختلف هيئات هذا التنظيم كما يكون هذا المجلس على صلة دائمة بلجنة المساهمين في البنك والنقابة الوطنية لعمال المؤسسة. كما يظم هذا التنظيم الهيكلي خلية للمراقبة الداخلية والتدقيق حيث تتولى مراقبة جميع أعمال وحسابات البنك , والمفتشية العامة ومديرية الدراسة القانوني والمنازعات القضائية التي تختص بالشؤون القانونية والقضائية للبنك هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد مختلف التقسيمات الإدارية للبنك فنجد المديرية المركزية الجهوية التي تضم مديريات شبكات الإستغلال(D.R.E) حيث تضم هذه الأخيرة مجموع الوكالات الرئيسية، وتعد الوكالة البنية الأساسية في نظام البنك ويكون هيكله التنظيمي كالتالي:

[1]- بلغراف فدوى، موظف البنك الوطني الجزائري .

الشكل رقم (2): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري (13 ديسمبر 1996).

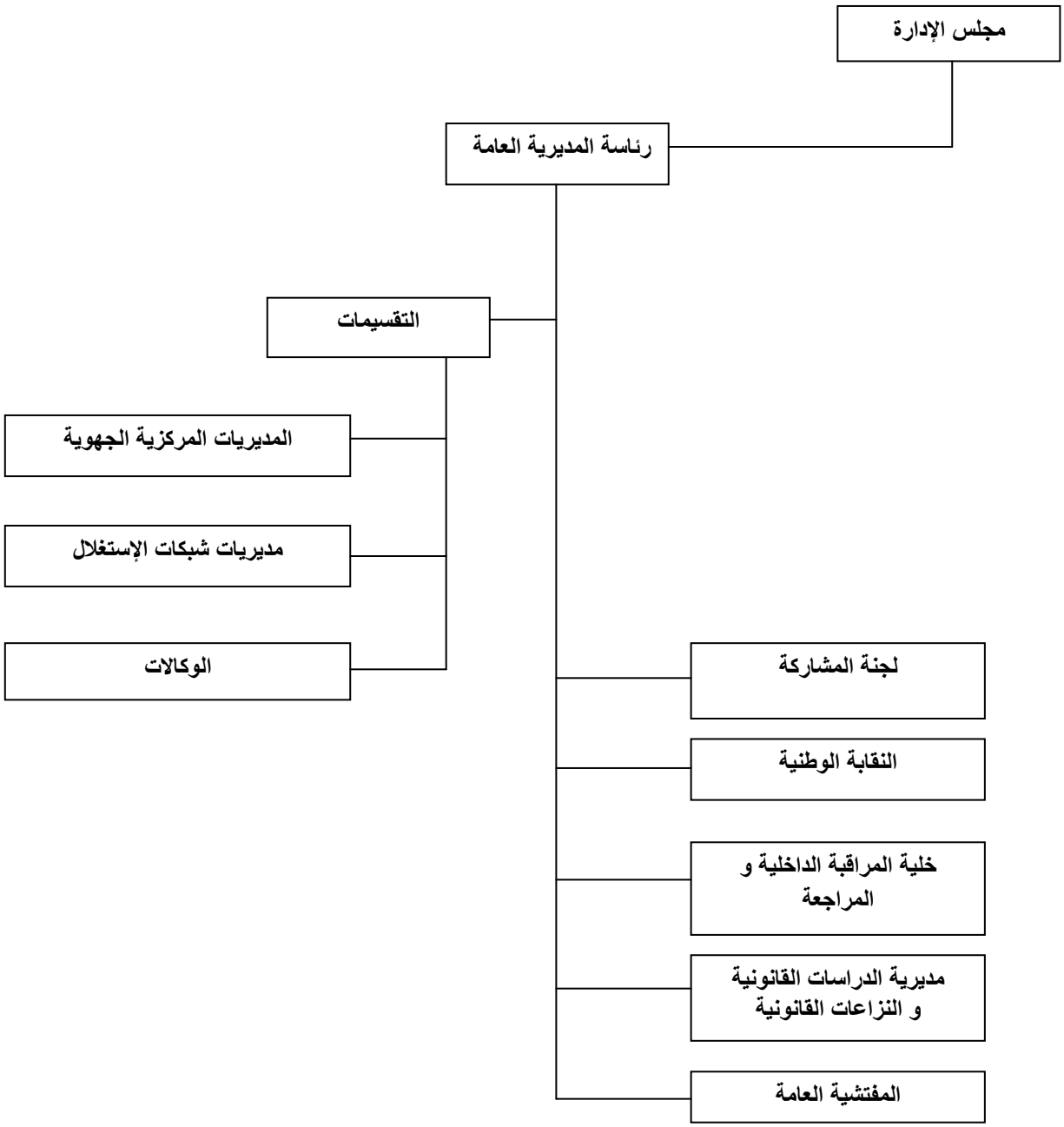

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري.

المطلب الثالث : تقديم الهيكل التنظيمي للوكالة 878بمستغانم.

يتكون الهيكل التنظيمي الوكالة كوافي وكالات الوطن مما يلى :

1-مصلحة الإدارة:

تتكون من:

1.1- المدير :

و هو المسؤول الأول على الوكالة وله مهام تتمثل في :

- السهر على تطبيق القرارات التنظيمية والقانونية على مستوى الوكالة.
- متابعة وضبط تكاليف التسيير والمحافظة على ممتلكات البنك.
- إستقبال طلبات القرض ومناقشتها ثم إتخاذ القرار بالقبول أو الرفض.
- المحافظة على سرعة المؤسسةوتطويرها.

2.1- نائب المدير :

وهو الذي ينوب عن المدير في حالة غيابه و هو مكلف بقسم الشؤون الإدارية كما يقوم بمتابعة الموظفين والعمل على التسيير والتنسيق ما بين المصالح .

2- مصلحة الأمانة الإدارية:

تقوم باستقبال والرد على جميع المراسلات إضافة على حفظ وتجميع الوثائق بمختلف أنواعها منها دفع الرواتب وفتح الحسابات.

3- مصلحة التجارة الخارجية :

تقوم بكل العمليات الخاصة بالتجارة الخارجية من صرف العملات وغيرها من الوثائق الخاصة بالتجارة الخارجية.

1.3- الوثائق المالية منها:

الفاتورة الإبتدائية(la facture Préformât) : هذه الفاتورة لها علاقة بين المشتري والبائع وعند القيام بعملية التجزئة تتطلب الوثائق التالية :

- الإسم و عنوان البائع.
- تاريخ و عنوان تلك المادة.
- الثروة المالية.
- نوعية المادة.
- الإسم و عنوان المشتري.
- تاريخ تسديد السلعة ونوعية التسديد.

- الفاتورة التجارية الرسمية:

وهي الوثائق لها علاقة بالعملية التجارية يتم التعامل بها في اليوم الذي يتم إرسال للمستورد وصل الطلب، و يتطلب إجباريا هذه الوثائق الأتية:

- الإسم و عنوان كل من البائع الأجنبي والمستورد.
- وصلات وزن تلك السلعة.
- مبلغ تلك الفاتورة وكذلك نوعية التسديد.
- نوعية السلعة.

فالفاتورة التجارية تتضمن كل المعلومات الخاصة بالوثيقة الإبتدائية إضافة إلى معلومات الفاتورة الرسمية التوقيع في الوثيقة التجارية ليس إجباريا إلا إذا تطلب ذلك في العملية الخاصة بالقرض بالوثائق.

- الفاتورة القنصلية:الفاتورة المستعملة وهي الفاتورة التجارية الخاصة بالبائع والتي تتم تحت مراقبةالقنصلية.

2.3- وثائق النقل:

- النقل البحري(Billaf landing):الموقع الجغرافي الذي تتميز به الجزائر يجعلها تتعامل إقتصاديا مع الدول الأوروبية فالتجارة الخارجية تتعامل بها عادة عن طريق النقل البحري يتم بوصل إيداع بالنسبة المدة النقل ووقت إنطلاق الباخرة.

- النقل الجوي(LTA):فإن نقل السلعة يتم عن طريق الطائرة la lettre de transport

- النقل البري:ويتم بين حدود الدول(la lettre de voiture internat) فهذه العملية تكون عن طريق السيارات.

4- مصلحة الصندوق:وتقوم ب 5 عمليات وهي:

1.4- عمليات الدفع:من إيداعات نقدية أو إيداعات الصكوك والأوراق التجارية.

2.4- عمليات السحب: من حسابات الزبون لصالحه أو لصالح شخص آخر أو من قبل البنك كالعمولات.

3.4- عمليات التحويل: أي نقل مبالغ من حساب لحساب في نفس البنك أو إلى حساب ببنك آخر.

4.4- عمليات المقاصة والمحفظة: تجري في قسم المقاصة والمحفظة بإجراء عملية المقاصة مع البنوك المحلية، وكذا تحصيل التسبيقات والأوراق التجارية والمالية لحساب الزبون ونعني المقاصة تداول أوراق الدين المتقابلة بقصد إطفائها ويجري بغرفة المقاصة ببنك الجزائر يوميا.

5.4- إعداد اليوميات والإحصائيات والمراجعة : يقوم بها قسم اليومية والمراجعة والإحصائيات من متابعة للعمليات المحاسبية للوكالة وإعداد الاحصائيات اليومية والأسبوعية والشهرية.

5- مصلحة القروض والتجارة الخارجية:هي المصلحة المكلفة بالقروض وتتكون من الأقسام التالية:

1.5- قسم القروض :تقوم بدراسة ملفات القروض بشتى أنواعها ومتابعة تنفيدها وتسديدها.

2.5-خلية الشؤون القانونية والمنازعاتو التحصيل :تقوم بإشعار أصحابها بالقروض، إضافة إلى المتابعة القضائية وتسوية حسابات الأموات والمفقودين، كما تقوم بفتح حسابات جدد للزبائن وتجميد حسابات أخرى.

3.5- المكلف بالزبائن :يقوم هذا القسم بالسهر على تنمية الوكالة والمساهمة في جلب الزبائن الجدد وبالتالي المساهمة في مواجهة المنافسة.

الشكل (3): الهيكل التنظيمي لوكالة مستغانم (BNA878).

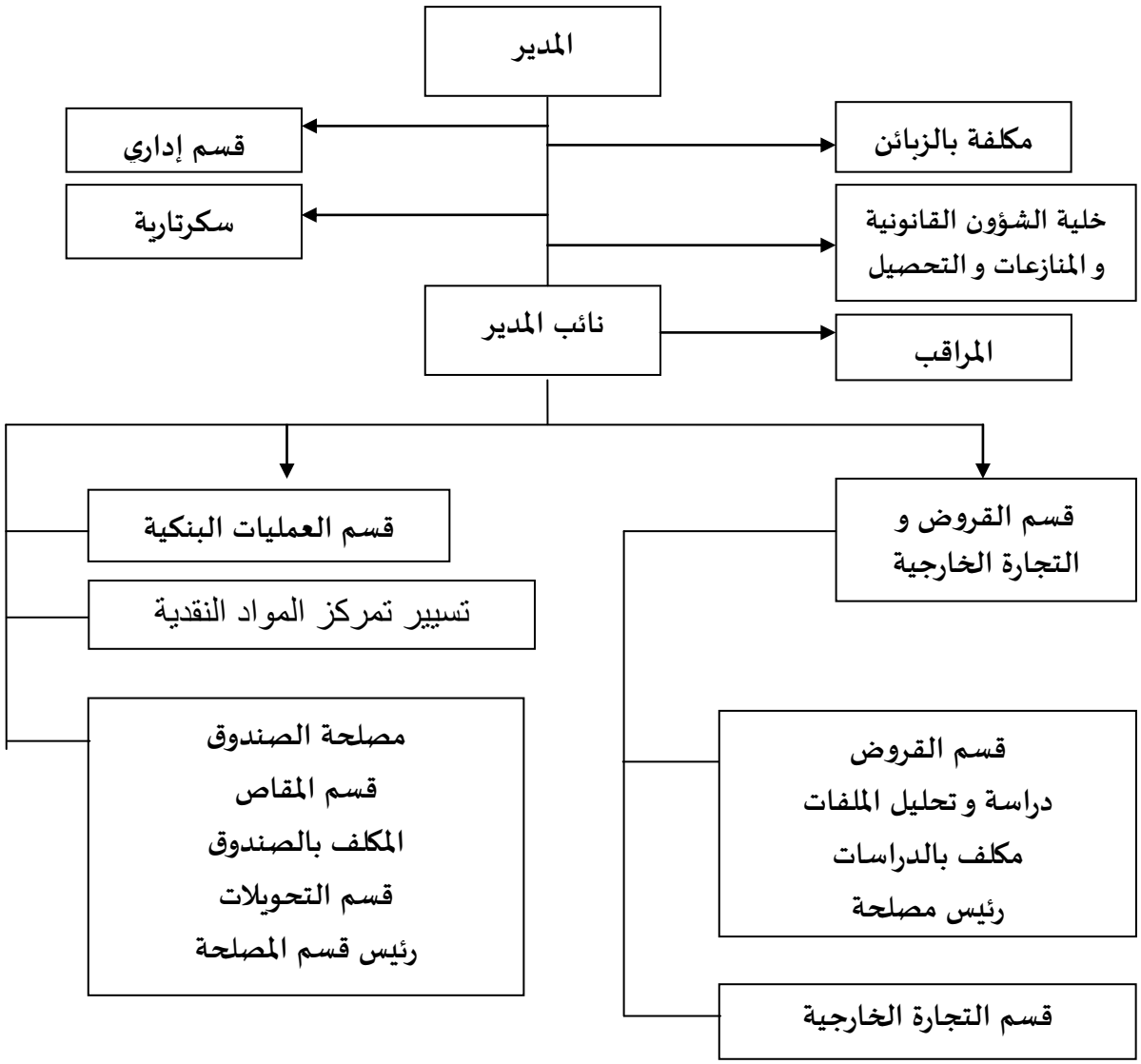

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري.

المبحث الثالث: معالجة لملف قرض إستثماري ممول من طرف بنك(BNA):

أي طلب لقرض إستثماري يتطلب دراسة معمقة مع الأخذ بعين الإعتبار و الإهتمام الأكبر بالمخاطر التي قد تلحق بالمشروع والتسديد عليه فالبنك مطالب بجمع وتحصيل أكبر عدد ممكن من الوثائق والضمانات.

المطلب الأول : الوثائق الأولية للملف:

إن أي ملفطلب يجب أن يقدم على مستوى الوكالة في ثلاثة نسخ و مكون من العناصر التالية :

1- طلب قرض إستثماري:

هذا الطلب يجب أن يحدد فيه مبلغ القرض ومدته وكذا المبلغ الذي يفرضه البنك وقيمة التمويل الذاتي يشارك به في المشروع مع الضمانات المطلوبة، ويجب أن يكون ممضي من طرف الشخص المؤهل قانونا حتى تقع عليه مسؤولية المؤسسة.

2- الوثائق الإدارية والقانونية :

- نسخة من السجل التجاري مصادق عليها.
- نسخة من القانون الخاص للأشخاص المعنويين.
- محضر للإجتماع العام للمساهمين من خلاله يتم تبيان أن المسير أو المدير العام للمؤسسة له الترخيص للإستدلال إذا كان هذا الإجراء ليس منصوص عليه في القانون.
- نسخة مصادق عليها من نشرة رسمية للإعلانات الشرعية.
- نسخة مصادق عليها لقرار منح الإمتيازات من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار.
- نسخة مصادق عليها لعقد الملكية أو الإيجار للأماكن التي تؤدي هذا النشاط.

3- الوثائق المحاسبية :

- الدراسة التقنو - إقتصادية والكاملة للمشروع تقديم المشروع، دراسة السوق، كشف الميزانيات وجدول حسابات النتائج المتوقعين خلال السنوات القادمة).
- التصريح الجبائي الإجتماعي لأقل من ثلاثة أشهر.
- في حالة طلب توسيع أو تجديد المشروع ، يرفق الملف بثلاثة ميزانيات و جدول حسابات النتائج سنوات المالية الأخيرة.
- الفاتورة الشكلية أو عقد شراء التجهيزات.
- كشف وصفي للأعمال المتعلقة بالبناء و الهندسة المدنية.
- تقرير خبرة أو وثيقة تبريرية للأعمال المنجزة والمعدات الممنوحة.
- الوثائق التقنية إذا كان مشروع بناء.

وبعد تكوين هذا الملف يقوم بتقديمه إلى الوكالة الواقعة في منطقته حيث يتسلمه منه المكلف استقبال الزبائن ويقوم هذا الأخير بتسجيل طلب هذا القرض علم مستوى سركريترية الإلتزامات و يتحصل الزبون على وصل إستلام للملف بعدها ينتقل المكلف بالدراسات إلى موقع المشروع لتسجيل الملاحظاتالتالية :

- حالة الموقع العام للمشروع.

- حالة تجهيزات الإستغلال.

- مستوى الأشغال لهذه التجهيزات.

- مستوى التخزين ومكوناتها.

وهذا من أجل وضع رأيه العام بخصوص هذا المشروع ويتأكد منه ويبدأ دراسته للملف بالإعتماد على الوثائق المقدمة ومقارنتها ما سجله من خلال الزيارة .

المطلب الثاني : دراسة مردودية المشروع والمعايير المتخذة.

إن أهم شيء بالنسبة للمكلف بدراسة ملفات القرض هو ضمان والتأكد من مردودية المشروع ومن المؤسسة علىهذاالقرض ولهذا يركز في دراسته على رقم الأعمال و جدول حسابات النتائج المتوقعين ومن خلال الوثائق المقدمة في الملف فإنه عليه القيام بدار سبة مالية وتقنية تسمح بإتخاذ القرار المناسب.

- دراسة تقنية:أن يقوم المكلف بالدراسات بتلخيص الخاصة بالدراسة التقنو-إقتصادية ليقدم منها مايلي :

* تقديم المؤسسة:حيث يوحي أن يقسم هذا التقديم إلى أربعة أجزاء ، يحتوي على كل المعلومات الضرورية.

-الجزء الأول:يشمل تقديم المؤسسة من حيث القانون والسجل التجاري الحالي أي إسم المؤسسة التجاري، حالتها القانونية، رقم السجل التجاري... إلخ..

- الجزء الثاني: يخص تقديم أعضاء الإدارة وكل المستخدمين والمساهمين.

- الجزء الثالث:يسمح بمعرفة طريقة توزيع رأس المال الجماعي على مختلف المساهمين أو الشركاء بالإضافة إلى تبيان كل ممتلكات المؤسسة القابلة للرهن من طرف البنك.

- الجزء الرابع: القرض المطلوب حيث يجب تبيان نوع القرض، المبلغ المطلوب من البنك ، قيمة التمويل الذاتي، المدة المحددة للتسديد، فترة الإعفاء... إلخ.

* تقديم المشروع :ويتم فيه تلخيص مايلي :

- تعريف المشروع:طبيعته، طبيعة المنتجات، توسيع أو تجديد... إلخ.

- مدة حياته.

- الموقع الجغرافي والمساحةوالعنوان.

- عرض تفصيلي لكل المعدات المراد الحياز عليها والمدعمة بفواتير شكلية أو وعد بالبيع.

- إعادة تقدير رقم الأعمال والقدرات الإنتاجية التي يمكن إنجازها سنويا.

- الدراسة السوقية: حيث يتم فيها توضيح وضعية المشروع من حيث المنافسة :

- من حيث طبيعة النشاط (فصلي مثال فندق على شاطئ البحر من حيث المردودية تكون فصلية).

* هل المنافسة قوية أو ضعيفة ؟

* هل السوق مناسب أو لا؟

* هل يمكن أن يكسب زبائن ؟ومن هم ؟ فئتهم الإجتماعية؟ أذواقهم؟... إلخ.

و تكون هذه الدراسة مدعمة بإتصالاتبمختلف الهيئات الإدارية للإستفسار (بلدية، ولاية، وكالة ضرائب، مديرية المنافسة والأسعار...).

توضيح المصادر المختلفة لتمويل المشروع من خلال تقديم هيكل التمويل الذي تحدد طبيعته كما يلي:

الجدول رقم (02): المصادر المختلفة لتمويل المشروع

المصدر	المبلغ(دج)	النسبة المئوية
قرض بنكي **حصص الشركة** **إحتياجات الشركة** **إحتياجات رأس المال**		
المجموع		
مجموع الأصول		

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك للبنك.

2- الدراسة المالية:

يتم في هذه الدراسة إستخراج التدفقات النقدية أو قدرة التمويل الذاتي وهذا بإستعمال جدول حسابات النتائج حيث يشكلان عاملان أساسيان في تقدير وتقييم المخاطر المرتبطة بفرض الإستثمار.

قدرة التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + مخصصات الإهتلاك

إعداد جدول تبياني لكيفية تسديد القرض على المدة المتفق عليها يظهر فيه :

- رأس المال .

- المبلغ الأصلي :الذي يعبر عن قيمة القرض المسدد في كل سنة .

- الفائدة :بتطبيق نسبة معينة من قيمة القرض .

2- مؤشرات الربحية IR: هي عبارة عن نسبة تسمح بقياس عائد المشروع المحسوب على أساس الدينار المستثمر. أي كم يكون عائد دينار واحد مستثمر.

$$\text{مؤشر الربحية IR} = \frac{\text{مجموع النفقات النقدية الحالية}}{\text{قيمة الإستثمار}}$$

إذا كان مؤشر الربحية أقل من الواحد ليسهناك مردودية.

4- معدل العائد الداخلي TRI:

هو معدل الاستحداث الذي يجعل القيمة الحالية الصافية معدومة أو بعبارة أخرى هو المعدل الذي يجعل مجموع التدفقات النقدية الحالية مادة تكلفة الاستثمار إذا كان معدل العائد الداخلي أكبر من معدل الإستحداث، فالمشروع يسمح بتغطية القرض البنكي .

المطلب الثالث : كيفية إتخاذ القرار وإجراءات منح القرض:

الفرع الأول : كيفية إتخاذ القرار:

1- الوكالة :

بعد قيام المكلف بكل الخطوات السابقة وهذا باستخدام المعايير المذكورة فإنه عليه بعد ذلك تحضير ملخص حول هذه البيانات ويرسلها مع الملف إلى لجنة القرض للوكالة التي تقوم بدورها بفحصه وإتخاذ القرار ويرسل الملف إلى مجموعة الإستغلال بالمردودية الفرعية DRE(قسم القروض)، و هذا حسب مبلغ القرض.

2-مجموع الإستغلال :

عموما على مستوى هذه المصلحة يقوم المكلف بالدراسات بنفس خطوات الوكالة زيادة على تحليل قرار الأخيرة والقرار المتخذ من طرفها، وتعطي بدورها مصلحة الإستغلال القرار، وترسل الملف إلى المديرية العامة (DG) ، بالخصوص العامة الفرعية بمنح القروض.

3-المديرية العامة :

يقوم رئيس المصلحة في هذه المديرية بإعادة دراسة الملف دراسة دقيقة جدا معتمدا على نفس المعايير ويأخذ بعين الإعتبار قرار الوكالة والوكالة ومديرية الإستغلال ويضيف لهما رأيه الخاص ويرسل إلى اللجنة المركزية للقرض التي تعقد مجلسها مرة في الأسبوع لإعطاء قرار منح القرض أو الرفض. حيث في هذه اللجنة يتم الإطلاع على القرارات السابقة والتشاور وإتخاذ القرار النهائي والإمضاء عليه، من طرف كل عضو من أعضاء اللجنة.

الفرع الثاني : إجراءات منح القرض.

قرار اللجنة المركزية للقرض: يكون إما:

1- الرفض :

ويكون عادة إما بسبب عدم كفاية الضمانات أو عدم توفر الشروط سيرة الزبون وسمعته في السوق أو لعدة أسباب أخرى ففي هذه الحالة يرفض الطالب ويعاد الملف إلى الزبون.

2- القبول :

إذا إجتمعت اللجنة على قبول طلب الزبون فانه يتحصل على وثيقة منح قرض وذلك بعد أن يقدم جميع الضمانات المطلوبة منه حيث تعرض بالضمانات وتوفير كل الشروط اللازمة هذه الوثيقة الرسمية تحمل معلومات دقيقة جدا بمثابة صك بنكي عن إسم المؤسسة، نشاطها، العنوان، رقم الحساب كما تحمل أربع جداول توضح:

- الجدول الأول (1) :يوضح طبيعة القرض، رمزه و قيمة الدينار و تاريخ الإستحقاق وكتابته بالحروف.

- الجدول الثاني (2) :يتعلق بالضمانات ، طبيعتها و رمزها و قيمتها.

-الجدول الثالث(3) :تذكير بالقروض الخارجية ، طبيعتها ، قيمتها بالدينار.

- الجدول الرابع (4) :يحدد الشروط والملاحظات.

تمضي هذه الوثيقة من طرف مدير المديرية العامة الفرعية رئيس اللجنة) مع تحديد تاريخ إتخاذ القرار، ترسل هذه الوثيقة إلى المديرية الفرعية لتسجيل القرار على مستواها وتقوم ببعثها إلى الوكالة أين يتم تقديم القرض للزبون.

المطلب الرابع: دراسة طلب القرض.

يجب أن تتوفر في كل ملف قرض مقاييس معينة، وان يمر على إجراءات لكي تتم الموافقة أو الرفض عليه من طرف لجنة البنك.

1- المقاييس المطلوبة لمنح القرض :

المشاريع التي يمكن أن تمول من طرف البنك الوطني الجزائري يجب أن تتوفر فيها المقاييس التالية:

أ- أن تكون المشاريع تابعة لقطاعات تدخل في إطار السياسة التنموية للبلاد.

ب- أن تكون المشاريع ذات قيمة مضافة عالية وخلاقة لمناصب الشغل.

ج- أن تكون المشاريع تهدف إلى تحقيق التكامل والإندماج الإقتصادي وكذا التعامل من الباطن.

2- الإجراءات اللازمة لمنح القرض :

لابد أن يكون موضوع الطلب يوافق المقاييس لمنح القرض، في هذه الحالة يقدم ملف كامل بدراسة تقنية وإقتصادية للمشروع مع الوثائق الإدارية للشركة إلى مديرية الدراسة والتنمية التي تقوم بدورها بدراسة المشروع دراسة شاملة وبعد الموافقة يرسل الملف إلى مديرية التمويل الخارجي وإمضاء الإتفاقية مع طلب القرض .

3- البطاقة التقنية للمشروع :

3-1- التعريف بالمؤسسة :

- الطبيعة القانونية : مؤسسة شخصية ذات مسؤولية محدودة EURL.
- بداية النشاط : سنتين بعد إمضاء إتفاقية القرض.
- المقر: مستغانم.

ع - وظيفة المستثمر: نقل البضائع.

3-2- دراسة المشروع :

- الدراسة البيئة :النشاط من حيث بنيته لايؤثر سلبيا على المحيط البيئي .

- الدراسة الإقتصادية :على المستوى الإجتماعى مقبول، والسوق بحاجة إلى هذا النشاط إضافة إلى ذلك يساهم في تقليص نسبة البطالة بإعتباره يخلق مناصب شغل.

التكاليف المالية للمشروع:

*** الجدول رقم (03)Structure de l'investissement.**

Rubrique	Cout	Cout Total
Frais préliminaires	95857.20	121 332.73
Cotisation fonds de garantie		25 475.53
Assurances	45857.20	45857.20
Autre frais	50000.00	50000.00
Terrains	0.00	0.00
Equipement de production	3 314 725.38	3 314 725.38
Equipements locaux	3 314 725.38	3 314 725.38
Equipements importés	0.00	0.00
Cheptel	0.00	0.00
Matériel roulant	0.00	0.00
Infrastructures	0.00	0.00
Aménagement	0.00	0.00
Outillages	0.00	0.00
Bureaux	0.00	0.00
Droit de douanes et taxes	0.00	0.00
Frais d'installation	0.00	0.00
Frais de transport	0.00	0.00
Montage et essai	0.00	0.00
Fond de roulement	30 000.00	30 000.00
Total	**3 440 528.58**	**3 466 058.11**

المصدر:وثائق من طرف البنك الوطني الجزائري.

***الجدول رقم (04)Structure de l'investissement**

Rubrique	Taux participation	Montant
Apport personnel	10 %	346 605.81
Numéraires	0	0.00
Nature	0	0.00
Prêt ANSEJ	20 %	693 211.62
Crédit bancaire	70 %	2 426240.67
Total	**100 %**	**3 466 058.11**

المصدر:وثائق من طرف البنك الوطني الجزائري.

إهتلاكات القروض البنكية:

الجدول رقم(05)Tableau d'amortissement de crédit bancaire

Rubrique	Année 1	Année 2	Année 3	Année 4	Année 5
Principal	485 248.13	485 248.13	485 248.13	485 248.13	485 248.13
Reste à rembourser	2 426 240.67	1 940 992.54	1 455 744.40	970 496.27	485 248.13
Intérêt bancaire	157 705.64	126 164.52	94 623.39	63 082.26	31 540.13
Intérêt bancaire bonifiés	78 852.82	63 082.26	47 311.69	31 541.13	15770.56
Intérêts à payer	78 852.82	63 082.26	47 311.69	31 541.13	15770.13
Total cotisation au FG	**8491.84**	**6793.47**	**5095.11**	**3396.74**	**1698.37**

Montant du crédit	2 426 240.67
Durée du crédit	5
Taux de crédit bancaire	6.50 %
Taux de bonification	50 %

المصدر:وثائق من طرف البنك الوطني الجزائري.

الحوصلة الإفتتاحية:

الجدول رقم (06)Biland'ouverture

Actif	Montant	Passif	Montant
2- investissement		1-Fond propre	346 605.81
Frais préliminaires	121 332.73		
Equipement de production	3 314 725.38		
Materiel roulant	0.00		
Aménagement	0.00		
Autres	**0.00**		
4- Créances			
caisse	**30 000.00**		
			2 426 240.67
			693 211.62
Total	**3 466 058.11**	**Total**	3 466 058.11

المصدر:وثائق من طرف البنك الوطني الجزائري.

الحسابات و النتائج المتوقعة:

Tableau des comptes et résultats prévisionels(07)جدول رقم

Rubrique	ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3	ANNEE 4	ANNEE 5
Ventes marchandises					
Marchandises Consommées					
Marge brute	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Production vendue	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Prestations fournies	2 121 600,00	2 227 680,00	2 339 064,00	2 456 017,20	2 578 818,06
Matiér et fournitures consom	636 480,00	668 304,00	701 719,20	736 805,16	773 645,42
Services	90 000,00	96 000,00	100 000,00	104 000,00	108 000,00
Transport	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Loyers charges locatives	60 000,00	62 000,00	64 000,00	66 000,00	68 000,00
Entretien et réparation	20 000,00	22 000,00	24 000,00	26 000,00	28 000,00
Autre services	10 000,00	12 000,00	12 000,00	12 000,00	12 000,00
Valeur ajoutée	1 395 120,00	1 463 376,00	1 537 344,80	1 615 212,04	1 697 172,64
Frais de personnel	204 000,00	208 080,00	212 241,60	216 486,43	220 816,16
Frais divers	121 332,73	120 549,38	119 910,86	119 412,05	119 048,11
Assurances	45 857,20	43 564,34	41 386,12	39 316,82	37 350,98
Autre frais	75 475,53	76 985,04	78 524,74	80 095,23	81 697,14
Impôts et taxes	44 472,00	46 634,40	48 903,70	51 285,21	53 784,52
Versement forfaitaire	2 040,00	2 080,80	2 122,42	2 164,86	2 208,16
TAP	42 432,00	44 553,60	46 781,28	49 120,34	51 576,36
Droit de douanes	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Autre impôts et taxes	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Frais financiers	78 852,82	63 082,26	47 311,69	31 541,13	15 770,56
Amortissement	355 739,08	355 739,08	355 739,08	355 739,08	355 739,08
Charges d'exploitation	804 396,63	794 085,12	784 106,93	774 463,90	765 158,45
RBE	590 723,37	669 290,88	753 237,87	840 748,14	932 014,20
IBS	177 217,01	200 787,26	225 971,36	252 224,44	279 604,26
R.net d'exploitation	413 506,36	468 503,62	527 266,51	588 523,70	652 409,94
Cash flow net	769 245,44	824 242,70	883 005,59	944 262,78	1 008 149,02
Cash flow cumulés	769 245,44	1 593 488,14	2 476 493,73	3 420 756,51	4 428 905,53
Cash flow actualisés	712 264,30	706 655,26	700 958,31	694 061,33	686 129,28
Montant défiscalisation	221 689,01	247 421,66	274 875,06		
Total défiscalisation	743 985,73				
VAN	34 010,38				

المصدر:وثائق من طرف البنك الوطني الجزائري.

يقوم البنك بواسطة مجلس الإدارة وخبراء الإئتمان، بأعداد سياسة إقراضية ملائمة على ضوء الموارد المالية المتاحة ، ويقدمها مكتوبة للعاملين في هذا المجال لكي توضح لهم جميع القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض بالاضافة إلى ضوابط منها وتحصلها، وبذلك تتم عملية منح القروض إستنادا للتعليمات المسيطرة في السياسة الإقراضية، بحيث تتم عملية دراسة طلبات القروض دراسة واقية والتي تساهم في التقليل من مخاطر عدم السداد، وتضمن استرجاع مستحقات البنك وزيادة أرباحه وتسمح له بالمحافظة على مكانته في السوق.

- إختبار الفرضيات:

بعد دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتي تعتبر كإجابة عن الأسئلة المقترحة في مقدمة الدراسة.

- كل بنك يعتمد على سياسة إقراضية محددة والتي تتماشى مع أهدافه ومجال تخصصه وهيكله التنظيمي وحجم رأسماله، والتي تسمح له بالتحكم في العملية الإقراضية بمراحلها المختلفةبحيث يوجهها للعاملين في مجال القروض لكي توضح لهم كل القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض بالإضافة إلى ضوابط منحها وتحصلها، وبذلك فهي تشكل الخطوط العريضة الواجب إتباعها الاستخدام أموال البنك التي يحصل عليها من المودعين وأصحاب رأسمال، والتي يتم من خلالها تحقيق أهدافه وخدمة البيئة التي يعمل فيها.

-يتم إصدار قرار الموافقة على منح القروض وهذا بعد الدراسة التي يقوم بها البنك والتي تشمل النقاط التالية:

• التأكد من السمعة الجيدة للمقترض لدى مركزية المخاطر.

• التقييم العلمي والموضوعي لقدراته على تسديد قيمة القرض في الأوقات المحددة.

• التحقق من قيمة وسلامة الضمانات المقدمة - يستند البنك عند ممارسته لنشاطه والمتمثلخاصة في منح القروض على المخاطرة والتي لا يمكن إلغائها نهائيا ، ولكن يمكن التخفيف من حدتها والتقليل من أثرها السلبي وذلك عن طريق الدراسة الجيدة لملفات طلبات القروض واحترام النظم الاحترازية التي تضعها السلطات النقديةالتي تضعها السلطات النقدية والمتابعة المستمرةالنشاط المقترض.

خلاصة:

بعد التطرق إلى بعض الدراسات السابقة تبين ان دراستنا تميزت عن الدراسات السابقة في بعض النقاط حيث ان دراستنا حديثة و إهتمت بتناول أكثر من نوع للمخاطر المالية و الإلمام بجميع ما يحيط بها كما على عكس الدراسات السابقة كما اننا عرضنا اغلب الأساليب و الطرق الممكنة والمختلفة لتقييم المخاطر و مواجهتها... الخ

بعد الدراسة الميدانية لكيفية إدارة مخاطر الإئتمان والتي أجريناها في الوكالة رقم 878 البنك الوطني الجزائري يتبين لنا أن هذه الوكالة تتعرض في ممارسة نشاطها البنكي إلى مخاطر الإئتمان بدرجة كبيرة وذلك لتعاملها مع عدة زبائن وقطاعات مختلفة.

ووجدنا أن الوكالة محل الدراسة تقوم بمواجهة مخاطر الإئتمان وفقا لأساليب مختلفة وتتمثل في تنويع إستثمارات ودائعها، الضمانات التأمين...الخ، حيث تركز الوكالة على ما سبق وبالأخص التأمين والضمانات، كما تقوم بدراسة شخصية العميل و المشروع المقترح لتمويله، وهذا سيحقق من نسبة تعرضها لتلك المخاطر.

وفي حالة تعثر العميل في دفع مستحقاتها المالية تقوم بإجراءات علاجية والي تتمثل في إجراءات ودية كالاتصال الهاتفي الاستدعاءات والاعذارات، وكآخر خطوة يتم التعامل مع العميل المتعثر عن طريق محضر قضائي للمتابعة القضائية.

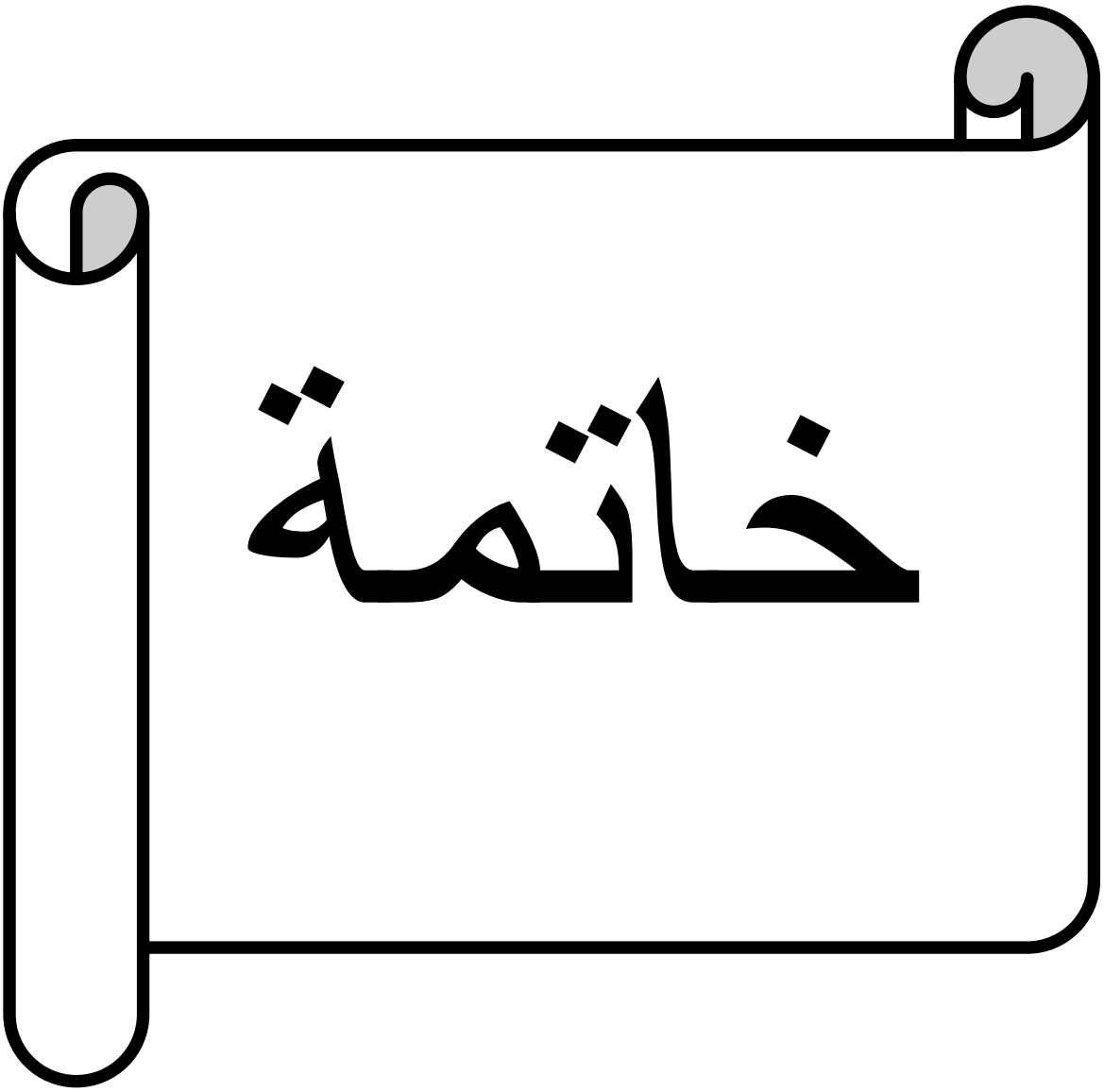
خاتمة

تؤدي البنوك التجارية دورا هاما في عمليات التمويل والتنمية الاقتصادية من خلال توفير الأموال اللازمة ويتم تحقيق المزيد من الأرباح الهدف الأساسي لإدارة أي بنك والذي يرتبط أساسا بالتوظيف المستقبلي لأمواله مختلف أشكالها ولن تعتر من أخطر الوظائف التي تمارسها كون تلك الأموال التي تمنحها ليست ملكا لها بل هي أموال المودعين لديها، يقوم البنك باعداد سياسية إقراضية ملائمة باعتبارها المرشد الذي يعتمد عليه البنك عند تعامله مع القروض، بحيث تتم عملية دراسة طلبات القروض دراسة جيدة لكي تساهم في التقليل من مخاطر عدم السداد وتضمن استرجاع مستحقات البنك و حدث مخاطر القرض لأسباب مرتبطة بالبيئة العامة المحيطة بالمقترض والتي يصعب التحكم أو أسباب متعلقة بالمقترض نفسه كعدم وجود النية لديه لتسديد ما عليه من ديون بالإضافة الى الأسباب الناتجة عن البلد الذي يمارس فيه المقترض نشاطه أي ما يعرف بخطر البلد إذ نجد البنك يسعى جاهد للتنبؤ بمخاطر القرض قبل حدوثها وذلك من خلال تقديرها وتقييمها بطرق مختلفة كطريقة النسب المالية و طريقة التنقيط بالإضافة لطريقة مؤشر الخطر ونظرية قيمة المؤسسة للتنبؤ بخطر عدم السداد الناتجة عن البلد الذي يمارس فيه المقترض نشاطه و بالرغم من مختلف الإجراءات المتبعة في التقليل من المخاطر الإئتمانية منها احترام القواعد الإحترازية و إجراءات رقابة سواء الداخلية منها التي يسهر البنك على تطبيقها و الرقابة الخارجية التي يقوم بها البنك المركزي لمراقبة مدى احترام البنك و تطبيقه للقوانين و الأنظمة البنكية المقررة كما يلجأ البنك لأحد الضمانات الكافية فالأوضاع المتغيرة باستمرار تفرض على البنوك عدم الإقتناع بالثقة فقط كأساس لمنح القرض لكي تبقى دائما عملية التسيير العلاجي لخطر القرض ضرورة لأن إمكانية وقوع الخطر واردة في أية لحظة.

أما فيما يخص الدراسة التطبيقية فقمنا بها في البنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم رقم (878) إختيار الفرضيات الصحيحة:

- **الفرضية الأولى:** يتم اتخاذ القرار الائتمان بناءا على جملة من المعايير وتشمل شخصية العميل وقدرته على الثبات حجم القروض التي يمكن للبنك منحها وهي مقيدة بالحد الأدن لنسبة كفاية رأس المال.
- **الفرضية الثانية:** خاطئة إذ تعتمد البنوك في تسييرها للمخاطر على ثلاثة أساليب والمتمثلة في الأسلوب الاستعلامي بالاستفسار عن سمعة العميل، الأسلوب الوقائي ويضم التنويع، تغطية المخاطر عن طريق الضمانات و أخيرا الأسلوب العلاجي عن طريق معالجة ومتابعة حالات التعثر.
- **الفرضية الثالثة:** صحيحة فعدم استخدام التحليل المالي في البنوك التجارية ينتج عنها عدة مشاكل وأكبرها صعوبة اتخاذ القرار لأن التحليل المالي يبن بشكل جيد المركز المالي للزبون.

النتائج و الإقتراحات:

1- النتائج:

أما فيما يخص الدراسة التطبيقية فقد توصلنا إلى تسجيل جملة من النتائج تأسيسا على تم ملاحظتها على مستوى البنك في تعاملاته مع القروض، والتي نوجزها فيما يلي:

1- الفترة التي يستغرقها البنك لدراسة ملفات طلبات القروض طويلة. وللإجابة على يستغرق مدة أطول.

2- ضعف التنظيم الداخلي للبنك, وهذا من خلال عدم التحديد الدقيق لمهام ووظائف كل متدخل في عملية تسيير خطر القرض, وهذا ما يؤثر سلبا على مردودية ونشاط البنك.

3- ضعف النظام المعلوماتي الذي يعتمد عليه البنك في الحصول على المعلومات المتعلقة بزبائنه, والتي السمح له بإصدار القرارات السليمة لمنح القرض , والكشف المبكر عن حالات عدم الدفع الممكنة.

4- عملية تكوين المؤونات لتغطية المخاطر المحتملة ضعيفة وفي بعض الحالات منعدمة , هذا ما يعني إهمال البنك لضرورة تغطية المخاطر.

5- نقص الكفاءات بالبنك مما يساهم بدرجة كبيرة في دراسة ملفات طلبات القروض دراسة غير مجدية والتي تؤدي إلى توزيع القروض بطريقة عشوائية تمس بمصالح البنك.

2- الإقتراحات:

حرصا منا لتدعيم وتحسين دور البنوك العمومية الجزائرية في أداء مهمتها على أحسن وجه, نقترح التوصيات التالية والتي نراها جديرة بأن تستجيب لموضوع بحثنا والتي نوجزها فيما يلي:

1- ضرورة تزويد البنوك العمومية بإطارات ذات تكوين وكفاءات عالية، مع محاولة رفع وترقية مستويات مستخدميها بواسطة برامج تدريبية مستمرة، وهذا لكي تتمكن من دراسة ملفات 142 طلبات القروض دراسة واقية والتي تقلل من مخاطر عدم السداد، بالإضافة إلى مواجهة المنافسة الشديدة من طرف البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية

2- العمل على تدنية المخاطر المحتملة إلى أقصى حد ممكن , من خلال العمل على تشخيص كامل ودقيق لحالة المؤسسة طالبة القرض , وهذا بمعرفة وضعيتها المالية والتنبؤ بصحتها قبل إتخاذ أي قرار يقضي بمنح القرض , بالإضافة إلى ضرورة القيام بجمع شامل للمعلومات التقنية والإقتصادية وعدم الاقتصار على التحليل المالي للمؤسسة أو المشروع فقط ، بل الحرص كذلك على دراسة مدى كفاءة إدارة المؤسسة والقائمين عليها في إتخاذ القرارات الإنتاجية و التسويقية السليمة، بالإضافة إلى دراسة الحصة السوقية لمنتجاتها و مدى تطورها و نموها و كذلك دورة حياتها.

3-إدراج التقنيات الحديثة في مختلف النشاطات البنكية كوضع نظام المقاصة الا المراقبة التسيير في البنك وتسيير المخاطر ، فهذا يؤدي لا محالة إلى تحسين التحكم في خطر القرص.

4- عدم الإعتماد الكلي على الطريقة الكلاسيكية في تقييم وتحليل المخاطر الإستثمارية، فلا بد من ضرورة إدخال طرق جديدة مساعدة لإتخاذ القرار في اقصر والتي تكون خالية من أي تحيز شخصي تجاه المؤسسة طالبة القرض (القرض التنقيطي).

5- يجب على البنوك العمومية أن تتبع عملية تكوين المؤونات وفقا للمخطط المحاسبي ال الخاصة بتحديد النظم الإحترازية، والتي تسمح لها بتشكيل مؤونات مختلفة، وللتعليمة رقم 74 باخ المخاطر المرتبطة بالقروض الممنوحة.

6- تفعيل وزيادة دور هيئات الرقابة التي يضمها البنك المركزي ، لا سيما مركزية المخاطر و عوارض الدفع التي تساهم بدرجة كبيرة في تزويد البنوك والمؤسسات المالية بكل المعلومات اللازمة والتي تسمح لها بالتقليل من مخاطر عدم السداد.

7- ضرورة تحديث التنظيم الداخلي للبنك، وهذا بتحديد صلاحيات ومسؤوليات كل متدخل في عمليات تسيير خطر القرض، الشيء الذي يسمح لها بتسيير أفضل لخطر القرض والمحافظة على حقوق البنك.

8- وجوب إدخال نظام معلوماتي متطور والذي يساهم في توفير المعلومات اللازمة حول طالبي القرض، يسمح بالمتابعة المستمرة للقروض الممنوحة و اتخاذ الإجراءات الملائمة لكل حالات عدم الدفع الممكنة.

قائمة

المراجع

❖ الكتب و المؤلفات:

1- عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة و عمليات إدارتها ،دار الجامعة الإسكندرية ،مصر ،2000.

2- شاكر قزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 2000.

3- توماس ماير و جيمس دو سينيري و روبرت ز. ألبير ،النقود و البنوك و الاقتصاد ، ترجمة د.السيد أحمد عبد الخالق و مراجعة د. أحمد بديع بليح ، دار المريخ ، مصر، 2002.

4- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر ط3 2004.

5- محمد ناظم نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية. دار النشر القاهرة الإسكندرية.

6- د بوعشة مبارك, إدارة المخاطر البنكية مع إشارة خاصة للجزائر من إعداد المركز الجامعي العربي بن مهيدي أم البواقي الجزائر.

7- دكتور منير إبراهيم هندي - إدارة البنوك التجارية. مدخل اتخاذ القرار - دار النشر القاهرة 1996

8- عبد الغفار حنفي- إدارة المنشئات المتخصصة، إدارة البنوك الدار الجامعية ، دار النشر القاهرة.

9- زياد سليم رمضان محفوظ أحمد جودة - إدارة البنوك- دار النشر الأردن 1996. الطبعة الثانية

10-مراد قطوش- البنك في مواجهة أخطار القرض - دار النشر الجزائر. 1997.

11- د. أحمد زهير شامية، النقود و المصارف، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ص 202

12- زيان سليم رمضان، محفوظ احمد جودة، إدارة المخاطر الإئتمانية، ط1996، دار المسيرة و صفاء للنشر والتوزيع، عمان ص 10.

13- علي بو عبد الله، وقف الإدارة المصرفية، دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم المالية.

14- شامية، النقود و المصارف، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،ص 202

15- زيان سليم رمضان، محفوظ احمد جودة، إدارة المخاطر الإئتمانية، ط1996،دار المسيرة و صفاء للنشر والتوزيع، عمان ص 10.

❖ **الأطروحات والمذكرات:**

1- رافه محمد لمين، القروض البنكية في الجزائر و طرق تسيير المخاطر المرفقة لها ،دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية البدر وكالة البويرة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نفود و مالية، جامعة أكلي محند اولحاج ، البويرة.

2- محمد باجي و منور حلال إدارة مخاطر القروض البنكية ،حالة القرض الشعبي الجزائري،، و هي مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر اكاديمي في قسم العلوم المالية و المحاسبة، تخصص محاسبة و تدقيق، جامعة الجيلالي بونعامة، بخميس مليانة، 2017.

3- زايدي صبرينة، إدارة و تسيير مخاطر القروض البنكية ،حالة القرض الشعبي الجزائري، و هي مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة، 2015.

4- سمية بن عمر إدارة مخاطر القروض البنكية باستعمال طريقة التنقيط دراسة حالة البنك الوطني الجزائري بنا. ، و هي مذكرة لنيل شهادة الماستر اكاديمي في قسم العلوم الاقتصادية تخصص مالية و بنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2015 scoring.

5- بريك حيزية و بن عمارة نوال، أساليب قياس المخاطر المالية في البنوك، دراسة تطبيقية للبنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد نقدي و مالي، جامعة قاصدي مرباح 2011.

6- محمد داود عثمان، أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك، دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية، أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه الفلسفة، في العلوم المالية تخصص مصارف لكلية العلوم المالية و المصرفية ،أكاديمية عربية للعلوم المالية و المصرفية 2008.

7- لعروسي قرين زهرة و بوقرة رابح،دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر في البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية البدر وكالة البليدة و هي مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم المالية تخصص محاسبة و مالية جامعة المسيلة 2007.

علي بو عبد الله، وقف الإدارة المصرفية، دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية، مذكرة مقدمة. لنيل شهادة الماجستير في علوم.

8- صادي خديجة، محاولة تقنية الشبكات العصبية الاصطناعية لتسيير خطر عدم تسديد القرض، رسالة ماجستير غير منشورة، فرع تسيير ، كلية علوم اقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر.

9- محمد داود عثمان، أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك تحت إشراف أ.د. خالد أمين عبد الله أطروحة دكتوراه تخصص مصارف ،2008 ، جامعة الأردن.

10-علي بو عبد الله، وقف الإدارة المصرفية، دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم المالية.

11-خلادي سهام- زيادة نادية، مذكرة التخرج لنيل شهادة الليسانس فرع مالية "مخاطرة البنكية"جامعة دالي إبراهيم. 2004-2005.

❖ المراجع باللغات الأجنبية:

1- ***Romain Sublet*** *La gestion du risque de crédit bancaire sur les portefeuilles professionnels et particuliers, études de cas de société générale, mémoire de fin d'études sous la direction d'Hervé Diaz, 2016, école de commerce de Lyon*

2- **Benali Mohamed** Gestion du risque bancaire : définition, mesures, gestion déterminant et impact sur la performance, université de Tunis étude de cas de plusieurs banques en sfagasse au Tunisie spécialité économie monétaire et bancaire mémoire de fin d'études 2012.

❖ المواقع الإلكترونية:

1- www.asmarya.edu.ly/main/master.htm

2- www.asmarya.edu.ly/main/

3- iefpedia.com ..2009

الملاحق

ملحق رقم 01: ورقة الإلتزام

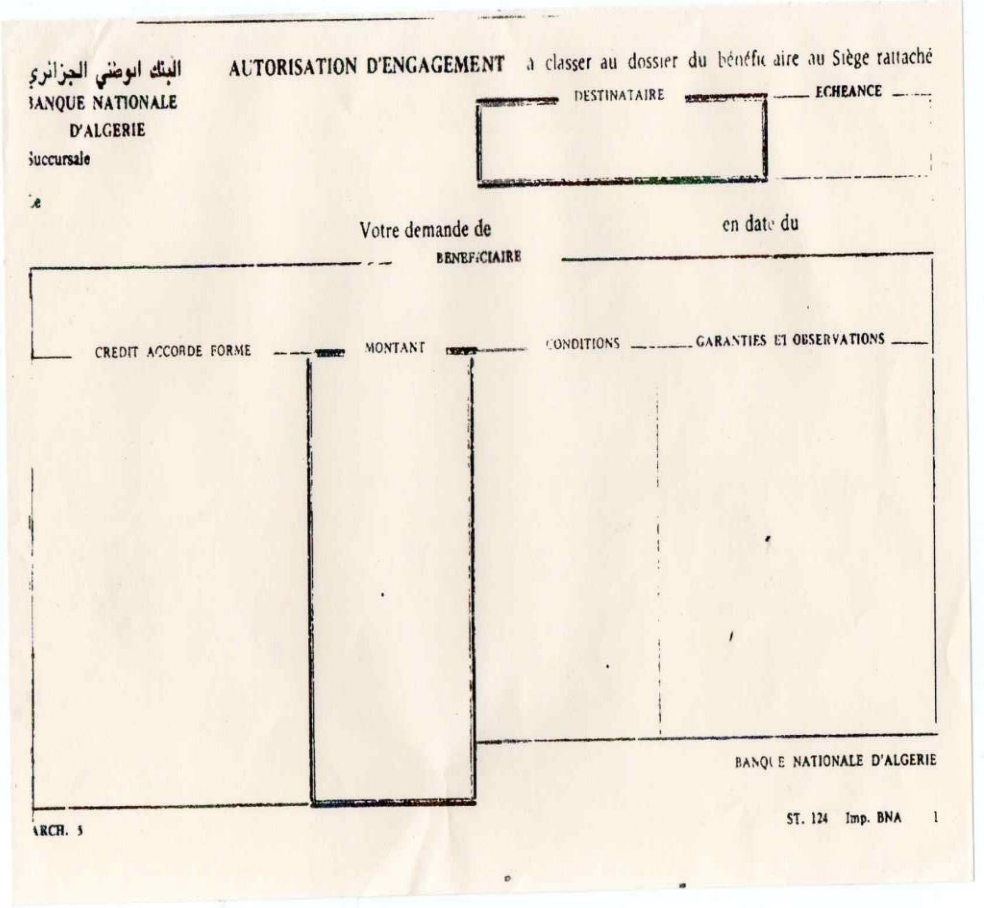

البنك الوطني الجزائري
BANQUE NATIONALE
D'ALGERIE
Succursale

AUTORISATION D'ENGAGEMENT à classer au dossier du bénéficiaire au Siège rattaché

DESTINATAIRE — ECHEANCE

Votre demande de — en date du

BENEFICIAIRE

CREDIT ACCORDE FORME — MONTANT — CONDITIONS — GARANTIES ET OBSERVATIONS

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

ARCH. 5 — ST. 124 Imp. BNA 1

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم 878

ملحق رقم 02: ورقة تفصيل النقود

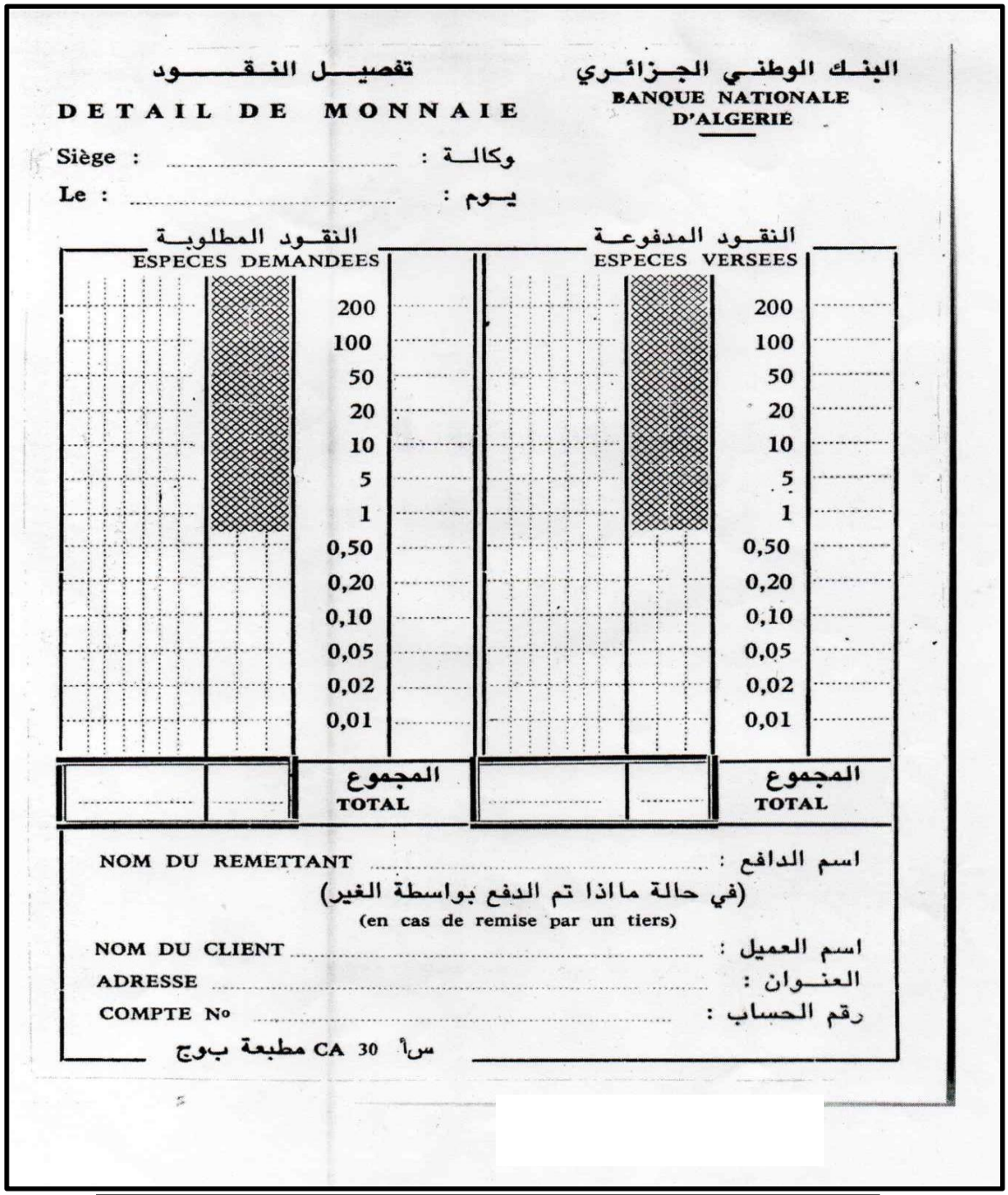

البنـك الوطنـي الجـزائـري
BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

تفصيـل النـقـود
DETAIL DE MONNAIE

Siège : ..... : وكالـة

Le : ..... : يـوم

النقـود المطلوبـة ESPECES DEMANDEES			النقـود المدفوعـة ESPECES VERSEES		
		200			200
		100			100
		50			50
		20			20
		10			10
		5			5
		1			1
		0,50			0,50
		0,20			0,20
		0,10			0,10
		0,05			0,05
		0,02			0,02
		0,01			0,01
.....	.....	المجموع TOTAL	.....	.....	المجموع TOTAL

NOM DU REMETTANT ..... اسم الدافع :

(في حالة ماإذا تم الدفع بواسطة الغير)

(en cas de remise par un tiers)

NOM DU CLIENT ..... اسم العميل :

ADRESSE ..... العنـوان :

COMPTE N° ..... رقم الحساب :

س أ 30 CA مطبعة بوج

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم 878

ملحق رقم 03: ورقة التقييم (ST 44

ب و ج
BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

Succursale

Date de l'Entrée en Relations
Date de la Demande Initiale
Siège

DESTINATAIRE

DEMANDE D'AUTORISATION
RENOUVELLEMENT · AUGMENTATION – DIMINUTION
DE CREDIT

Nom ou raison sociale
et forme de la Société et capital
Activité professionnelle
Domicile
N° d'immatriculation ou RC

N° DU COMPTE
INDICE D'ACTIVITE
MATRICULE SCAR

Formes de crédits	Autorisations en cours		Autorisations demandées		Utilisations au .....
	Montants	Echéances	Montants	Echéances	

INTERETS	ESCOMPTE	COMMISSIONS
Tarif N°	Taux d'escompte	— sur Avals
Intérêts Créditeurs		— sur Cautions
Intérêts Débiteurs		

GARANTIES FOURNIES PAR LE CLIENT OU PAR DES TIERS

QUANTITE	Nature des Garanties ou Désignation des Titres	COURS	MONTANT

RECAPITULATION DE LA SITUATION IMMOBILIERE DU CLIENT

DATES DES RELEVES		ENUMERATION SUCCINTE DES IMMEUBLES	DATE DE L'ESTIMATION	ESTIMATION DES IMMEUBLES	MONTANT DES HYPOTHEQUES	ECHEANCE
CADASTX	HYPOTH.					

ARCH. 5

ST 44 - Imp. BNA

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم 878

ملحق رقم 04:تابع ورقة التقييم (ST 44)

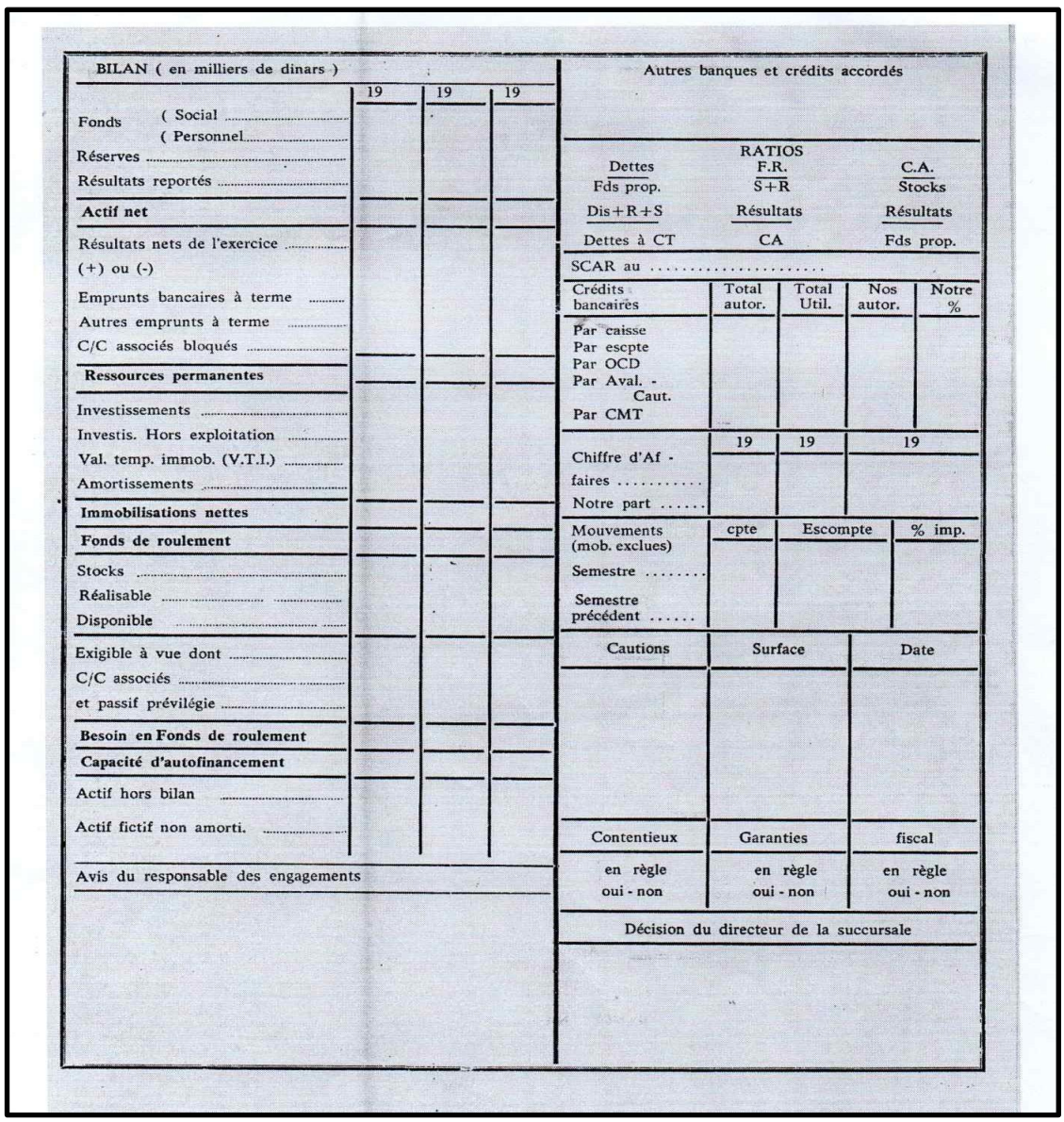

BILAN (en milliers de dinars)	19	19	19
Fonds (Social			
(Personnel			
Réserves			
Résultats reportés			
Actif net			
Résultats nets de l'exercice (+) ou (-)			
Emprunts bancaires à terme			
Autres emprunts à terme			
C/C associés bloqués			
Ressources permanentes			
Investissements			
Investis. Hors exploitation			
Val. temp. immob. (V.T.I.)			
Amortissements			
Immobilisations nettes			
Fonds de roulement			
Stocks			
Réalisable			
Disponible			
Exigible à vue dont			
C/C associés			
et passif prévilégie			
Besoin en Fonds de roulement			
Capacité d'autofinancement			
Actif hors bilan			
Actif fictif non amorti.			

Avis du responsable des engagements

Autres banques et crédits accordés

RATIOS

Dettes / Fds prop.	F.R. / S+R	C.A. / Stocks
Dis+R+S / Dettes à CT	Résultats / CA	Résultats / Fds prop.

SCAR au .....

Crédits bancaires	Total autor.	Total Util.	Nos autor.	Notre %
Par caisse				
Par escpte				
Par OCD				
Par Aval. - Caut.				
Par CMT				

	19	19	19
Chiffre d'Affaires			
Notre part			

Mouvements (mob. exclues)	cpte	Escompte	% imp.
Semestre			
Semestre précédent			

Cautions	Surface	Date

Contentieux	Garanties	fiscal
en règle oui - non	en règle oui - non	en règle oui - non

Décision du directeur de la succursale

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم

ملحق رقم 05 ورقة حركة الحساب

MOUVEMENT DU COMPTE (en milliers de dinars)

MOUVEMENT DU COMPTE		MOIS	POSITIONS EXTREMES						DUREE DES PERIODES Créditrices	OBSERVATIONS
DEBIT	CREDIT		DATE	D/C	MINIMUM	DATE	D/C	MAXIMUM		

MOUVEMENT D'ESCOMPTE (en milliers de dinars)

Année	Montant cumulé des remises	Risques en cours au	Appréciation du papier
20 20 20			Montant Qualité Longueur % impayés

MOUVEMENT D'AVALS ET D'OBLIGATIONS CAUTIONNEES

Trimestre	Utilisation cumulée du trimestre		en cours		
	Aval	O.C.	échéance	Aval	O.C.

Exposé de l'affaire

1°) Indiquer éventuellement les modifications juridiques survenues dans la situation de l'affaire.
2°) S'il s'agit d'une première demande l'exposé doit énumérer :
- les membres du Conseil d'administration ou les principaux dirigeants
- les renseignements recueillis auprès de 3 sources d'information

3°) Se conformer au cavenas type de la demande de crédit (cf. circulaire n° 339) en respectant la disposition des titres suivants :
- origine de l'affaire
- Administration et modifications éventuelles
- objet du crédit
- moyens
- bilan
- activité
- Besoins et issue des crédits

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم 878

ملحق رقم 06:ورقة مخطط الأعمال مرحلة الإنشاء

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère du Travail, de l'Emploi et de la Sécurité Sociale
وزارة العمل و التشغيل والضمان الاجتماعي

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
ANSEJ

PLAN D'AFFAIRES PHASE CREATION

DATE D'ETABLISSEMENT DU PLAN D'AFFAIRE	30/06/2011				
ANTENNE DE :	RELIZANE		ANNEXE DE:	RELIZANE	
N° DOSSIER (sieje3)			DATE DE DEPOT DU DOSSIER		
INTITULE DU PROJET :	TRANSPORT SUR TOUTES DISTANCES DE MARCHANDISES				
CODE DE L'ACTIVITE :	0	NOM/RAISON SOCIALE			
FORME JURIDIQUE:	PERSONNE PHYSIQUE				
SECTEUR D'ACTIVITE :	TRANSPORT (M)				
SECTEUR PRIORITAIRE	NON	ZONE PRIORITAIRE	NON	TYPE DE FINANCEMENT	TRIANGULAIRE

Prénom et nom de l'accompagnateur: CHENNOUA HADJIRA

المص المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم 878

ملحق رقم 07: ورقة الحجز

03-022Formulaire de SAISIE

DOSSIER

N° DU DOSSIER		Date dépôt			
Date etablissement du plan d'affaires		ANTENNE DE :	RELIZANE	ANNEXE DE:	RELIZANE

ENTREPRISE

Nom/Raison social M-E					
Intitule du projet	TRANSPORT SUR TOUTES DISTANCES DE MARCHANDISES		CODE ACTIVITE		
Forme	PERSONNE PHYSIQUE				
Secteur	TRANSPORT (M)			SECTEUR PRIORITAIRE	NON
Implantation du projet	Commune RELIZANE			Wilaya	RELIZANE
Zone d'activité	URBAINE	ZONE PRIORITAIRE	NON		
SIEGE SOCIAL					
Durée de réalisation	1	TYPE DE FINANCEMENT	TRIANGULAIRE		
NOMBRE D'EMPLOIS PREVU (y c	2	Dont femmes	0	Dont handicapé	0
Description précise du produit/service	TRANSPORT SUR TOUTES DISTANCES DE MARCHANDISES				
Marché cible	LOCAL X	REGIONAL X		NATIONAL	EXPORTATION

GERANT

Nom					
Nom de jeune fille	/				
Prénom					
Fils de (prénom du père)					
Et de (nom et prénom de la mère					
Date et lieu de naissance		Commune		Wilaya	RELIZANE
Situation de famille			HANDICAPE	NON	
N°de téléphone mob		Fixe		Fax	Email
Adresse					
Diplôme(s) :	PERMIS DE CONDUIRE				
expérience professionnelle	OUI				

ASSOCIE 1

Nom					
Nom de jeune fille					
Prénom					
Fils de (prénom du père)					
Et de (nom et prénom de la mère					
Date et lieu de naissance		Commune		Wilaya	
Situation de famille			HANDICAPE		
N°de téléphone mob		Fixe		Fax	Email
Adresse					
Diplôme(s) :					
expérience professionnelle :					

ASSOCIE 2

Nom					
Nom de jeune fille					
Prénom					
Fils de (prénom du père)					
Et de (nom et prénom de la mère					
Date et lieu de naissance		Commune		Wilaya	
Situation de famille			HANDICAPE		
N°de téléphone mob		Fixe		Fax	Email
Adresse					
Diplôme(s) :					
expérience professionnelle					

ASSOCIE 3

Nom					
Nom de jeune fille					
Prénom					
Fils de (prénom du père)					
Et de (nom et prénom de la mère					
Date et lieu de naissance		Commune		Wilaya	
Situation de famille			HANDICAPE		
N°de téléphone mob		Fixe		Fax	Email
Adresse					
Diplôme(s) :					
expérience professionnelle					

Prénom et nom de l'accompagnateur: CHENNOUA HADJIRA

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم 878

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère du Travail, de l'Emploi et de la Sécurité Sociale
وزارة العمل و التشغيل والضمان الاجتماعي

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
ANSEJ

(A) PRESENTATION DU PROJET

DATE D'ETABLISSEMENT DU PLAN	30/06/2011				
ANTENNE DE :	RELIZANE		ANNEXE DE:	RELIZANE	
N° DOSSIER (sieje3)			DATE DE DEPOT DU DOSSIER		
INTITULE DU PROJET :	TRANSPORT SUR TOUTES DISTANCES DE MARCHANDISES				
CODE DE L'ACTIVITE :	0				
FORME JURIDIQUE:	PERSONNE PHYSIQUE	NOM/RAISON SOCIALE			
SECTEUR D'ACTIVITE :	TRANSPORT (M)				
SECTEUR PRIORITAIRE	NON	ZONE	NON	TYPE DE FINANCEMENT	TRIANGULAIRE

(A.1) PRESENTATION DES PROMOTEURS

I / - LE GERANT

Nom : Nom de jeune fille /
Prénom :
Fils de: et de :
Date et lieu de naissance :
Situation familiale :
Adresse:
Tel fixe E-mail :

Diplôme(s) :
Expérience professionnelle :

II / - LES ASSOCIES

Premier associé :

Nom : 0 Nom de jeune fille 0
Prénom : 0
Fils de: 0 et de : 0
Date et lieu de naissance : 00/01/1900 à 00/01/1900
Situation familiale : 0 HANDICAPE 0
Adresse: 0
Tel fixe 0 MOB 0 E-mail : 0
Diplôme(s) : 0
Expérience professionnelle : 0

Deuxieme associé :

Nom : 0 Nom de jeune fille 0
Prénom : 0
Fils de: 0 et de :
Date et lieu de naissance : 00/01/1900 à 00/01/1900
Situation familiale : 0 HANDICAPE
Adresse: 0
Tel fixe 0 MOB 0 E-mail
Diplôme(s) : 0
Expérience professionnelle : 0

Troisième associé :

Nom : 0 Nom de jeune fille 0
Prénom : 0
Fils de: 0 et de : 0
Date et lieu de naissance : 00/01/1900 à 00/01/1900
Situation familiale : 0 HANDICAPE 0
Adresse: 0
Tel fixe 0 MOB 0 E-mail 0
Diplôme(s) : 0
Expérience professionnelle : 0

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم 878

(A.2) PRESENTATION DU PROJET

a) Nature du projet

Transport et livraison sur toutes distances de marchandises

b) Localisation du projet

Siège social : N°01 COOPERATIVE BENAMA RELIZANE
Caractéristiques de la zone où se trouvent ces locaux : URBAINE

Parkings (gratuits ou pas...). Garage ou atelier pour la préparation de véhicule

c) Nombre d'emplois à créer :

Nombre d'emplois directs (Y compris le gérant et les associés) : 2

(B) ETUDE DE MARCHE

(B.1) OFFRE GLOBALE

L'offre actuellement est insufisante, elle ne repond pas ou besoins des consommateurs

(B.2) DEMANDE GLOBALE ET MARCHE POTENTIEL

Répond à une demande croissante sur le marché: repérer les succès commerciaux du moment. Toucher les entreprises et clientèles de proximité qui ont besoin d'un véhicule itulitaire pour une course, un déménagement, un petit transport inhabituel. Cibler les commerçants, les PME et PMI

Caractéristiques de la demande :

La demande sur le marché est très importante

(B.3) MARCHE CONCURRENTIEL

La concurrence se manifeste par la guerre des prix qui fait des ravages

(B.4) MARCHE DU PROJET

Le marché de transport et livraison de marchandises pour les particuliers a de beaux jours devant lui ; globalement reste porteur

(B.5) CANAUX DE DISTRIBUTION

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم 878

(B.6) POLITIQUE DES PRIX

Pratiquer une politique de transparence: prix sont affichies et étudies suivant le marché , et adaptés à chaque type de clientèle.....

(B.7) POLITIQUE DE PROMOTION

Faire de la publicité tous azimuts (parution dans les annuaires, publicité dans les journaux, carte de visite, calandrier, prospectus aux lieux stratégiques...)

(C) ETUDE TECHNIQUE

(C.1) ANALYSE DU PROCESSUS DE FABRICATION

.....

Cycle de production (en Jour)	1

(C.2)EVALUATION DES INVESTISSEMENTS

(en DA)

Rubrique	Coût	Coût TOTAL
Frais préliminaires	127 636,66	127 636,66
Cotisation fonds de garantie	24 661,26	0,00
Assurances	52 975,40	0,00
Autres frais	50 000,00	0,00
Equipements de production	0,00	0,00
Equipements locaux	0,00	0,00
Equipements importés	0,00	0,00
Cheptel	0,00	0,00
Materiels roulants	1 400 000,00	1 400 000,00
Aménagements	0,00	0,00
Outillages	0,00	0,00
Mobilier de bureau	0,00	0,00
Materiels informatiques	0,00	0,00
Droit de douanes et taxes	0,00	0,00
Autres impots et taxes	100 000,00	100 000,00
Frais d'installation	0,00	0,00
Frais de transport	0,00	0,00
Montage et essais	0,00	0,00
Fonds de roulement	50 000,00	50 000,00
Autres1	0,00	0,00
Autres2	0,00	0,00
TOTAL	**1 677 636,66**	**1 677 636,66**

(C.3)EVALUATION DU FONDS DE ROULEMENT

Matières premières	Quantité	Prix Unitaire	Montant Total
			0
Total de matières premières consomées Par cycle de production	**0**	**0**	**0**
Besoin en fond de roulement (théorique)			**50000**

Dossier établi par : **CHENNOUA HADJIRA**

ملحق رقم 09:ورقة دراسة مالية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère du Travail, de l'Emploi et de la Sécurité Sociale
وزارة العمل و التشغيل والضمان الاجتماعي

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
ANSEJ

Zone : 1

* Zone 1 : Zone normale (Activité non prioritaire)
* Zone 2 : Zone normale (Activité prioritaire)
* Zone 3 : Zone à promouvoir (Activité non prioritaire)
* Zone 4 : Zone à promouvoir (Activité prioritaire)

Type de financement : 1

*Triangulaire 1
*Mixte 2

(D) ETUDE FINANCIERE

(D.1) Structure de l'investissement:

(en DA)

N°Dossier :
Raison sociale
Gérant :
Activité :

Rubrique	Coût	Coût TOTAL
Frais préliminaires	127 636,66	127 636,66
Cotisation fonds de garantie	24 661,26	
Assurances	52 975,40	
Frais de la location	0,00	
Autres frais	50 000,00	
Equipements de production	0,00	0,00
Equipements locaux	0,00	
Equipements importés	0,00	
Cheptel	0,00	0,00
Materiels roulants	1 400 000,00	1 400 000,00
Aide Materiel roulant (VA)	0,00	
Aménagements	0,00	0,00
Outillages	0,00	0,00
Mobilier de bureau	0,00	0,00
Materiels informatiques	0,00	0,00
Droit de douanes et taxes	0,00	0,00
Autres impots et taxes	100 000,00	100 000,00
Frais d'installation	0,00	0,00
Frais de transport	0,00	
Montage et essais	0,00	
Fonds de roulement	50 000,00	50 000,00
Autres1	0,00	0,00
Autres2	0,00	0,00
TOTAL	1 677 636,66	1 677 636,66

Montant des équipements importés en DA	Cours de conversion relevé le		
	Montant Equip	Cours Devise en DA	Montant en DA
	0,00	0,00	0,00

(D.2) Structure de Financement:

Rubrique	Taux Particip	Montant
Apport personnel	1%	16 776,37
Numéraires		16 776,37
Nature		0,00
PNR Classique	29%	486 514,63
PNR LO		0,00
PNR VA		0,00
Crédit Bancaire	70%	1 174 345,66
TOTAL	100%	1 677 636,66

(D.3) Tableau d'amortissement du crédit Bancaire:

Montant du crédit	1 174 345,66
Durée du crédit	8
Taux d'intérêt bancaire	5,25%
Taux de bonification	60%

Rubrique	ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3	ANNEE4	ANNEE 5	ANNEE 6	ANNEE 7	Année 8
Principal	0,00	0,00	0,00	234 869,13	234 869,13	234 869,13	234 869,13	234 869,13
Reste à rembourser	1 174 345,66	1 174 345,66	1 174 345,66	1 174 345,66	939 476,53	704 607,40	469 738,26	234 869,13
Intérêt Bancaire	0,00	123 306,29	61 653,15	61 653,15	49 322,52	36 991,89	24 661,26	12 330,63
Intérêt Bancaire Bonifiés	0,00	73 983,78	36 991,89	36 991,89	29 593,51	22 195,13	14 796,76	7 398,38
Intérêts à payer	0,00	49 322,52	24 661,26	24 661,26	19 729,01	14 796,76	9 864,50	4 932,25
Cotisation au FG	4 110,21	4 110,21	4 110,21	4 110,21	3 288,17	2 466,13	1 644,08	822,04
Cotisation à verser	**24 661,26**							

N°Dossier :	
Raison sociale	
Nom et Prénom du Gérant :	
Activité :	

(D.5) TCR PREVISIONNELS

	ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3	ANNEE 4	ANNEE 5
Ventes marchandises					
Marchandises consommées					
Marge brute	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Production vendue	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Prestations fournies	2 246 400,00	2 471 040,00	2 718 144,00	2 989 958,40	3 288 954,24
Matière et fournitures consom,	224 640,00	235 872,00	247 665,60	260 048,88	273 051,32
Services	234 000,00	243 360,00	253 094,40	263 218,18	273 746,90
Transport	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Loyers charges locatives	84 000,00	87 360,00	90 854,40	94 488,58	98 268,12
Entretien et réparation	100 000,00	104 000,00	108 160,00	112 486,40	116 985,86
Autres services	50 000,00	52 000,00	54 080,00	56 243,20	58 492,93
Valeur ajoutée	1 787 760,00	1 991 808,00	2 217 384,00	2 466 691,34	2 742 156,01
Frais de personnel	484 560,00	503 942,40	524 100,10	545 064,10	566 866,66
Frais divers	127 636,66	114 872,99	42 910,07	38 619,07	34 757,16
Assurances	52 975,40	47 677,86	42 910,07	38 619,07	34 757,16
Autres frais	74 661,26	67 195,13	0,00	0,00	0,00
Impôts et taxes	44 928,00	49 420,80	54 362,88	59 799,17	65 779,08
TAP 2%	44 928,00	49 420,80	54 362,88	59 799,17	65 779,08
Droit de douanes	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres impôts et taxes	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Frais financiers	0,00	49 322,52	24 661,26	24 661,26	19 729,01
Amortissements	315 527,33	315 527,33	315 527,33	315 527,33	315 527,33
Charges d'exploitation	972 651,99	1 033 086,04	961 561,64	983 670,93	1 002 659,25
RBE	815 108,01	958 721,96	1 255 822,36	1 483 020,42	1 739 496,77
IRG ou IBS	154 870,52	182 157,17	238 606,25	281 773,88	330 504,39
R.net d'exploitation	**660 237,49**	**776 564,79**	**1 017 216,11**	**1 201 246,54**	**1 408 992,38**
Cash flow net	975 764,82	1 092 092,12	1 332 743,44	1 516 773,87	1 724 519,71
Cash flow cumulés	975 764,82	2 067 856,94	3 400 600,38	4 917 374,25	6 641 893,96
Cash flow actualisés	916 211,10	962 853,15	1 103 310,45	1 179 023,35	1 258 693,89
Montant défiscalisation	199 798,52	231 577,97	292 969,13		
Total défiscalisation	724 345,62				
VAN	3 742 455,28				

N°Dossier :	
Raison sociale	
Nom et Prénom du Gérant :	
Activité :	

(D.4) BILAN D'OUVERTURE

ACTIF	MONTANT	PASSIF	MONTANT
		1- FONDS PROPRES	16 776,37
2- INVESTISSEMENT			
Frais Préliminaires	127 636,66		
Equipements de production	0,00		
Outillages	0,00		
Materiel Roulant	1 400 000,00		
Matriels de bureau	0,00		
Materiels informatiques	0,00		
Aménagement	0,00		
Autres	100 000,00		
3- STOCKS			
Matieres et Fournit	0,00		
4- CREANCES		*5- DETTES D'INVESTISSEMENT*	
Caisse et banque	50 000,00	Emprunts bancaires(CMT)	1 174 345,66
		Autres emprunts (PNR ANSEJ)	486 514,63
		Autres emprunts (PNR LO)	0,00
		Autres emprunts (PNR VA)	0,00
TOTAL	1 677 636,66	TOTAL	1 677 636,66

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم 878